

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -

ملحقة مغنية

كلية العلوم التجارية

التخصص : اقتصاد نقدي و مالي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ل.م.د

بعنوان:

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي

حالة الجزائر 1990 - 2014

إشراف :

أ.د. داودي محمد



إعداد الطلبة:

علواني عمر

زررقي سيد أحمد

لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ مساعد . أ - جامعة مغنية -

- أ. وافي ميلود

مشرفا

أستاذ محاضر . أ - جامعة مغنية -

- أ. داودي محمد

ممتحنا

أستاذ محاضر . ب - جامعة مغنية -

- أ. بن عزة محمد

السنة الجامعية: 2016/2015



# كلمة شكر

أنتقدم بجزيل الشكر و الامتنان أولا وقبل كل شيء لرب العزة الذي  
انعم علينا بنعمه وفضله العظيم، فله الحمد كما يليق بجلال وجهه وعظيم  
سلطانه.

الشكر لخير البرية، للحبيب محمد صلى الله عليه وسلم .  
شكرا جزيلًا و تقديرا كبيرا لكل من مد لي يد العون من أجل إتمام هذا  
العمل المتواضع و أخص بالذكر الأستاذ المحترم **داودي محمد**، الذي أشرف  
على هذا العمل ورعاه حتى أثمر .

إلى كل من علمنا و لو حرفا من الطور الابتدائي إلى الجامعة..  
كما أقدم امتناني و عرفاني إلى والدي الكريمين ، شاكرا لهم على  
تربيتهم وصبرهم الجميل معي ، كما لا يفوتني أن أقدم شكري و امتناني  
لعائتي و أصدقائي .

# إهداء



لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك.  
إنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعلني لا أملك أغلى منها إلى أن أهدي  
ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:  
الذي يخفق له قلبي باستمرار، ضياء قلبي و نور بصري " محمد" صلى الله  
عليه و سلم.

إلى التي لم أجد الكلمات التي توفي بحقها، إلى ملاكي في الحياة.. إلى معنى  
الحب و الحنان، إلى بسملة الحياة و سر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي  
وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الغالية.

إلى الذي علمني أن الحياة كفاح و نضال، إلى الربي رباني على الفضيلة  
و شملني بالعطف و الحنان إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار، أحمل اسمه بكل  
افتخار... أبي الغالي حفظه الله.

أرجو من الله أن يمد في عمر كما لتريا ثمارا قد حان قطافها بعد طول  
انتظار و ستبقى كلماتكما نجوما أهتدي بها اليوم و في الغد و على الأبد.  
إلى أغلى و أروع جدة : فاطنة حفظها الله و أطال في عمرها.  
إلى الأعمدة التي أضل ارتكز عليها للصمود أخي وأختي.

إلى الذين أحاطوني بمساعدتهم و حبهم ، جميع أهلي و أقاربي و جيراني.  
إلى كل من علمني حرفا ، إلى كل الأساتذة و المعلمين في جميع الأطوار  
التعليمية.

إلى من سرنا سويا و نحن نشق الطريق نحو النجاح و أخص بالذكر:  
علواني محمد، عمر، الهواري، يوسف، رابح، حسام و جميع الأصدقاء بدون  
إستثناء وإلى من عمل معي بكد لإتمام هذا العمل المتواضع رفيق دربي  
"علواني عمر" .

زرق سيد أحمد

# إهداء



إلى كل نفس عظيمة تواقة إلى الحكمة و المعرفة.  
إلى كل حصين تواق إلى البحث عن الحقيقة فيما بدا و خفا.  
إلى كل من صار على خطى الدرب فوصل.  
إلى التي لم أجد كلمة توفي حقها و كلما جارت علي الأيام بكيت في  
حضانها.

إلى منبع المواصلة و تحدي الصعاب و من وقفت إلى جانبي في السراء  
والضراء إلى أحلى و أغلى أم في الكون.  
إلى من سهر الليالي و رباني على الفضيلة و كان لي ذرع أمان أحتمي  
به من مكائد الزمان أبي الغالي.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في مشواري الدراسي، إلى كل  
من علمني حرفاً، إلى كل النفوس الطيبة و الإيرادات الخبيرة التي وقفت  
إلى جانبي عبر مشوار بحثي المتواضع، إلى اخي إلى كل الأهل و الأقارب.  
إلى كل من وسعهم قلبي و لم يذكرهم لساني و إلى جميع زملاء  
الدراسة و أخص بالذكر: أسامة، عباس، جمال، سيد أحمد، إلى الأصدقاء  
و الأحاب من دون استثناء. إلى أساتذتي الكرام و كل رفقاء الدراسة.

كلمة الشكر

الاهداء

الفهرس

قائمة الأشكال و الجداول.

مقدمة عامة ..... أ- ز

### الفصل الأول: السياسة النقدية

تمهيد ..... 01

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية ..... 03

المطلب الأول: ماهية سياسة النقدية ..... 03

المطلب الثاني: الاهداف الاولية و الوسطية ..... 05

المطلب الثالث: الاهداف النهائية ..... 09

المطلب الرابع: المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية ..... 11

المبحث الثاني: النظريات النقدية في الفكر الاقتصادي ..... 14

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية ..... 14

المطلب الثاني: نظرية الكنزية ..... 17

المطلب الثالث: نظرية النقدية المعاصرة ..... 20

المطلب الرابع: نظرية نيوكلاسيكية ..... 23

26	المبحث الثالث: ادوات السياسة النقدية.....
27	المطلب الأول: الكمية .....
31	المطلب الثاني: نوعية .....
35	المبحث الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية لنشاط الاقتصادي.....
35	المطلب الأول: قناة معدل الفائدة.....
38	المطلب الثاني: قنوات الاسعار.....
41	المطلب الثالث: قنوات الائتمان .....
44	خلاصة .....
<b>الفصل الثاني: النمو الاقتصادي و نظرياته</b>	
45	تمهيد.....
46	المبحث الأول: النمو الاقتصادي و طرق تقديره .....
46	المطلب الأول: مفاهيم النمو الاقتصادي.....
56	المطلب الثاني: تقدير و قياس النمو .....
59	المبحث الثاني: اساسيات النمو الاقتصادي.....
59	المطلب الأول: عوامل النمو.....
65	المطلب الثاني: تكاليف النمو والانتاج .....
67	المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي .....
68	المطلب الأول: النمو في الفكر التقليدي .....

المطلب الثاني: النمو في الفكر الحديث..... 93

107..... خلاصة

الفصل الثالث: اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي

حالة الجزائر 1990-2014

108..... تمهيد

108..... المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر

108 ..... المطلب الأول: مرحلة الاقتصاد المخطط 1962-1989

112..... المطلب الثاني: مرحلة الاصلاحات 1989-1999

119..... المطلب الثالث: مرحلة ما بعد 1999

المبحث الثاني: مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر 1990-2014

121..... المطلب الأول: مسار العرض النقدي في الجزائر

128..... المطلب الثاني: سيولة الاقتصاد و سرعة تداول النقود

130..... المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية

المبحث الثالث : دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

2014-1990

136..... المطلب الاول: استقرار الاسعار و محاربة التضخم

139..... المطلب الثاني: تحقيق النمو

142..... المطلب الثالث: هدف التشغيل

144.....المطلب الرابع تحقيق التوازن الخارجي

151..... خلاصة

152 ..... الخاتمة العامة

قائمة المصادر و المراجع.

الملخص.

---



## قائمة الأشكال و الجداول

### 1- قائمة الأشكال:

الشكل 1	مخطط توضيحي مبسط لنموذج كينز ص 18
الشكل 2	دور السياسة النقدية في النموذج الكينزي ص 19
الشكل 3	أثر عرض النقود على مستوى الدخل ص 22
الشكل 4	العلاقة بين الناتج القومي للأسعار ص 37
الشكل 5	النمو الاقتصادي لمدة قرن من الزمن ص 50
الشكل 6	تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي ص 69
الشكل 7	نموذج طوماس مالتوس حول النمو الاقتصادي ص 71
الشكل 8	نموذج صولو صوان ص 76
الشكل 9	الحالة المستقرة للاقتصاد ص 77
الشكل 10	أثر ارتفاع معدل الادخار على التراكم الرأسمالي و النمو الاقتصادي ص 79
الشكل 11	أثر ارتفاع النمو السكاني على تراكم الرأسمالي و النمو الاقتصادي ص 80
الشكل 12	معدل ادخار القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال ص 82
الشكل 13	ثر انخفاض معدل الادخار على الناتج الاستهلاك و الاستثمار ص 84
الشكل 14	أثر ارتفاع معدل الادخار على الناتج الاستهلاك و الاستثمار ص 85
الشكل 15	التقارب المطلق ص 87
الشكل 16	أثر ارتفاع معدل الادخار على معدل نمو رأس المال ص 88
الشكل 17	المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن ص 98
الشكل 18	M1 M2 PIB تطور الكتلة النقدية من سنة 1990-2014 ص 123
الشكل 19	التمثيل البياني لتطور مقابلات الكتلة النقدية ص 132
الشكل 20	تطور معدلات التضخم 1990-2014
الشكل 21	تطور معدلات النمو 1990-2014
الشكل 22	تطور معدلات البطالة 1990-2014
الشكل 23	تطور رصيد ميزان المدفوعات و المديونية الخارجية للجزائر

2- قائمة الجداول :

الجدول 1	تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1970-1989) ص 110
الجدول 2	تطور أهم مؤشرات التوازنات الاقتصادية الكلية (1991-1993) ص 118
الجدول 3	معدل الاحتياطي الاجباري (2000-2014) ص 119
الجدول 4	تطور الكتلة النقدية من 1990-2014 ص 122
الجدول 5	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2014) ص 131
الجدول 6	تطور معدلات التضخم في الجزائر (1990-2014) ص 138
الجدول 7	معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2014) ص 140
الجدول 8	تطور معدلات البطالة في الجزائر (1990-2014) ص 142
الجدول 9	تطور المديونية الخارجية للجزائر (1990-2014) ص 144
الجدول 10	تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار الجزائري ص 146
الجدول 11	تطور رصيد ميزان المدفوعات ص 147

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف المجتمع جنبا إلى جنب مع السياسات الأخرى. وتأتي أهميتها من تأثيرها الكبير على النظام الاقتصادي. فأى اختلال في أداء النظام النقدي يلقي بظلاله على أداء النظام الاقتصادي من حيث معدلات النمو ومستوى الانتاج و التشغيل و توزيع الثروة و الدخل الحقيقي.

ومن ثم فإنه ليس من الخطأ أن يسمى النظام الاقتصادي الحديث بالنظام الاقتصادي النقدي، وهذه التسمية لم تطلق على سبيل المبالغة، لكنها تعبر عن واقع الحياة الاقتصادية، والمبادلات التي تتم بين الأطراف المتعاملة تخضع إلى أسلوب إدارة هذا النظام، فإذا كان يتصف بحسن التسيير انتعشت حركة المبادلات، وساعد ذلك على التنمية الاقتصادية، أما إذا تميز بخلاف ذلك عرض النشاط الاقتصادي إلى تراجع، وقد يصاب بالكساد.

وعليه فإن أي هيئة ما لديها السلطة لتنظيم هذه الأداة (النقود) هي في الواقع تتمتع بالدور البالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية، وهذه السلطة ليست هيكلًا جامدا تمر عبره النقود، بل عليه إذا تنظيم تداول هذه الأداة ما دامت لتأثيرات قوية على الإنتاج والتشغيل والتضخم والتوازن الخارجي كذلك لتجنبها إمكانية وقوع الاختلالات الاقتصادية، فإذا تدخلت السلطات لتنظيم تداول النقود لتحقيق أهداف معينة أو تجنب اختلالات اقتصادية سمي ذلك بالسياسة النقدية، وكان الاقتصادي الأمريكي زعيم النظرية النقدية "ملتون فريدمان" يجذب القول بأنه لا يوجد ما يسمى "بالسياسة" فكل ما تفعله الحكومات هو سياسة، فإذا لم تصدر نقودا فهذه سياسة، وإذا أصدرتها فتلك سياسة أيضا، وهذا تعميم على كافة الإجراءات التي تقو بها الحكومة في كل الميادين المختلفة.

إن مقولة تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية لم تشع إلا ردحا من الزمن، ساد فيه الفكر الكينزي بتعاليمه التي تدعو إلى تحقيق مستوى عالي من التشغيل من خلال إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة وتمويله من خلال الإصدار الجديد وما يثيره من موجات نقدية، إذ انحصر هذا الفكر - نظريا وتطبيقيا - تدريجيا ابتداء من السبعينات، وبذلك تم تعميم استقلالية السياسة النقدية عن السياسة المالية من جديد إلى الوقت الحاضر.

مع ظهور وجهة النظر المطالبة بضرورة المزج بين السياستين النقدية والمالية، حتى يتسنى الحد من الآثار الاقتصادية السالبة الناجمة عن المبالغة في تطبيق السياسة النقدية، وتحقيق قدر أكبر من الفاعلية في التأثير على وضع واتجاه النشاط الاقتصادي، بل أن استناد البنك والصندوق الدوليين بدرجة أكبر على السياسة النقدية عند تصميمهما برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي (برامج التثبيت والتكيف الهيكلي) في معظم الدول النامية قد جعل منها محور السياسة الاقتصادية الكلية، وبالأخص في معالجة مشكلتي عدم الاستقرار الاقتصادي والتضخم. وفي ضوء ما سبق نلاحظ أن السياسة النقدية احتلت مكان الصدارة بين السياسات الاقتصادية الكلية في نظام الاقتصاد الحر.

وكون العديد من الدول النامية ما تزال حديثة العهد بعملية إدارة الاقتصاد بالاعتماد -بدرجة كبيرة - على السياسة النقدية فإن الحاجة تستدعي إيلاء موضوع دراسة السياسة النقدية وفهمها أهمية كبيرة، وإخضاع تنفيذها للتقويم والتمحيص المستمر، حتى يتسنى للمختصين تطويعها وتكييفها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها.

### الإشكالية:

على الرغم من اختلاف المدارس الاقتصادية حول دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي و حدود هذا الدور إلا أن هناك اتفاق على أن السياسة النقدية - في مضمونها الأساسي - هي التحكم في عرض النقود وإدارته على النحو الذي يقتضيه لتحقيق معدل نمو حقيقي امثل ، مع المحافظة على استقرار الأسعار، والحجم الأمثل لمعدل النمو و ليس هو المعدل الأعلى دائماً، ولكنه المعدل الذي لا يتعارض مع مقتضيات الاستقرار النقدي، والذي لا يسمح إلا بارتفاع طفيف وهادئ في مستوى الأسعار.

من خلال ما سبق تتضح معالم الإشكالية التي نريد معالجتها وهي :

ما مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

لتوضيح أكثر لمعالم هذه الإشكالية طرحنا الأسئلة الفرعية التالية

أ- ما هو الإطار النظري لسياسة النقدية وما يتعلق بأهدافها و أدواتها ؟

ب- ما هي أهم النظريات و النماذج الخاصة بالنمو الاقتصادي ؟

ج- هل هناك تأثير لسياسة النقدية الجزائرية على النمو الاقتصادي ؟

### ❖ الفرضيات:

تقوم هذه الدراسة على العديد من الفرضيات والتي سنعمل على اختبار مدى صحتها من عدمه، كذلك من خلال تحليل هذا الموضوع، وتمثل هذه الفرضيات في:

- أظهرت التجارب العالمية وجود اختلاف واضح في الاعتماد على أدوات السياسة النقدية، في ضوء الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية لكل بلد، وهذا يعني أن انتقاء أدوات السياسة النقدية المناسب استخدامها في ضوء هيكل وظروف الاقتصاد الجزائري، يستدعي الدراسة والتحليل العلمي لتلك الأدوات، وتقويم نتائج تنفيذها حتى يتسنى للمختصين التعرف إلى أكثر أدوات السياسة النقدية ملائمة لوضع الاقتصاد الجزائري وأهدافه المستقبلية.
- تتوقف فعالية السياسة النقدية على مدل تهيئة المناخ القانوني والمؤسسي، وتوفر الأدوات الممكنة ومرونتها في الوقت المناسب لتصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد.
- عمل السياسة النقدية لمعالجة المشاكل الاقتصادية تختلف من بلد لآخر، وهذا حسب درجة نمائه وتطور جهازه المصرفي والمالي.
- تزداد فعالية السياسة النقدية عندما يتم التنسيق بينها وبين السياسة المالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة مثل النمو والتشغيل وتوازن ميزان المدفوعات و استقرار الأسعار و مكافحة التضخم.
- قدرة السياسة النقدية على تحقيق النمو الاقتصادي.

### أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة نوع من أنواع السياسات الاقتصادية-السياسة النقدية- التي تقوم بها الدول من اجل الرفع من النمو الاقتصادي، و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعود بالفائدة على جميع مكونات الاقتصاد الوطني من مؤسسات و أفراد ، بالحد من التضخم و البطالة و زيادة متوسط الدخل الفردي .

تأتي كذلك أهمية الدراسة من واقع معرفة أن موضوع السياسة النقدية من المواضيع التي لم تلق أهمية من قبل الباحثين في الدول النامية، مع ما تشكله تلك السياسة من دور فاعل في كثير من البلدان في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدل النمو إذ تُعدّ الجزائر من الدول الحديثة العهد بالنظام المصرفي عامة، و انتهاج السياسات الاقتصادية الكلية وبالأخص النقدية منها، لاسيما أن إنشاء بنك مركزي لم يتم إلا في بداية السبعينيات من القرن الماضي، كما أن السياسات الاقتصادية الكلية ذات الطابع النقدي لم يتم الأخذ بها فعلياً إلا من منتصف التسعينيات، جراء التزام الحكومة بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

### أهداف الدراسة:

- تتمثل أهم أهداف التي نصبوا إليها من خلال قيامنا بهذه الدراسة :
- أ- توضيح أهمية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية .
  - ب- التعرف على أهم المفاهيم و النظريات و النماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول السياسة النقدية و النمو الاقتصادي .
  - ج- البحث في العلاقة التي تربط بين السياسة النقدية و النمو الاقتصادي .
  - د- معرفة مدى استجابة المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري لسياسة النقدية .
  - هـ- تحديد العوامل والمحددات المحلية والخارجية التي تؤثر في فاعلية ونجاح السياسة النقدية.
- و- تحليل وتقويم مدى نجاح السياسة النقدية في الفترة (1990 - 2014م).

### ❖ تحديد اطار الدراسة:

ارتأينا أن تكون الدراسة التطبيقية حول الاقتصاد الجزائري ، من الفترة ممتدة من سنة 1990 إلى 2014، فهي المرحلة التي ظهر فيها التأثير الملموس لسياسة النقدية لاعتماد الدولة على الاقتصاد السوق المفتوح بعدما كان موجه من طرف الدولة و يعتمد في الأساس على سياسة الإنفاق الحكومي بشكل كبير.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب وهي:

● تُعدّ مشكلة الاعتماد - بدرجة كبيرة - على أدوات السياسة النقدية في ظل محدودية الوعي الاجتماعي والتدني الكبير في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضعف دور الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي، ومحدودية الخبرة في انتهاج السياسة النقدية وتقويمها من المشاكل التي تواجه الجزائر، وهذا يفرض إجراء العديد من الدراسات التحليلية والعلمية للسياسة النقدية وتطبيقاتها في واقع الاقتصاد الجزائري.

● كون النمو الاقتصادي الشغل الشاغل و الهدف الأساسي لمختلف السياسات التي تضعها الدول.

● الأزمة المالية الحالية ولجوء الدول الى السياسة النقدية بضخ المزيد من الكتلة النقدية في الاقتصاد ومعرفة مدى نجاح هذه السياسة.

إبراز أهمية السياسة النقدية في الدفع بنمو الاقتصادي ومعرفة مخاطر إهمال هذا النوع من السياسات على الاقتصاد مثل الاقتصاد الجزائري.

### ❖ منهجية البحث:

وللإجابة عن أسئلة الدراسة و الإلمام بجميع جوانبها واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على بعض المناهج منها :

المنهج الاستقرائي : عن طريق استقراء الدراسات و الأبحاث و الكتب و الدورات باللغة العربية و الأجنبية السابقة و تصفح المواقع الالكترونية التي عاجلة الموضوع أو جزء منه.

منهج التحليلي الوصفي : بهدف تحليل البيانات التي تحتوي على مشكل الدراسة . وفي هذا الإطار سنعتمد على بيانات بنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصائيات .الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

مع الاستفادة من مختلف أدوات التحليل الاقتصادي والقياسي، بما يكفل دراسة وتحليل كافة البيانات المالية والنقدية والاقتصادية المتاحة في فترة الدراسة، بهدف تحديد العوامل التي تحكم وضع الاقتصاد الجزائري وتحديد اتجاهاته، ودور أدوات السياسة النقدية في ذلك، بغرض الوصول إلى تحديد التوليفة المناسبة من السياسات النقدية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين وشروط ومقومات نجاح تنفيذها وآلية تطبيقها.

### ❖ محتويات الدراسة:

تُعدُّ مشكلة الاعتماد - بدرجة كبيرة - على أدوات السياسة النقدية في ظل محدودية الوعي الاجتماعي والتدني الكبير في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضعف دور الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي، ومحدودية الخبرة في انتهاج السياسة النقدية وتقويمها من المشاكل التي تواجه الجمهورية اليمنية، وهذا يفرض إجراء العديد من الدراسات التحليلية والعلمية للسياسة النقدية وتطبيقاتها في الجمهورية اليمنية.

لذلك سيتم تناول الموضوع على النحو الآتي:

تحتوي الدراسة على مقدمة عامة تتبعها فصلين نظريين وفصل تطبيقي. حيث خصص الفصل الأول للجانب النظري للسياسة النقدية إما الفصل الثاني فخصصناه لأهم النظريات حول النمو الاقتصادي . أما في ما يخص الجانب التحليلي -الفصل الثالث-أخذنا فيه تأثير السياسة النقدية على اقتصاد الجزائر كموضوع لدراسة من سنة 1990 إلى 2014 .

وتنتهي الدراسة باستخلاص أهم النتائج التي تم التوصل إليها، والمقترحات الأساسية لزيادة كفاءة تطبيق السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري.



## ❖ الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع :

- ❖ -الدراسة التي قام بها الدكتور محمد ضيف الله القطابري بعنوان دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية. سنة 2009 وكانت هذه الدراسة للاقتصاد اليمني.
- ❖ -الدراسة لدكتورين طالب عوض و مالك ياسين من جامعة الأردن سنة 2011 بعنوان اثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي بالاردن وقد استخلصا ان أكثر المتغيرات تأثيراً على النمو الاقتصادي كان عرض النقد بمفهومه الواسع (M2Y).
- ❖ -دراسة محمد محمد صالح سنة 2000 بعنوان السياسة النقدية في سورية و اثرها على نمو الناتج المحلي الاجمالي .ونتيجة الاساسية التي توصل اليها هي انه هناك اثر للكتلة النقدية و التضخم على الناتج الداخلي الخام في سوريا .
- ❖ -الدراسة التي قام بها استاذين الباحثين محمد راتول و صلاح الدين كروش بعنوان تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 واستنتجا في الاخير ان سياسة النقدية في الجزائر لم تفلح باستثناء المحافظة على استقرار المستوى العام للاسعار و التضخم في الحدود دنيا .

# الفصل الأول :

مفهوم السياسة

النقدية

## تمهيد :

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، حيث يتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، لقيام البنك المركزي بإتباع إستراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة و المسطرة لسياسة الاقتصادية.

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى مفهوم السياسة النقدية بشكل عام، حيث قسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، الأول يتناول مفهوم السياسة النقدية ، سنتطرق فيه إلى تعريفها ، ثم الأهداف الأولية و الوسطية للسياسة النقدية، فمناقشة الأهداف النهائية المعروفة بالمرجع السحري لكالدور، ومن خلال المبحث الثاني سنتطرق إلى السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي (التحليل الكلاسيكي و النيوكلاسيكي و التحليل الكينزي) و في المبحث الثالث سنتناول أدوات السياسة النقدية بنوعيتها الكمية (غير مباشرة) و الوسائل النوعية (المباشرة)، و في المبحث الأخير سنخصصه لتحليل التوازن النقدي و قنوات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد.

## المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية.

من خلال هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على ماهية السياسة النقدية و ذلك بالتطرق إلى تعريفها و الإستراتيجية الحديثة التي تقوم عليها، ثم الأهداف الأولية و الوسيطة لهذه السياسة، بعدها تتم مناقشة الأهداف النهائية المعرفة بالمربع السحري المتمثلة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، التشغيل التام، تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

### المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية.

من خلال هذا المطلب نحاول التعرض لماهية السياسة النقدية من خلال مختلف التعريفات التي أطلقها الاقتصاديون، ثم استعراض الإستراتيجية الحديثة التي تقوم عليها.

#### 1. تعريف السياسة النقدية:

تنوعت و اختلفت تعاريف السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى، إلا أنها تلتقي كلها في العناصر المكونة للسياسة، و هي الإجراءات المتخذة من طرف الهيئة المصدرة و الأهداف النهائية المرجو تحقيقها.

و هذه مجموعة من التعاريف المختلفة للسياسة النقدية:

- يعرفها **GEORGE PARIENTE** على أنها مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد و من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> لجلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 2010، ص 59

▪ و عرفها **EINAIG** بأنها تشمل على جميع القرارات و الإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي<sup>1</sup>.

▪ و يعرفها **Kent** على أنها: " مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد يهدف بلوغ هدف اقتصادي، تهدف الاستخدام الكامل<sup>2</sup>.

و من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية، بأنها مجموعة الإجراءات و القرارات التي تقوم بها السلطات النقدية، للتأثير على المتغيرات النقدية و سلوك الأعوان الاقتصاديين لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة.

### 1.1 إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة:

استخدم البنك المركزي استراتيجيات عديدة تطورت بمرور الوقت، إلى أن وصلت اليوم إلى ما يعرف بالإستراتيجية الحديثة، حيث تعتمد هذه الإستراتيجية على استخدام الأهداف الأولية و الأهداف الوسيطة للوصول إلى الأهداف النهائية، باستخدام الأدوات الملائمة لكل هدف. حيث أدى ارتفاع معدلات التضخم في الدول الصناعية الكبرى منذ النصف الثاني من الستينات، حيث توصلت هذه الدول إلى التغير في معدل النمو النقدي سيؤدي حتما إلى التغير في كل من مستوى الأسعار و الناتج، و هو ما يؤثر على سير النشاط الاقتصادي و بهذا فقد تم التوجه إلى استخدام المجاميع النقدية كهدف لتحكم في السياسة النقدية بدلا من سعر الفائدة الذي كان سائد قبل هذه المرحلة.

و هكذا قامت الإستراتيجية الحديثة لسياسة النقدية بوضع هدف يتمثل في معدل نمو سنوي للكتلة النقدية، و بناء على اتجاه و درجة الفرق بين الأهداف و التقديرات ترفع أو يخفض

<sup>1-2</sup> صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، 2005، ص 98.

معدل المجاميع النقدية، و بالتالي التحكم في نمو العرض النقدي، و يقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك<sup>1</sup>.

لكن هذه الإجراءات لم تؤدي دورها و لم تلق نجاحا كبيرا، و تعرضت لانتقادات عديدة بسبب فقدان التحكم في أسعار الفائدة و فقد السيطرة على العرض النقدي و لذلك تم تزويدها بإجراءات جديدة منها:

- توسيع الهامش الذي يسمح فيه لمعدل الفائدة بالتقلبات ضمنية.
- استخدام مجموعة احتياطات البنوك كهدف أولي لضبط مجموع الاحتياطات و العرض النقدي.

### المطلب الثاني : الأهداف الأولية و الوسيطة.

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة و التي تنقسم إلى أهداف أولية و وسيطة لتحقيق الأهداف النهائية، و من هنا نتطرق إلى الأهداف الأولية و الوسيطة.

#### 1. مجتمعات الاحتياطات النقدية:

تعرف القاعدة النقدية على أنها الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات، و تكون من مزاوية استخداماتها من العملة في التداول و الاحتياطي النقدي لدى البنوك المركزية و فيما يخص المجتمع الاحتياطي الأكثر فعالية و سهولة فبقي الجدل قائما حوله نظرا لأن هذه الفاعلية تتعلق بالتجربة و ليس بالتنظير فقط ، و كذا يبدي تحكم السلطات النقدية في المجاميع، ( النقود المتداولة - الودائع - الاحتياطات المصرفية).

#### 2. ظروف سوق النقد :

<sup>1</sup> صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 124.

تكون هذه المجموعة من الاحتياطات الحرة، معدل الأرصدة، و أسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، و نعني بظروف السوق النقد عموماً قدرة المفترضين و مواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الإئتمان و مدى ارتفاع أو انخفاض من أسعار الفائدة و شروط الإقراض الأخرى.

فيما يخص الاحتياطات الحرة فإنها تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحة منها الاحتياطات التي اقترض منها هذه البنوك من البنك المركزي، و تسمى ضافي الاقتراض.

و قد استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذونات الخزانة و الأوراق التجارية، معدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على العملاء، و معدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

### 3. الأهداف الوسيطة:

تعرف بأنها المتغيرات النقدية المراقبة من طرف السلطة النقدية، و التي من خلال ضبطها يمكن الوصول إلى الأهداف النهائية كالمستوى المناسب للإنتاج و الدخل<sup>1</sup>.

و تتمثل فوائده الأهداف الوسيطة في أنها متغيرات نقدية يمكن للبنوك المركزية التأثير عليها كم أنها تعتبر بمثابة إعلان لإستراتيجية السياسة النقدية، و يشترط في الأهداف الوسيطة أن تعكس شكل جيد الأهداف النهائية المتوخاة و أن تكون قابلة للضبط من طرف البنك المركزي، كما يجب أن تكون واضحة و سهلة الإستيعاب من طرف الجمهور، و تمثل الأهداف الوسيطة في :

#### ▪ مستوى معدل الفائدة<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> الشيخ أحمد ولد الشباني، فعالية السياسة المالية و النقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، مذكرة ليل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة فرحات عباس سطيف 2012، ص<sup>21</sup>.

و يتعلق تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية، كما يعتبر من أهم محددات سلوك العائلات و المستثمرين فيما يخص الادخار و الاستثمار، لذا يجب على السلطات العامة الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة، و المشكل المطروح هنا هو كيفية تحديد المستوى الأمثل لهذه المعدلات خاصة و أنه يتأثر بمعدلات الفائدة السائدة في الخارج في ظل اقتصاد السوق، إلى جانب عرض و طلب رؤوس الأموال و كذا ارتباطه بالسياسة النقدية للدولة، هذه الأخير التي يجب عليها أن تعمل على إبقاء تغير معدلات الفائدة ضمن هوامش غير واسعة نسبيا، تحقق التوازن في الأسواق و تتفادى وقوع ضغوط تضخمية أو كساد.

وهناك عدة أنواع من معدلات الفائدة من بينها<sup>2</sup>:

**المعدلات الرئيسية :** و هي معدلات التي تقترض بها البنوك التجارية من البنك المركزي، و يسند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.

**معدلات السوق النقدي:** يتم على أساسها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل و القابلة للتداول ، كسندات الخزينة و شهادات الإيداع.

**معدلات التوظيف:** في الأجل القصير كالحسابات على الدفاتر.

**المعدلات المدنية:** و هي التي تطبق على القروض الممنوحة.

▪ **سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى:**

يعتبر سعر الصرف النقدي مؤثر هام على الأوضاع الاقتصادية للبلد، حيث يكون كهدف للسلطة النقدية، و يعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات لكنه في المقابل يشجع الضغوطات التضخمية، أما في حالة ارتفاع سعر الصرف فهذا يفرض ضغطا

<sup>1</sup> الشيخ أحمد ولد الشباني، مرجع سابق ، 2012 ، ص 21

<sup>2</sup> عبد المجيد قادي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003-ص 64.



انكماشياً، مما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم و بالتالي انخفاض في مستويات النمو<sup>1</sup>.

لذلك تعمل السلطات النقدية على استقرار سعر الصرف لضمان استقرار وضعي البلاد اتجاه الخارج، عن طريق ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، و الحرص على استقرار سعر الصرف لعملتها، لكن رغم ذلك فإن موجات المضاربة الشديدة على العملات لصعب السيطرة و التحكم في هذا الهدف.

### ▪ المجمعات النقدية:

هي عبارة عن مؤثرات لكمية النقود المتداولة و التي تعكس قدرة الأعوان الماليين المقدمين على الأنفاق.

و بالنسبة للنقديين فإن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الإنتاج يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة النقدية و ذلك لعدة مزايا أهمها:

أ. تفادي حدوث عدم استقرار من جانب عرض النقود.

ب. التقليل من الاضطرابات الناجمة عن مصادر غير العرض النقدي.

ج. ضمان الثبات النسبي لمستوى الأسعار على المدى الطويل.

و يرتبط عدد المجمعات النقدية لطبعة الاقتصاد و كذا درجة تطور الصناعة المصرفية

و المنتجات المالية، و تعبر هذه المجمعات كمصدر معلومات عن وتيرة نمو مختلف السيولات.

و تكون المجمعات النقدية عموماً  $M_1, M_2, M_3, L$  حيث<sup>2</sup> :

▪  $M_1$  : النقد المتداول + الشيكات السياحية + الودائع تحت الطلب.

<sup>1</sup> صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 127-128.

<sup>2</sup> غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات، النقود و البنوك، دار وائل للنشر، الأردن، 2002، ص 79.

▪  $M_1 : M_2$  + الودائع للفترة القصيرة+ الودائع الادخارية + حسابات ودائع سوق النقد + أسهم صناديق سوق النقود التعاونية.

▪  $M_2 : M_3$  + الودائع طويلة الأجل+اتفاقيات إعادة الشراء +احتياطات ومقياس و يشمل:

$M_3$  + أذونات الخزينة قصيرة الأجل+الأوراق التجارية+سندات التوفير+القبولات البنكية. و المشكل الذي يبقى مطروحا هو عن أي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة و بدون غموض أو تعقيد، لكن الملاحظ أن المجمع النقدي الموسع هو  $M_3$  الذي أصبح يجذب البنوك المركزية في كلا الدول المتقدمة و النامية.

### المطلب الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

تعتبر الأهداف الأولية و الوسطية في الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية و تعرف هذه الأهداف اختصارا بالمربع السحري لكالدور، و المتمثلة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار،العمالة الكاملة تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

#### 1. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار:

يجمع الاقتصاديون في الوقت الحاضر على أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية ينبغي أن يكون هو الحفاظ على استقرار الأسعار و على القدرة الشرائية للعملة المحلية، و يعني هذا أن التضخم ينبغي أن يظل منخفضا كأن يتراوح مثلا بين 1 % و 4 % سنويا و أن تلتزم الحكومة بعدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي، حيث أنه في

حالة عدم التأكد من تقلبات أسعار السلع و الخدمات هذا يؤثر سلبا على الاستقرار و النمو الاقتصادي، و بالتالي يصعب التخطيط لسياسة النقدية<sup>1</sup>.

## 2. العمالة الكاملة:

و يعتبر هذا الهدف مهما لسببين، السبب الأول يتمثل في أن معدل البطالة المرتفع بسبب مشاكل اجتماعية، فتصبح العائلات تواجه مشاكل مالية حقيقية، و السبب الثاني يتمثل في أن معدل بطالة مرتفع يضع للاقتصاد عناصر إنتاج تتمثل في اليد العاملة غير المستغلة، و التي مورد اقتصادي هام<sup>2</sup>.

و لمحاربة البطالة و تحقيق هدف التشغيل الكامل يجب أن تمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الاقتصاد لزيادة الاستثمار و بالتالي زيادة العمالة، إلى جانب تنشيط الطلب الفعال.

## 3. تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي:

لعب النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، حيث يتوقف على عدة عوامل معظمها ليست في متناول سياسة الاقتصاد الكلي، و يمكن للسياسة النقدية التأثير على عامل مهم من هذه العوامل و ممثل في الاستثمار و ذلك عن طريق العمل على تحقيق سعر فائدة حقيقي منخفض إلى حد ما، طبعاً دون أن يكون هذا سبباً في إحداث تضخم و إلا كانت النتيجة عكسية.

و يرتبط هذا الهدف بالأهداف النهائية الأخرى للسياسة النقدية، خاصة هدف التشغيل الكامل، حيث أن النمو الاقتصادي يكون سبب في امتصاص الفائض من عمالة إلى جانب أن استقرار الأسعار و تحسن ميزان المدفوعات عاملان أساسيان لنمو اقتصادي.

<sup>1</sup> د. ميغاد غدير غدير، السياسة المالية و النقدية ، منشورات الهيئة العامة السورية، 2010، ص 35.

<sup>2</sup> الشيخ أحمد ولد شيباني، مرجع سابق، ص 22.

#### 4. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان إحصائي يلخص بطريقة منهجية المعاملات الاقتصادية للاقتصاد ما مع بقية العالم في فترة محددة.

يكون هذا الميزان في صالح البلد عندما تكون إيراداته أكبر من نفقاته للعالم الخارجي و تسعى كل الدول إلى جعل هذا الميزان لصالحها بهدف المحافظة على مخزونها الذهبي و احتياطاتها لا من العملة الصعبة<sup>1</sup>.

ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات، يمكن للسياسة النقدية علاج هذا العجز عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، الذي يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض التي ينجم عنها تقليل حدة الائتمان و الطلب المحلي على السلع و الخدمات، و بالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة مما يشجع الصادرات المحلية و يقلل الطلب على السلع الأجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة داخليا يجلب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

#### المطلب الرابع: المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية.

إنه من البديهي بأن تحتاج السلطات النقدية للعديد من المعلومات المهمة و التي تتعلق بعدد من الوحدات و ذلك قصد وضع و إدارة و تقييد السياسة النقدية المناسبة، و من خلال هذا المطلب سوف نحاول التطرق إلى كل وحدة على حدى:

#### 1. القطاع الحكومي:

يحتاج واضح السياسة النقدية الى معلومات من القطاع الحكومي الذي يزال يشغل حيزا هاما في الاقتصاد على الرغم من تنامي دور اقتصاد السوق إلا أن دور القطاع الحكومي يبقى

<sup>1</sup> الشيخ أحمد ولد شباني، مرجع سابق، ص 22

عاملا أساسيا في توجيهه و تحريك الاقتصاد و ذلك انطلاقا من رسم السياسات الاقتصادية و القيام بتنفيذها<sup>1</sup>.

فقطاع الحكومة يؤثر على السياسة النقدية عن طريق الإنفاق العام، خاصة الدعم أو الإعلانات التي تقدمها الدولة إلى بعض الأفراد لعلاج بالاقتراض من الأفراد و المشروعات المختلفة و من الجهاز المصرفي، كما نقوم أيضا بعملة الإقراض بالإضافة إلى سن القوانين و التشريعات المختلفة و المؤثرة في الواقع الاقتصادي.

## 2. القطاع العائلي:

يقصد به قطاع الأسر المستهلكة أو قطاع المنفقين على الاستهلاك، فهذا القطاع يحصل على الدخل النقدي من بيع خدمة عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال، كما أن قطاع العائلات يقوم بالادخارات و لا ينتج عنها انخفاض في الإنفاق الكلي إذ تحول بواسطة الجهاز المصرفي إلى قطاع الأعمال لزيادة الإنفاق الاستثماري و بذلك يحتاج واضعو السياسة النقدية إلى دراسة سلوك أصحاب الادخار و كمية الودائع لهذا القطاع<sup>2</sup>.

## 3. قطاع الأعمال:

يتأثر قطاع الأعمال العام أو الخاص بتوجيهات الدولة و قوانينها، ويؤثر على سياسة النقدية بوجهين، الأول عن طريق الاستثمار فيقوم بالطلب على النقود و هذا حسب معدلات الفائدة، أما الوجه الثاني فهو الإنتاج حيث يؤثر على وضع قطاع العالم الخارجي بالزيادة في حالة الصادرات، و بالانخفاض في حالة الواردات (استيراد مواد أولية مثلا).

<sup>1 2</sup> الشيخ أحمد ولد شباني، مرجع سابق، ص 18

#### 4. القطاع المالي<sup>1</sup>:

يؤدي هذا القطاع دورا مهما في الاقتصاد لما يقوم من توفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية، حيث أن القطاع المالي يتلقى الودائع و يقوم بالإقراض، و يتولى البنك المركزي إدارة السياسة النقدية.

كما أن القطاع المالي الخاص يقترض من الجهاز المصرفي إما قروضا للاستهلاك أو للاستثمار أو للاستغلال، كما يودع موارده المالية لدى قطاع المالي الخاص أو العام، و بهذا يحتاج واضع السياسة النقدية في أي بلد سواء متقدمة أو متخلفة إلى معلومات تتعلق بمعاملات هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود.

#### 5. القطاع الخارجي:

أصبحت اقتصاديات العالم مرتبطة ببعضها البعض، و هكذا تزايدت الحاجة إلى القطاع الخارجي للتبادل التجاري، و يؤدي هذا التبادل إلى تدفقات رأس مالية بالنسبة للمصدرين، كما يسرب أموال خارج البلد في حالة الواردات، و في كلتا الحالتين سيكون هناك تأثير مهما على النشاط الاقتصادي للدولة إما بزيادة عرض النقود في حالة زيادة الصادرات عن الواردات أو بانخفاض عرض النقود في حالة العكسية.

و كخلاصة لما سبق ذكره ترتبط هذه القطاعات مع بعضها البعض من خلال دخولها في تعاملات و مبادلات سواء كان ذلك في سوق العمالة أو سوق السلع و الخدمات أو أسواق المال، علما أن أداة التداول في هذه الأسواق هي النقود و بالتالي فإن أثر السياسة النقدية سيكون واضحا في هذه الأسواق من خلال تأثيرها على الكتلة النقدية.

<sup>1</sup> الشيخ أحمد ولد شباني، مرجع سابق، ص 19.

## المبحث الثاني: النظريات النقدية في الفكر الاقتصادي.

النظرية النقدية هي محاولة شرح الدور الذي يمكن أن تؤديه النقود في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي في بلد ما، وتحديدًا تبحث في أثر عرض النقود و الطلب عليها و تأثيرها على الأسعار و معدلات الفائدة و الإنتاج و التشغيل و قد أحدث دور النقود جدلا واسعا بين الاقتصاديين سواء من الناحية النظرية أو العملية، و فيما يلي نستعرض لأهم النظريات النقدية.

### المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية.

قامت النظرية على مجموعة من الفرضيات و التي على أساسها تم بناء معادلة التبادل (Fisher) ومعادلة الأرصدة النقدية المعروفة بمعادلة Cambridge :

1. ثبات حجم المعاملات، أي أن حجم المعاملات و مستوى نشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية و أن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي فهي وسيلة للمبادلة فقط و دورها محايد في الاقتصاد<sup>1</sup>.
2. مرونة الأجور و الأسعار.
3. الاقتصاد يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل.
4. وجود علاقة سببية التغيير في المستوى العام للأسعار تابع و التغيير في كمية النقود كمتغير مستقل.
5. ثبات سرعة دوران النقود على المدى القصير.

<sup>1</sup> بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 10-12.

و لقد كانت هناك محاولات كثيرة لشرح و تفسير هذه النظرية أو ما يعرف بالنظرية الكمية و من أشهرها معادلة **Fisher** ومحاولة **Marshall** التي استندت إلى فكرة التفصيل النقدي .

### 1. معادلة التبادل ( FISHER ) (1911):

يعتبر **Fisher** رائد النظرية الكمية في النقود، و الذي أعطى لتلك النظرية صياغتها الحديثة الأكثر اكتمالا من خلال معادلته المشهورة بمعادلة التبادل، التي تفسر العلاقة بين كمية النقود و بين المستوى العام للأسعار، و صياغة هذه معادلة رياضيا كانت كما يلي:

$$M \cdot V = T P$$

حيث :

**P** : المستوى العام للأسعار و هو متغير تابع.

**M** : كمية النقود و هو متغير مستقل.

**T** : حجم المبادلات (ثابت).

**V** : سرعة دوران النقود (ثابت).

و من المعادلة نستنتج أنه كلما تغيرت كمية النقود، تغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه، طبعا مع شرط ثبات كل من كمية المبادلات و سرعة دوران النقود.

### 2. معادلة الأرصدة النقدية ( معادلة Cambridge ):

صيغة هذه المعادلة من طرف الاقتصادي الايطالي الفريد مارشال ، إذ قدم صياغة أخرى للطلب على النقود و تستند أيضا إلى نظرية كمية النقود و صيغت على النحو التالي:

$$M = K.P.Y$$

حيث استبدل **T** ( حجم المبادلات ) ب **Y** و الذي يمثل كمية السلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة.



و تختلف هذه المعادلة عن معادلة **Fisher** بمفهوم **K** و الذي هو في الحقيقة يساوي  $(1/V)$ ، و يمثل  $(V)$  في معادلة فيشر الرغبة في إنفاق النقود أي عدد مرات إنفاق الوحدة النقدية خلال السنة، في حين **K** يمثل الوحدة النقدية التي يحتفظ بها الفرد خلال السنة. تعتبر النظرية النقدية الكلاسيكية خطوة مهمة في التحليل النقدي، نظرا للأفكار المهمة التي جاءت بها كالتنبه إلى خطورة الإفراط النقدي و نسيه في خلق الموجات التضخمية بالارتفاع الكبير في الأسعار، إلى جانب تبيان أهم التفصيل النقدي و أثره على الاقتصاد، لكن و ككل نظرية لم تخل النظرية الكلاسيكية من انتقادات بسبب عدم واقعية بعض فرضياتها، ومن أهم هذه الفرضيات نذكر:

- أ. تفترض النظرية أن المستوى العام للأسعار متغير تابع للتغير في كمية النقود، ومنه لا يمكن للأسعار أن تتغير نتيجة لعوامل أخرى، و هذا غير صحيح، فقد تتغير لأسباب أخرى مثل فشل موسم زراعي، ارتفاع تكاليف الإنتاج...<sup>1</sup>
- ب. عدم صحة افتراض ثبات سرعة النقود، حيث ذلك غير واقعي، و دلت البيانات عن الاقتصاد الأمريكي أن سرعة دوران النقود تنقلب في الأجل القصير بدرجة غير تالية.
- ت. لم تأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات هامة كمعدل الفائدة.
- ث. عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج الذي يسند إلى اقتراض حالة التوظيف الكامل.

## المطلب الثاني : النظرية النقدية الكنزوية.

<sup>1</sup> بلعوز بن علي ، مرجع سابق ص18

تعد النظرية الكنزوية بمنزلة ثورة حقيقية في النظامين النقدي و الاقتصادي ففي الوقت الذي تؤمن فيه النظرية الكلاسيكية بحيادية النقود، تقوم النظرية الكنزوية على أساس أهمية الدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاد، بمعنى أن التغير في كمية النقود يؤثر بالتبعية في المتغيرات الاقتصادية سواء العمالة و الإنتاج و الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، و بالتالي يؤثر في الوضع الاقتصادي ككل.

كما أن كينز يعتبر أن السياسة المالية أكثر فعالية و تأثيرا في حل المشكلات الاقتصادية إلا أنه أقر للسياسة النقدية بلعب دور المساعد و يعود تأكيده على دور السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية لإيمانه على خلاف الكلاسيك بأن للنقود وظيفة أخرى مهمة على غرار التبادل، و إنما هي مخزن للقيمة جاعلا لنقود الدور المحرك في التغير الاقتصادي من خلال الدخل و الإنتاج و الاستخدام، إذ أن الاحتفاظ بالنقود من طرف الأفراد دون استثمارها يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة و بالتالي انكماش في حجم الاستثمار ومن ثم نقص في الطلب الكلي الفعال و الذي ينعكس بدوره على مستويات الدخل و الإنتاج، و هكذا يعد التفصيل النقدي طبقا لتحليل الكينزي مصدرا مهما من مصادر التقلبات الاقتصادية.

و تقوم النظرية النقدية الكنزوية أو كما تعرف بنظرية تفضيل السيولة على عدة فرضيات أهمها<sup>1</sup>:

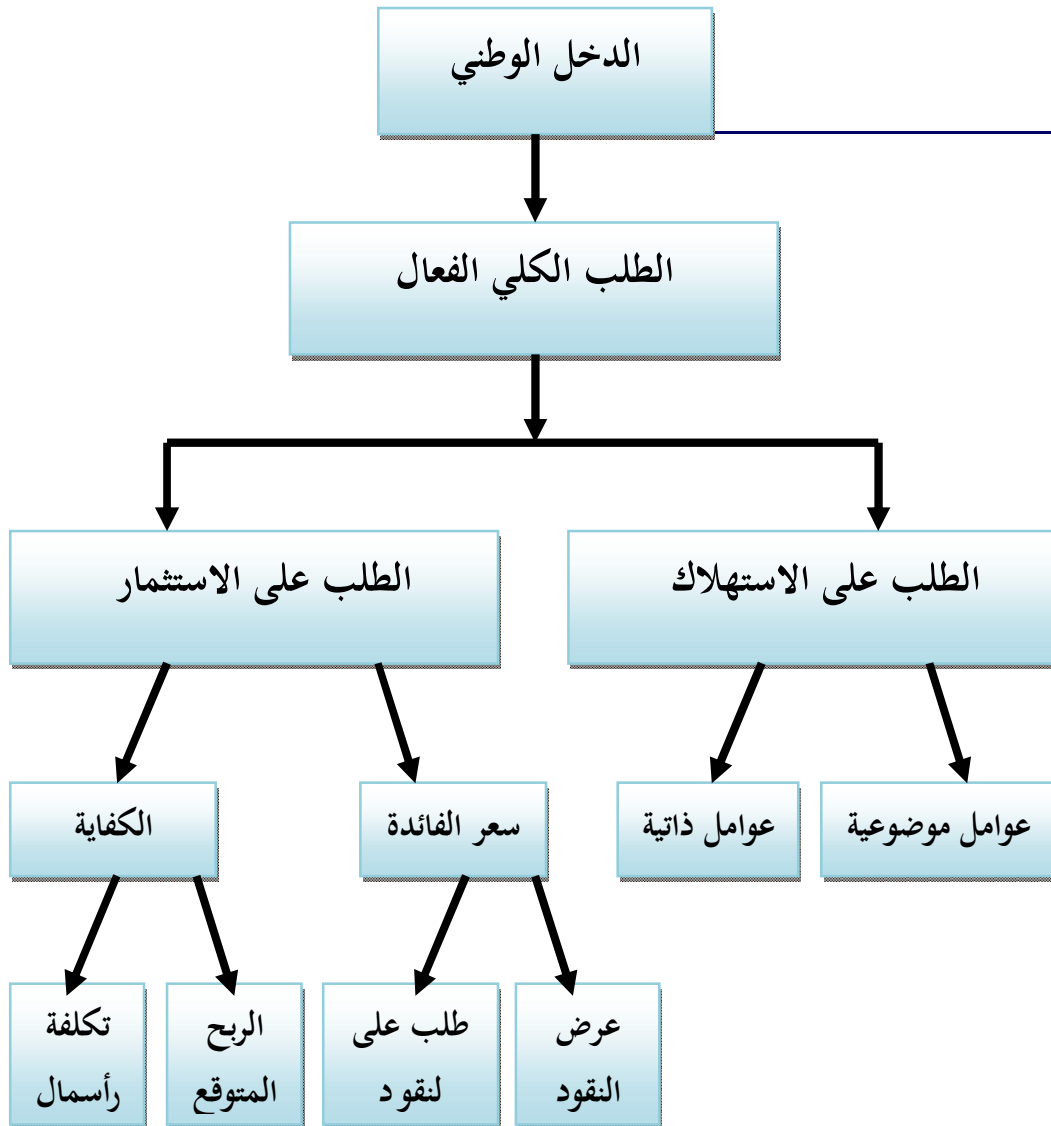
1. الطلب على النقود يكون لثلاث دوافع هي: المعاملات، الاحتياط، و المضاربة.
2. سعر الفائدة يتحدد عن طريق السوق التي تحدد الطلب على السيولة و عرضها.
3. معدل العائد للنقود يساوي صفر.

<sup>1</sup> عباس كاظم حاسم الدعيمي، أثر السياسة النقدية و المالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2008، ص 10-11.

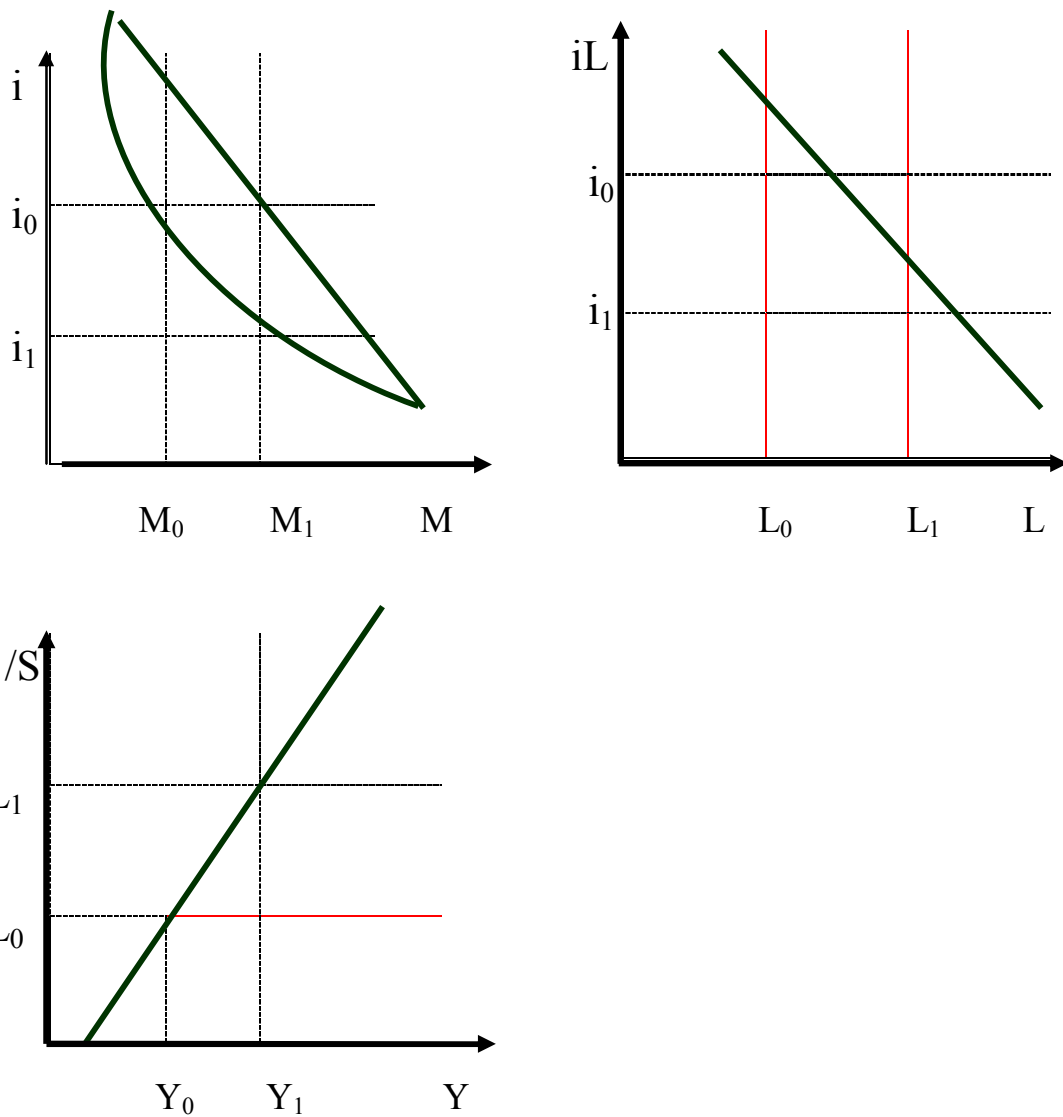
4. يوجد نوعين من الأصول التي يستخدمها الأفراد للحفاظ على ثروتهم و هي النقود و السندات.

5. عند مستوى معدل فائدة منخفض يزيد الطلب على النقود.

الشكل رقم 1: مخطط توضيحي مبسط لنموذج كينز :



## الشكل 2. دور السياسة النقدية في النموذج الكينزي



**Source:** Robert j Garden and others. MACRO économique 2<sup>e</sup> édition Gaétan moun éditeur candr.P<sup>454</sup>.

بما أن في التحليل الكينزي الطلب على النقود  $M_0$  هو الطلب لغرض المعاملات  $L_1$  و الطلب لغرض المضاربة  $L_2$  أي أن  $M_1=L_1+L_2$  و هذا يعني بأن الكمية الزائدة في عرض النقود و في ظل ثبات الدخل سيكون  $DM_s=L_2$ ، و هذا ما يجعل الأعوان الاقتصاديين يوظفون هذه النقود المعروضة في السندات و بالتالي يزيد الطلب على

السندات، و من خلال زيادة الطلب عليها ترتفع قيمتها السوقية و بما أن هناك علاقة عكسية بين السعر السوقي و معدل الفائدة لسند، يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة من إلى و ذلك من خلال المنحنى رقم 1.

يتحدد الاستثمار وفق كينز على أساس معدل الفائدة و الكفاية الحدية لرأس المال، حيث أن انخفاض معدل الفائدة يؤثر على الاستثمار و ذلك من خلال إقبال المنتجين على الاستثمارات و عليه سيرتفع الاستثمار من إلى اتجاه اليمين ( لاحظ المنحنى 2).

إن زيادة الاستثمار عند كينز من شأنها أن تؤثر على الطلب الفعال الذي يتحدد وفق قيمة الاستهلاك و الاستثمار إذ لهما علاقة طردية مع الدخل، فزيادة الاستثمار تعني زيادة الدخل و هو ما يظهر في المنحنى 3.<sup>1</sup>

هذا ما يجعلنا نتوصل إلى أن زيادة كمية النقود يترتب عنها حدوث زيادة في الدخل وفق التحليل الكينزي، و يمكن أن تحدث الحالة العكسية عند التخفيض من كمية النقود، و بالتالي فإن النقود غير محايدة وفقا لكنز و أن التحليل الكينزي يقر بأن لسياسة النقدية تأثير على معدل الفائدة و بالتالي على الاستثمار و كذلك على حجم التشغيل و الإنتاج و الدخل الوطني و بالتالي على الاقتصاد ككل.

### المطلب الثالث: النظرية النقدية المعاصرة (مدرسة شيكانو).

يتزعم هذه المدرسة الاقتصادي الأمريكي **Milton Friedman**، حيث تبني التحليل الكلاسيكي في نظرية الطلب على النقود لكن بأكثر شمولية و أكثر اتساع و في نفس الوقت لم يهمل التحليل الكينزي و أخذ ببعض جوانبه.

<sup>1</sup> بلغوز بن علي، مرجع سابق، ص.

و قبل دراسة محتوى النظرية لابد من الإشارة إلى أهم الفرضيات التي تركز عليها و هي<sup>1</sup>:

1. استقلالية الكمية النقدية ( عرض النقود) عن طلب على النقود.
  2. استقرار دالة الطلب على النقود.
  3. رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب النقدي.
  4. يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع و الخدمات، إلى جانب سرعة التداول النقدي  $V$  عند الكلاسيك.
  5. عدم خضوع الأعوان الاقتصاديين للخداع النقدي.
- آخر هي نظرية رأس المال، فمن بين حائزي الأصول النهائية الذين تمثل النقود بنسبة لهم شكلا من أشكال الثروة و بين مؤسسات الأعمال الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعة رأسمالية مثل الآلات و المخزون.

و لقد افترض أن الأفراد يرغبون لكمية حقيقية من الأرصد، و ليس لكمية اسمية و بالتالي تكتب دالة الطلب على النقود عند **Friedman** بالصيغة التالية<sup>2</sup>:

$$M_d/p = f (y_p, r_b - r_m, r_e - r_m, \pi^e - r_m, m - r_m, V)$$

حيث  $M_d/p$  الطلب على النقود بأرصدة حقيقية:

$y_p$  الدخل الدائم

$r_m$  العوائد المتوقعة من النقود.  $\pi^e$  معدل التضخم المتوقع.

$r_b$  العوائد المتوقعة من السندات.  $m$  الثروة البشرية.

$r_e$  العوائد المتوقعة من الأسهم.  $V$  أذواق و تفصيلات الأفراد.

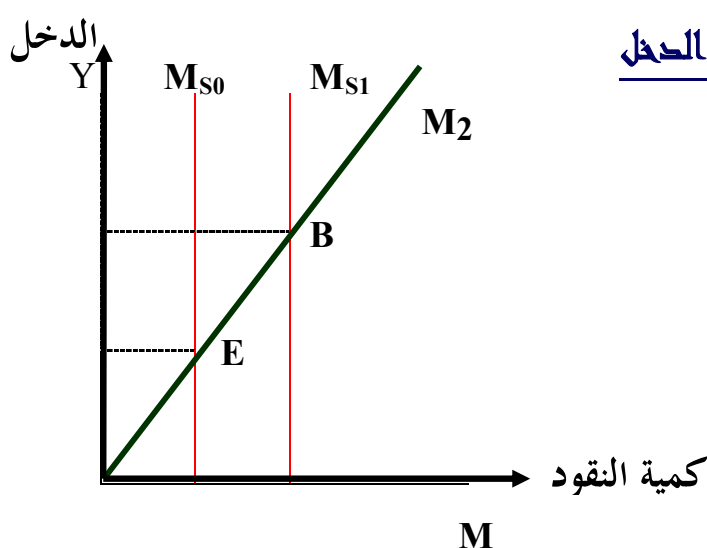
<sup>1</sup> عقيل حاسم عبد الله، مفاهيم و نظم اقتصادية، دار وائل للنشر، للأردن، 2006، ص 163.

<sup>2</sup> عوض اسماعيل المديني، النقود و البنوك، دار الحكمة للطباعة و النشر، الموصل، 1990، ص 267.

و بتحليل أعمق يرى فريدمان أن الطلب على أرصدة حقيقية من النقود يتأثر إيجاباً بثروة الأفراد و التي عبر عنها بالدخل الدائم، و يقصد به الدخل المتوقع الحصول عليه على المدى الطويل حيث يكون أقل تقلب من الدخل الجاري عند الكلاسيك، و هذا يعني أن الطلب على النقود لن يتقلب بشكل واضح في الدورات الاقتصادية المختلفة<sup>1</sup>.

و لقد أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي و من ثم الناتج الوطني و الأسعار و هذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل، حيث يمس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية، غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثراً مباشراً و هاماً على الإنفاق الكلي و من ثم على الدخل الوطني<sup>2</sup>.

و يمكن توضيح أثر عرض النقود على مستوى الدخل من خلال الشكل التالي:



**الشكل 3. اثر عرض النقود على الدخل**

**Source:** Robert j Garden and others. MACRO économique 2<sup>e</sup>, Gaétan moun éditeur, canda.P<sup>456</sup>.

<sup>1</sup> عوض اسماعيل الدليمي ، النقود و البنوك ، دار الحكمة للطباعة و النشر ، الموصل ، 1990 ، ص 267.

<sup>2</sup> عباس كاظم حاسم الدعيمي ، مرجع سابق ، ص 15.

حيث يمثل المنحنى  $M_s$  عرض النقود الذي يقرره البنك المركزي، ويمثل المنحنى  $M_y$  الطلب على النقود و هو يتناسب طرديا مع الدخل حسب نظرية فريدمان، و بالتالي يمثل النقطة  $E$  التوازن في سوق النقد حيث فيها يتساوى عرض النقد  $M_s$  مع الطلب  $M_y$  عند مستوى الدخل النقدي  $Y_0$ ، فإذا ارتفع عرض النقود من  $M_s$  إلى  $M_{s1}$  فإن كمية النقود في التداول سوف تكون أكبر مما يرغب المجتمع بالاحتفاظ به، وهذا يعني أن النقود يجب أن ينفق و بالتالي إما يرتفع الناتج الحقيقي أو ترتفع الأسعار و في كلتا الحالتين يرتفع الدخل النقدي، فإذا كان الاقتصاد في حالة استخدام كامل للموارد كما افترضه النظرية الكلاسيكية في العرض النقدي<sup>1</sup>.

#### المطلب الرابع : النظرية النقدية النيوكلاسيكية ( تحليل التوقعات العقلانية).

ظهرت هذه النظرية خلال عقد السبعينات من القرن الماضي بقيادة روبرت لوكاس و روبرت بارو و غيرهم، و يأخذ هذا المنهج من روح المنهج الكلاسيكي الذي سبقه من ناحية تأكيده دور الأسعار و الأجور المرنة في تحقيق التوازن ما بين العرض و الطلب و لكنه يطبق سمة جديدة لهذا التحليل ألا و هي سمة التوقعات العقلانية للوحدة الاقتصادية ( الأفراد و المنشآت )، و نتخلص الفرضيات الأساسية لهذه النظرية كما يلي<sup>2</sup> :

- الأعران الاقتصادية تستخدم بكفاءة تامة كافة المعلومات المتوفرة عن النظرية الاقتصادية و التصرفات المحتملة لواضعي هذه السياسات ، و يكون سلوك هؤلاء الأعران عقلاني.
- الاقتصاد الخاص يكون أساسا مستقر ، و يرجع بسبب هذا الاستقرار إلى مرونة الأجور و الأسعار التي تحفف التصحيح الذاتي و قصر فترات الانكماش و ضعفها.
- حيادية النقود، حيث أن المتغيرات المتوقعة لعرض النقود يكون لها أثر فقط على الأسعار.

<sup>1</sup> محمد علي أحمد شعبان ، انعكاسات

<sup>2</sup> د. محمد ضيف الله القطاري ، دور السياسة التقية، دار غيداء، عمان، 2009، ص58.



- لا يوجد مفاضلة بين التضخم و البطالة على عكس ما يعتقد النقديون.
  - يجب أن يكون للحكومة دورا نسبيا وبسيطا في رسم السياسة الاقتصادية.
  - عرض العمل ( الإنتاج) من طرف العمال ( المؤسسات) مرتبط بالأجور (أسعار السلع).
- و تؤدي التوقعات العقلانية حسب هذه النظرية إلى دور هام في النشاط الاقتصادي خاصة في المجالات التالية<sup>1</sup>:
- الطلب على الأصول و تحديد أسعار الفائدة، حيث أن توقعات العائد تعتبر عامل هام في تحديد الكمية التي يطلبها الأفراد من الأصل و بالتالي تحديد أسعار الفائدة.
  - خطوات عرض النقود التي تتعلق بالتوقعات التي تخص سلوك المودعين و البنوك، فقرارات المودعين فيما يتعلق بالاحتفاظ بالنقود تتوقف على توقعاتهم بخصوص العائد النسبي لكل من هذه الأصول، و قرارات البنوك فيما يخص الاحتياطي و الاقتراض من البنك المركزي تتأثر بتوقعاتهم للعائد الذي يحصلون عليه من القروض.
  - توقعات البنك المركزي فيما يخص مستويات التضخم و أوضاع الاقتصادية، تؤثر على الأهداف التي يسطرها فيما يخص السياسة النقدية، فمثلا إذا توقع البنك المركزي مستوى تضخم مرتفع فإنه يسطر هدف التخفيض من هذا المعدل عن طريق تخفيض الكتلة النقدية في المستقبل، كما أنه إذا توقع انخفاض في مستوى الاستثمار فيقوم بإجراءات نقدية لإيقاد معدل الفائدة منخفض إلى حد ما.
  - العائد المتوقع من النقود مقارنة بعوائد الأصول الأخرى يعتبر عاملا هاما في تحديد مقدار الطلب على النقود، فإذا كانت التوقعات العقلانية للعائد على النقود أكبر من عائد السندات مثلا، كوجود فرص للمضاربة تحقق عوائد كبيرة تفوق العائد الذي يحصل من

<sup>1</sup> سامي الخليل، نظرية الاقتصاد الكلي، دار الكتب، الكويت، 1994، ص 893-895.

السند مثلا ، كوجود فرص للمضاربة تحقق عوائد كبيرة تفوق العائد الذي يحصل من السند ، فهما يكون الطلب على النقود مرتفعا .

▪ العرض الكلي و التضخم، حيث أن توقعات العمال عن التضخم و الاستجابة المنتظرة لسياسة الحكومة فيما يخص البطالة تؤثر على العرض الكلي و مستوى الأجور، فإذا توقع العمال ارتفاع مستوى التضخم فإنهم يطالبون بزيادة الأجور .

و بالنسبة للكلاسيكين الجدد فالنقود حيادية ليس لها تأثير على المدى القصير، لا في حالة الصدمة المفاجئة، و يوافقون على مستوى معدل البطالة الطبيعي، و لا يمكن أن يرتفع هذا المعدل لأن التوقعات عقلانية، و لا يوجد تحكيم بين البطالة و التضخم لا على المدى القصير أو الطويل، حيث أن كل السياسات تتجه نحو معدل البطالة .

### المطلب الخامس: السياسة النقدية في تحليل اقتصادي جانبي العرض.

ظهرت هذه المدرسة في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي حيث تؤكد على العمل و الادخار و تقترح إجراء تخفيضات كبيرة في الضرائب، و من مؤيدي هذا المنهج (آرثر لاف، بول كريج، نور مان تيور، كرستول وانكسي...)، إذا أكدوا أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الحوافز إلى جانب العرض الإجمالي، ففي الوقت الذي ينصب اهتمام الكنزين على إدارة الطلب الإجمالي يعتقد اقتصاديو جانب العرض أن الحوافز تؤدي إلى الحصول على عوائد من العمل و الادخار و المجازفة الرأسمالية، و بالتالي فإنهم يسعون إلى تجنب كل الأمور التي تعيق عمل الحوافز مثل ارتفاع الضرائب .

و في نفس الوقت كانت لديهم رؤوس مشتركة مع النقوديين، إلا أن أنصار جانب العرض يأخذون عليهم تركيزهم على المعروض من النقد و إهمالهم الجانب الحقيقي من الاقتصاد

القومي (جانب العرض) ، إذ يؤكدون و بشكل خاص على مسألة الحوافز لزيادة الإنتاج و العرض الحقيقي من السلع و الخدمات في علاج مشكلات النظام الرأسمالي و منها مشكلات الركود التضخمي<sup>1</sup>.

و على هذا الأساس يرى أنصار هذه المدرسة أن السياسة النقدية الواجب إتباعها هي سياسة النقود الرخيصة ، بدلا من السياسات النقدية و الائتمانية الانكماشية التي تؤثر سلبا في إمكانية إنعاش جانب العرض، إذ أن الائتمان المسير و ذا الكلفة المنخفضة (أسعار فإنه منخفضة)، من شأنه أن يقود إلى زيادة الحوافز الدافعة إلى الإنتاج و الإنتاجية، بمعنى أن انخفاض تكلفة الائتمان سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار، و بالتالي زيادة الإنتاج و زيادة العرض الإجمالي، و هنا سوف ينتقل أثر السياسة النقدية من خلال جانب العرض الإجمالي و ليس الطلب الإجمالي، أي أن أساس السياسة النقدية هو الائتمان الميسر<sup>2</sup>.

### المبحث الثالث : أدوات السياسة النقدية.

إن السياسة النقدية لمعناها الواسع تشير إلى جميع الوسائل التي تتخذ من قبل البنك المركزي والحكومة و الخزينة بهدف التأثير على مقدار و استعمال النقد و الائتمان، و هكذا نجد أن السياسة النقدية تهدف إلى الرقابة على حجم العملة المصدرة و حجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية للقطاع الخاص و للحكومة، و تكون هذه الرقابة فعالة بمجموعة من الوسائل و تنقسم إلى وسائل كمية (غير مباشرة) و وسائل نوعية (مباشرة) .

<sup>1</sup> بول سامويلسون ، الاقتصاد ، مكتبة لبنان للنشر و التوزيع، بيروت 2006، ص 646 - 648.

<sup>2</sup> مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية و السياسة) ، ترجمة محمد ابراهيم ، دار المريخ، 1989 نص 351-352.

**المطلب الأول : أدوات السياسة النقدية الكمية.**

تسعى أدوات السياسة النقدية الكمية التأثير على حجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية دون الاهتمام بنوعية الائتمان المقدم للوحدات الاقتصادية، و أهم الأدوات الكمية هي سعر إعادة الخصم و عمليات السوق المفتوح و نسبة الاحتياطي الإلزامي.

**1. سعر إعادة الخصم:**

إن تركيز احتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي قد تزيد من قدرة البنك المركزي في تقديم الائتمان المصرفي للبنوك التجارية، و قد ارتبطت وظيفة الملجأ الأخير للإقراض من الناحية التاريخية بإعادة الخصم لدى البنك المركزي و استخدم بنك إنجلترا الخصم الأول مرة عام 1839.

و عادة تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي لخصم أوراقها عندما تحتاج للسيولة التي تستخدمها في تقديم القروض للأفراد ورجال الأعمال ، و يستخدم البنك المركزي سعر إعادة الخصم للتأثير في كلفة الموارد التي تحصل عليها البنوك من البنك المركزي و بالتالي كلفة القروض التي تقدمها هذه البنوك لعملائها.

و يؤثر سعر إعادة الخصم على حجم الائتمان و عرض النقد، فإذا أراد البنك المركزي أن يتبع سياسة نقدية توسعية فإنه يلجأ لتخفيض سعر إعادة الخصم فيزداد خصم الأوراق التجارية من قبل البنوك التجارية و زيادة حجم الاحتياطات النقدية لديها مما يخفض تكلفة قروض البنوك التجارية الممنوحة للأفراد و الشركات، فيتوسع الطلب على الائتمان و بالتالي يزيد العرض النقدي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> د. محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، 2006، دار فيداء، ص 26-27.

و بالعكس إذا رغب البنك المركزي إذا اتبع سياسة انكماشية، فإنه يلجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم مما يزيد من تكلفة اقتراض البنوك التجارية، فترتفع تكلفة قروض هذه الأخيرة المقدمة للعملاء و بالتالي يقل الحجم الائتماني المصرفي و عرض النقد، ولكن سعر إعادة الخصم يصبح أداة غير فعالة في التأثير على حجم الائتمان المصرفي و ذلك في الحالات التالية<sup>1</sup>:

أ- وفرة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية و بالتالي يمكنها إتباع سياسة ائتمانية مستقلة عن أثر سعر إعادة الخصم على قروضها المصرفية.

ب- تضعف هذه الأداة عندما تتوفر للبنوك التجارية مصادر أخرى للتزود بالسيولة سواء بالإقراض من بنوك تجارية أخرى أو من سوق رأس المال أو من فروع البنوك العاملة في الخارج.

ت- ارتفاع سعر إعادة الخصم قد لا يؤدي الى تخفيض الطلب على القروض من قبل رجال الأعمال وخاصة إذا كانت التوقعات متفائلة بالنسبة لزيادة الطلب و ارتفاع الأرباح.

ث- أن التغيرات في سعر إعادة الخصم لا تؤثر على حجم الائتمان المصرفي إلا في حالة توفر سوق خصم واسعة و منظمة و ينتشر التعامل بالأوراق المالية، و هذا متوفر أكثر في البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية.

## 2. عمليات السوق المفتوح:

و تعني عمليات السوق المفتوح دخول البنك المركزي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية الحكومية و الخاصة بهدف زيادة أو تخفيض حجم السيولة المحلية لدى البنوك التجارية لتأثير على قدرتها في خلق الائتمان بشكل يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي.

<sup>1</sup> د. محمد ضيف الله القطايري، مرجع سابق، ص 30

فإذا كان سعر إعادة الخصم غير فعال في التأثير على احتياطات البنوك التجارية، و كانت هناك ضغوط تضخمية عالية يلجأ إلى بيع الأوراق المالية إلى الأفراد و البنوك و الشركات بهدف تقليل احتياطات البنوك التجارية، و يفسد مقدرتها في التوسع في منح الائتمان و تقليل حجم الإنفاق الكلي فينخفض عرض النقد و في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يلجأ إلى شراء الأوراق المالية من السوق المفتوح فيؤدي ذلك إلى منح سيولة في الاقتصاد، مما يرفع من احتياطات البنوك التجارية و يزيد من قدرتها في منح الائتمان المصرفي فيزيد الإنفاق الكلي و الإنتاج.

و لكي تنجح عمليات السوق المفتوح يجب أن تتوفر الشروط التالية<sup>1</sup>:

أ- احتياطات البنوك التجارية و كمية النقد المتداولة يجب أن تتغير وفقاً لعمليات السوق.

ب- البنوك التجارية تستجيب للزيادة أو الانخفاض في الاحتياطات النقدية في تقديم التسهيلات الائتمانية للوحدات الاقتصادية.

ت-مدى تلاقي مصالح البنوك التجارية مع توجه البنك المركزي، حيث تزداد فعالية عمليات السوق المفتوحة بتلاقي تلك المصالح و تقل بتصادمها.

ث-توفر سوق سندات حكومة كبيرة و متطورة و منظمة، لأن أثر هذه الأداة متوسط بمقدار كمية السندات الحكومية و سندات أخرى، و عدم وجود مثل هذا السوق لا يمكن تصور وجود عمليات السوق المفتوحة تتسم بالفعالية في التأثير على كمية النقد المتداولة.

<sup>1</sup> د. محمد ضيف الله القطاري، مرجع سابق ص 28-29.

ج- درجة تقدم الوعي الانتمائي و المصرفي يعتبر محددًا هامًا لزيادة فعالية سياسة السوق المفتوحة.

و بذكر أن استخدام سياسة السوق المفتوحة في البلدان النامية لا تزال محدودة لسبب ضيق أسواق الأوراق المالية في معظم هذه البلدان، لذا يتم الاستعاضة عنها بالأساليب و السياسات المباشرة كسياسة الاحتياط القانوني و سياسة سعر الخصم.

### 3. التغيير في نسبة الاحتياطي القانوني (الإلزامي):

و هي تلك النسبة التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه في شكل نقود سائلة أو ودائع بدون فوائد.

و يتمثل الهدف المباشر للاحتفاظ بهذه النسبة من الاحتياط لدى البنك المركزي هو ضمان سلامة أموال المودعين، حيث يستخدم هذه الأموال لإقراض البنوك التي تتعرض لأزمات مالية أو لنقص في السيولة، و الهدف الثاني هو التأثير على العرض النقدي لدى البنوك التجارية.

ففي أوقات الركود و الكساد يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاحتياطات المتوفرة لدى البنوك التجارية، و بالتالي تزيد قدرتها على منح الائتمان، مما يؤدي إلى تشجيع الطلب، أما إن كانت هناك بوادر ضغوط تضخمية في النشاط الاقتصادي نتيجة الإفراط في خلق الائتمان، فإن البنك المركزي يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني لخفض احتياطات البنوك التجارية و بالتالي كبح قدرتها على منح الائتمان مما يؤدي إلى خفض حجم الاستثمار و معدل التوظيف و من ثم تنخفض الأسعار.

ومن مزايا استخدام الاحتياطي القانوني للتأثير على العرض النقدي هي أنه يؤثر على كل البنوك بالتساوي، و هي أداة ذات نتائج فورية، و لا تحتاج إلى أسواق واسعة و متطورة للتعامل و هذا ما يجعلها سهلة الاستخدام و أكثر فعالية و خاصة في البلدان النامية.

و لكن هذه الأداة قد تكون غير فعالة في التأثير على حجم الائتمان المصرفي للأسباب التالية:

-لا تؤثر هذه الأداة في أوقات الكساد الاقتصادي، فتخفيض هذه النسبة لا يزيد من طلب الوحدات الاقتصادية على الائتمان نظرا لتوقعات المتشائمة حول الأرباح، كما لا يشجع البنوك أيضا في التوسع في منح الائتمان لارتفاع درجة المخاطرة التي تواجه قروض في حالة الكساد.

-لا يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة بشكل متكرر و على فترات قصيرة لأن ذلك يحدث اضطرابات في عمل البنوك، و يخلق حالة من عدم التأكد لدى البنوك التجارية.

-تعامل هذه الأداة كل البنوك على حد سواء بغض النظر عن حجم البنوك ودرجة يعرضها المالي كما لا تفرض على المؤسسات مالية غير مصرفية ( شركات التأمين، شركات الاستثمار...).

-إن رفع الاحتياطي القانوني قد يؤثر بصورة سلبية على أسعار السندات، إذ قد تلجأ البنوك في سبيل إيفائها لمتطلب الاحتياطي الإلزامي إلى بيع السندات فتتخفص أسعارها، و لتجنب ذلك يقترح أن تصحب هذه السياسة القيام بشراء السندات في السوق المفتوح من قبل البنك المركزي.

### المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية النوعية

تهدف الوسائل الكمية لسياسة النقدية التي تعرض إليها في السابق إلى التأثير على حجم الائتمان الكلي في جميع القطاعات الاقتصادية و يكون هذا التأثير عما دون تمييز إلا أن هذا مضر ببعض الأنشطة الاقتصادية التي تريد الدولة تشجيعها أو الحد منها أيضا، و لذلك فإن



البنك المركزي يستخدم أدوات نوعية للتأثير على اتجاه الائتمان و ليس حجمه الكلي، و نلخص هذه الأدوات كآآتي<sup>1</sup>:

### 1. سياسة تأطير القرض:

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني و هي القروض الموزعة من طرف البنوك و المؤسسات المالية، و لم تشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح للقرض فقط، بل أيضا تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم، ففي ظروف التضخم مثلا تقدم الدولة عن طريق البنك المركزي بمنح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية و التي لم تكن سببا في إحداث التضخم، أما عند زيادة معدل التضخم فيتخذ سياسة تأطير القرض الإجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك أ تحديد معدل نمو القروض، وعادة ما تكون هذه السياسة مرفقة لبرامج استقرار للكتلة النقدية، يشمل التقليل من النفقات العمومية و تشجيع الإدخارات وإصدار السندات و القيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائضة، و تجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة لم تحقق الضبط المطلوب للقروض في البلدان التي طبقتها و هذا يعود لما يلي:

- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخزينة.
- رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد.
- لجوء المشروعات إلى الافتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات دين أو حتى إلى الاقتراض بالنقد الأجنبي.

### 2. السياسة الانتقائية للقرض:

<sup>1</sup> بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 128-130.

ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات و يمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:

- إقرار معدل خصم مفضل لهذه القطاعات.
- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها هذه الشروط الضرورية لعدة مرات.
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى التدفق.
- تعتبر مدة استحقاق القرض و معدل الفائدة.
- التمييز في أسعار الفائدة: حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج معين.
- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي: و الغرض منه كبح الواردات، و يكون ذلك على النحو التالي:
- قيام البنك المركزي بتحديد الدفعة التي يجب دفعها مقدما لشراء السلع مما يؤدي إلى هبوط الطلب على الائتمان لشراء السلع من قبل الوحدات الاقتصادية.
- تحدث فترة سداد القروض الاستهلاكية، فعندما يلجأ البنك المركزي إلى تحديد مدة قصيرة لسداد هذه الديون فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمة القسط الذي يجب دفعه مما يحد من الطلب على القروض الاستهلاكية.

### 3. الإقناع الأدبي :

يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب التباحث و الحديث المقنع مع البنوك التجارية فيما يخص السياسة و الهدف الذي يريد تحقيقه، كالسعي لإقناعها بإتباع سياسة ائتمانية معينة لتحقيق

أهداف اقتصادية محددة، و تتوقف فعالية هذه الأداة على خبرة و مكانة البنك المركزي ومدى ثقة البنوك التجارية في اجرائته، وكذا على مدى استقلالية قراراته.

#### 4. سعر الصرف:

يستخدم سعر الصرف من طرف البنك المركزي بهدف التأثير على حجم التجارة الخارجية، حيث يقوم بتخفيض سعر الصرف العملة المحلية إذا كان هدفه زيادة الصادرات لأجل تحسين ميزان المدفوعات، و يقوم برفع سعر صرف العملة المحلية لزيادة الاستيراد من الخارج، و يعتبر الصرف بسبب رئيسي في نمو التجارة الخارجية.

## المبحث الرابع : قنوات إنتقال السياسة النقدية لنشاط الاقتصادي.

تنتقل السياسة النقدية إلى الاقتصاد عبر عدة قنوات بهدف التأثير فيه و توجيه مساره إلى هدف المراد الوصول إليه، في هذا المبحث في أهم هذه القنوات التي تتمثل في قناة سعر الفائدة، قنوات الأسعار و الائتمان.

### المطلب الأول : قناة معدل الفائدة.

يعتبر سعر الفائدة من الأدوات الهامة التي تستخدم في التحكم في حجم الائتمان و بالتالي في حجم العرض النقدي، فتحديد معدل الفائدة يعكس توجه السياسة النقدية للدولة إلى تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات أو الحد منه ، و كذا دورها في مواجهة مشكلة التضخم و الانكماش، و يتأثر سعر الفائدة بسعر الخصم المحدد من طرف السلطة النقدية، كما يحدد سعر الفائدة بشكل يزيد عن المعدل السنوي للرقم الأعلى للأسعار بنسبة 2-3%، حيث يتفاوت سعر الفائدة بين مختلف الدول و ذلك يرجع إلى اختلاف معدلات التضخم، معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة و وضع ميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

و تؤثر أسعار الفائدة على مختلف القرارات و المؤشرات الاقتصادية التي تساهم في تحديد مستوى الدخل القومي أهمها:

1. تشجيع الجمهور على الادخار و إيداع أموالهم في البنوك.
2. تشجيع الاستثمار و زيادة الطلب عليه.
3. المحافظة على رؤوس الأموال المحلية و منع هروبها نحو الخارج، و جذب رؤوس الأموال الخارجية.
4. المحافظة على استقرار سعر صرف العملة.

<sup>1</sup> رحيم حسين، النقد و السياسة النقدية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2002، ص 144.

5. التأثير على حجم الكتلة النقدية من خلال توسيع أو تقليص الانتماء المحلي.

و يرى الكلاسيك أن قناة سعر الفائدة هي قناة تقليدية، أما الكينزيون فيعتبرونها أهم قناة تمكن السياسة النقدية من بلوغ هدف النمو الاقتصادي.

و التأثير على المتغيرات الاقتصادية من خلال سعر الفائدة يكون كما يلي:

$$M \uparrow \rightarrow ir \downarrow \rightarrow I \uparrow \rightarrow Y \uparrow$$

حيث (M) تمثل سياسة نقدية توسعية التي تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة (ir) و بالتالي انخفاض تكلفة اقتراض رأس المال وزيادة الاستثمار (I)، هذا الأخير الذي تعتبر أحد مكونات الطلب الكلي، حيث أن ارتفاعه يؤدي إلى زيادة الناتج القومي (Y).

و عند إتباع سياسة نقدية انكماشية (M↓) هذا يؤدي إلى رفع سعر الفائدة الاسمي و الحقيقي، مما يرفع من تكلفة رأس المال، وبالتالي انخفاض نفقات الاستثمار و انخفاض الإنتاج.

$$M \downarrow \rightarrow ir \uparrow \rightarrow I \downarrow \rightarrow Y \downarrow$$

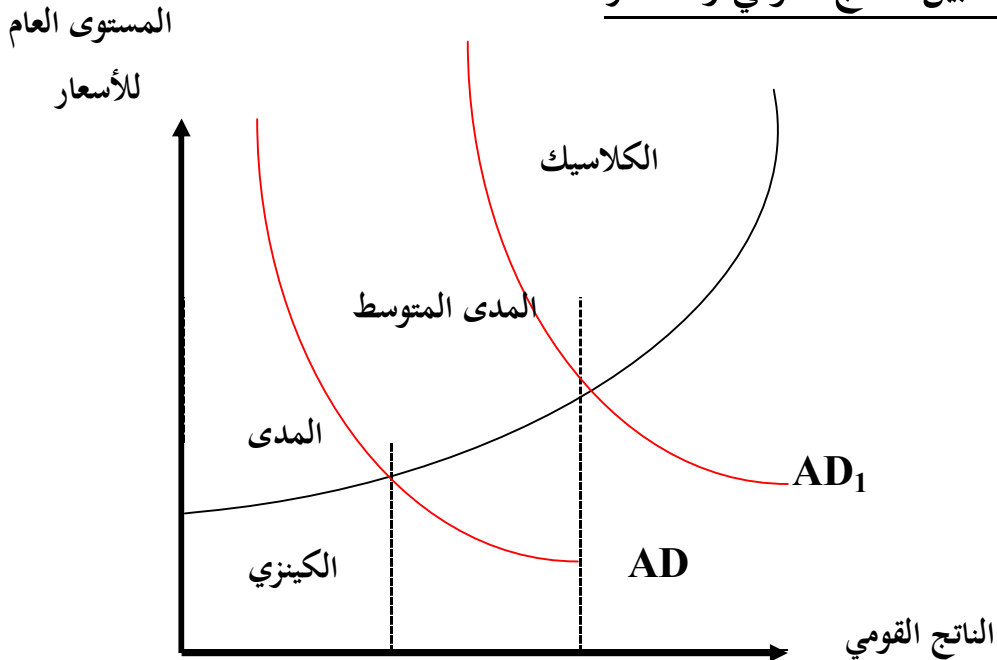
و الجزء الأكبر من الإنفاق الاستثماري يقوم به القطاع الإنتاج (قطاع الأعمال) الذي يحصل على رأس المال عن طريق الاقتراض، و كما أشرنا سابقا فإنه توجد علاقة عكسية بين الإنفاق الاستثماري و معدل الفائدة، و ذلك حسب النظرية الكلاسيكية التي تستند في ذلك عن نظرية تكوين رأس المال، حيث أن الإنفاق الاستثماري يعتمد على مردودية الاستثمار من جهة و على تكلفة تمويله من جهة أخرى، فكلما كانت أسعار الفائدة منخفضة أدى ذلك إلى زيادة الاستثمارات و بالتالي ارتفاع الدخل القومي<sup>1</sup>.

أما كينز فيرى أن مستوى الدخل و الأسعار يعتمد على مستوى الطلب الكلي، و خاصة الطلب الاستثماري الخاص، و بين تأثير النقود على الإنفاق الاستثماري، ففي حالة زيادة عرض النقود من طرف السلطات النقدية، فإن التأثير الأولي يكون على الجانب النقدي

<sup>1</sup> رحيم حسين، مرجع سابق، ص 146-147.

بانخفاض سعر الفائدة، هذا ما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الاستثمار فيرتفع الإنفاق الاستثماري.

#### الشكل رقم 4: العلاقة بين الناتج القومي والأسعار



ومن الملاحظ أن ارتفاع الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي من  $AD$  إلى  $AD_1$  (من الشكل) الذي يؤثر على الناتج الوطني فترتفع من  $Y$  إلى  $Y_1$  إذا وقع الطلب الكلي في المدى المتوسط فإن ارتفاع الإنتاج في هذه المنطقة يرافقه ارتفاع مستوى الأسعار، أما إذا وقع الطلب الكلي في المدى الكينزي فإن ارتفاع الطلب يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنتاج و الدخل الحقيقي دون أي ارتفاع عن الأسعار، و العكس في المدى الكلاسيكي أين يرتفع المستوى العام للأسعار دون أي ارتفاع في الإنتاج أو الدخل الحقيقي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> رحيم حسين، النقد و السياسة النقدية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن 2002، ص 146.

و بالرغم من تأييد كينز لوجود علاقة بين القطاع النقدي و الحقيقي إلا أنه شكك في هذه العلاقة كميًا، حيث يرى أنه عند وصول كمية النقود إلى حد معين، فإن أي زيادة بعد ذلك ستقع في فخ السيولة و لن يكون لها أي تأثير على سعر الفائدة، و بالتالي لا يكون هناك تأثير على الإنفاق الاستثماري و لا على الدخل القومي.

كما أن هناك علاقة طردية بين الادخار و سعر الفائدة، حيث أنه في حالة ارتفاع معدل الفائدة هذا يدفع العائلات إلى الادخار و تأجيل استهلاكها للمستقبل بهدف الاستفادة من فرصة هذا الارتفاع و تعظيم عائداتها، أما في حالة انخفاض أسعار الفائدة فإن ذلك ينعكس سلبًا على المدخرات، حيث ينخفض عوائدها و هذا ما يؤدي بالعائلات إلى الأحجام عن الادخار، و هو ما يؤثر بالسلب على الاستثمار و بالتالي على الناتج الداخلي الخام.

إلى جانب التأثير على الاستثمار و الادخار، فإن قناة سعر الفائدة يمكن أن تؤثر من خلال الإنفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة (السكن، السيارات...)، حيث أن انخفاض معدل الفائدة سيخفض من الادخار، و بالتالي توجه العائلات معظم دخلها إلى الاستهلاك و خاصة إلى استهلاك السلع المعمرة.

### المطلب الثاني : قنوات الأسعار.

من بين قنوات انتقال السياسة النقدية نجد قنوات أسعار الصرف و قنوات أسعار الأسهم و السندات.

#### 1. قناة أسعار الصرف:

لقد أدى توسع التجارة الدولية و مشاكل أسعار الصرف إلى زيادة اهتمام الاقتصاديين بتأثير السياسة النقدية على صافي الصادرات و الناتج الكلي من خلال أسعار الصرف في معدل سعر الصرف للنقود الوطنية ينخفض عند إتباع سياسة نقدية توسعية، و هذا ما يشجع

الصادرات، و تعمل هذه القناة من خلال تأثيرات أسعار الفائدة، حيث أن انخفاض هذه الأخيرة نتيجة للتوسع النقدي تؤدي غالى انخفاض حجم الودائع الأجنبية في البلد المعني، مما يخفض من قيمة العملة المحلية ( $E \downarrow$ ) في مقابل العملات الأجنبية، هذا ما يجعل السلع المحلية أرخص من السلع الأجنبية، و بالتالي زيادة الطلب على السلع المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع الصادرات ( $NX \uparrow$ ) و من تم زيادة الناتج الكلي ( $Y$ ).

$$M \uparrow \rightarrow ir \downarrow \rightarrow E \downarrow \rightarrow NX \uparrow \rightarrow Y \uparrow$$

و عند إتباع سياسة نقدية انكماشية ينخفض العرض النقدي فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية المحلية مقارنة بالخارج، و هو ما يؤدي إلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية ورفع الطلب على العملة المحلية، فتتجه هذه الأخيرة إلى الارتفاع أكثر، و ذلك ما يؤثر سلبا على الصادرات بالتالي ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و ينتهي الاقتصاد إلى حالة كساد وركود اقتصادي<sup>1</sup>.

## 2. قناة أسعار الأسهم و السندات:

ظهرت هذه القناة من خلال نظريتين هامتين الأولى لـ **J. Tobin** و الثانية لـ **Modigliani**. حيث حاول الاقتصادي **Tobin** توضيح الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في أوقات الكساد من خلال نظريته المعروفة بنظرية **q**، و هي نظرية حركية في الاستثمار، و فكرتها الأساسية هي أن الاستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية للأصل الرأسمالي إلى تكلفة الإحلال، و تسمى النسبة بمعامل **q** حيث:

$$q = M/R$$

<sup>1</sup> محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 1، الجزائر، 1996، ص 122.



مع  $M$  تمثل القيمة السوقية للأصل المالي و  $R$  يمثل تكلفة الإحلال (إحلال مشروع مكان مشروع آخر).

و أوجد **Tobin** علاقة ارتباط بين هذا المعدل و بين الإنفاق الاستثماري، كما أثار إلى أن المؤسسات بحسب أن تستثمر عندما يكون  $q > 1$ <sup>1</sup>.

فعندما يكون المعدل  $q$  منخفضا فذلك يعني أن تكلفة المشاريع منخفضة مقارنة مع الكلفة الاستثمارية لاستبدال المشروع و تحديث الآلات ، و بالتالي فإن نظرية **Tobin** فسرت انخفاض معدل الاستثمار إلى أدنى مستوياته في أزمة الكساد الكبير 1929، كما أعطت تفسيراً لانخفاض أسعار الأسهم عام 1933 إلى ما يعادل 10 % من أسعارها في بداية 1929، و كما يرى النقديون فإن إتباع سياسة نقدية انكماشية كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، كان سببا رئيسيا في حدوث أزمة 1929، فانخفاض كمية النقود ( $M \downarrow$ ) أدى إلى انخفاض الطلب على الأسهم و من تم انخفاض أسعارها ( $P_e \downarrow$ ) و بالتالي انخفاض معدل  $q$ ، مما دفع بالمستثمرين إلى تخفيض حجم استثماراتهم ( $I \downarrow$ ) و بالتالي انخفاض الناتج القومي ( $Y \downarrow$ ).

$$M \downarrow \rightarrow P_e \downarrow \rightarrow q \downarrow \rightarrow I \downarrow \rightarrow Y \downarrow$$

و بهدف معالجة الكساد و تنشيط الاقتصاد لجأت البنوك المركزية إلى زيادة عرض النقود و توسيع الائتمان، فانخفض أسعار الفائدة إلى ما يقارب 0 و هذا ما شجع المضاربين و المستثمرين على الافتراض المفرط، حيث لم توجه هذه القروض إلى الاستثمار الحقيقي بل و جهت إلى سوق رؤوس الأموال، أين كانت أسعار الأسهم منخفضة و سبب زيادة الطلب على الأسهم ارتفعت أسعارها، مما أدى ارتفاع قمة  $q$ ، و بالتالي ارتفاع كلفة المشروعات و شراء الآلات و إنشاء مشروعات جديدة، أي أن المستثمرين توجهوا نحو الاستثمار الحقيقي

<sup>1</sup> سامي الخليل، مرجع سابق، ص 138.

و بالتالي ارتفاع حجم الاستثمار ( $I$ ) ، و بما أن الاستثمار هو أحد مكونات الطلب الكلي فقد أدى ارتفاعه إلى ارتفاع الناتج القومي .

$$M \uparrow \rightarrow P_e \uparrow \rightarrow q \uparrow \rightarrow I \uparrow \rightarrow Y \uparrow \quad \text{الثروة}$$

و من هنا استطاع **Tobin** إلى بسط بين السياسة النقدية التوسعية و بين زيادة الاستثمار، أما فيما يخص الاقتصادي **Modigliani** ، فقد أوضح في نظريته الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي من خلال تأثير زيادة الثروة على الاستهلاك، حيث أوضح أن المستهلكين يحاولون تحسين مستواهم الاستهلاكي عبر الزمن من خلال زيادة الإنفاق الذي يحدد بالدخل الحالي و الموارد المحصل عليها مدى الحياة، هذه الموارد التي تتكون أساسا من الأسهم العادية، حيث عند ارتفاع أسعارها تزيد ثروتهم المالية و بالتالي يزيد استهلاكهم و من جهته أوضح **Modigliani** أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم العادية و بالتالي ارتفاع أسعارها ( $P_e \uparrow$ ) ، فتزيد بذلك ثروات الأفراد أصحاب هذه الأسهم الذين يرفعون من استهلاكهم من سلع و الخدمات، و بما أن الاستهلاك هو أحد مكونات الطلب الكلي، فإن زيادة الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الإنتاج<sup>1</sup> .

$$M \uparrow \rightarrow P_e \uparrow \rightarrow c \uparrow \rightarrow Y \uparrow$$

فما بين النظريتين توضحان كيف يمكن لسياسة النقدية عن طريق التأثير على أسعار الأصول (الأسهم و السندات) في التأثير على النشاط الاقتصادي.

<sup>1</sup> محمود حميدات، مرجع سابق، ص 124.

**المطلب الثالث: قنوات الائتمان.**

تعتبر القنوات التي تطرقنا إليها قنوات تقليدية، و يوجد عدة خلافات حول كيفية عملها لكن هناك إنفاق عام على أهميتها، إضافة إلى هذه القنوات توجد قناة أثارت اهتمام الكثير من الاقتصاديين هي قناة الائتمان (القرض) ، و لقناة الائتمان مصدران، المصدر الأول هو عدم اكتمال السوق للعديد من المقترضين حيث أن المؤسسات الصغيرة التي لا نستطيع إصدار أوراق تجارية ليس لها بديل إلا الاقتراض من البنوك، فهي حالة الانكماش تجبر البنوك على تخفيض قروضها و أوراقها المالية، و يصبح المقروضون غير قادرين على إحلال الاقتراض غير مصرفي كما هو مقترض في فكرة القناة النقدية و بالتالي ينخفض الاستثمار، أما الشركات الكبرى فإنها تتأثر بدرجة أقل لأن سعر الفائدة على الورقة التجارية لا يرتفع مثل سعر الفائدة على قروض البنوك.

و في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية من طرف السلطة النقدية تؤدي إلى زيادة ودائع البنوك، مما يشجعها على الإقراض أكثر، و من جهة أخرى تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري و الاستهلاك و بالتالي زيادة الدخل القومي.

سياسة نقدية توسعية ← زيادة الودائع ← زيادة قروض البنك ← زيادة الاستثمار ← زيادة الناتج المحلي.

أما المصدر الثاني لقناة الائتمان يركز على أثر السياسة النقدية على القدرة الائتمانية للمقترضين المحتملين، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تدهور ميزانيات الشركات وزيادة تكلفة الدين المتمثل في التغير في معدل الفائدة، و تؤثر السياسة النقدية على ميزانية المشاريع لعدة طرق<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 166.

الطريقة الأولى تتمثل في أن تطبيق سياسة نقدية توسعية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم، مما يرفع القيمة السوقية للمشاريع و من ثم زيادة الإنفاق الاستثماري الذي يرفع الطلب الكلي، و بالتالي زيادة الناتج الكلي بسبب انخفاض المخاطرة.

أما الطريقة الثانية فتتمثل في التدفقات النقدية، و هي الفرق بين العوائد النقدية و التكاليف النقدية، فسياسة نقدية توسعية تؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة الاسمية، هذا يحسن وضع ميزانية المشروع من خلال زيادة التدفقات النقدية و السيولة، مما يزرع ثقة أكثر لدى المقترضين في استرجاع أموالهم و يشجعهم على زيادة الإقراض، و من ثم زيادة الاستثمار و زيادة الدخل القومي.

و هناك طريقة أخرى لتأثير السياسة النقدية على ميزانية المشاريع تتمثل في المستوى العام للأسعار، ذلك أن مدفوعات الدين في الدول المتقدمة تكون منبثة تعاقديا لقيمتها الاسمية، و بالتالي فارتفاع غير متوقع لمستوى العام للأسعار سبب التوسع النقدي يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للديون على المشروع، بشرط عدم انخفاض القيمة الحقيقية للمشروع نفسه، مما يزيد من الاستثمار و الناتج الكلي.

الخاتمة :

ان السياسة النقدية هي عبارة عن إجراءات وقرارات تقوم بها السلطة النقدية فالأکید أن لها أهداف و أدوات ففي ما يخص الأهداف فإنها تصنف إلى أهداف أولية تتمثل في مجتمعات و إحتياطات نقديو وظروف سوق النقد ، أهداف وسيطية تتمثل في معدل الفائدة، سعر الصرف و المجمعات النقدية و أهداف نهائية أهمها استقرار الأسعار ، محاربة البطالة، تحسين ميزان المدفوعات و تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

و فيما يخص الأدوات فتوجد أدوات كمية وأخرى نوعية أما الكمية فهي سعر إعادة الخصم، الإحتياطي القانوني و عمليات السوق المفتوحة. و أما النوعية فمنها سياسة تأطير القرض، الودائع الخاصة، الإقناع الأدبي، معدلات الفائدة و سعر الصرف.

و يمثل البنك المركزي السلطة النقدية في الدولة فهو الذي يتحمل مسؤولية وضع وإدارة السياسة النقدية للوصول إلى تحقيق أهدافها من خلال التحكم في العرض النقدي و لا يتسنى له ذلك إلا إذا تمتع باستقلالية تعطيه الحق في الإدارة الموضوعية التي تكون على أسس اقتصادية بحتة.

الفصل الثاني:

مفاهيم عامة حول

النمو الاقتصادي

و نظرياته

**مقدمة :**

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية و هدف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة و من ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية و يبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد، و من جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع و بالتالي فالنمو الاقتصادي من هذا المنطلق له مدلول اقتصادي و اجتماعي.

و يأتي النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشياً و تطور الفكر الاقتصادي، إذ كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له و المحددات التي يتحدد من خلالها، و بحكم تطور الوقائع الاقتصادية فإن ذلك ساهم في انقلاب عديد المفاهيم و الأطر التي استندت عليها بعض النظريات من قبل في تفسير عملية النمو الاقتصادي، إذ بحكم أن النمو الاقتصادي يعني بصفة مباشرة بعملية الإنتاج، فقد تشابكت المفاهيم و العلاقات بشكل يجعل من النمو الاقتصادي نتيجة عوامل عديدة و متنوعة.

و على هذا الأساس نتطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي، تطورات التاريخة و كذا طرق تقديره، و في المبحث الثاني نبرز أساسياته بتوضيح عوامل الإنتاج و التكاليف المترتبة عليه، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي الممكن و العوامل المفسرة له، و في المبحث الثالث نتطرق إلى أهم نظريات و نماذج الفكر الكلاسيكي و النيوكلاسيكي، ثم الكينزي وصولاً إلى نظريات و نماذج الفكر المعاصر.

## المبحث الأول: النمو الاقتصادي و طرق تقديره.

يبرز النمو الاقتصادي كأحد أهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، أين زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات و التفاعلات على مستوى التغييرات الاقتصادية الكلية باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لفهم سير الأوضاع الاقتصادية و من ثم تحسين الأداء الاقتصادي.

### المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي و درجة تطوره، و كان محل اهتمام العديد من الاقتصاديين أولهم " روبرت مالتوس " سنة 1798 في كتابه " مبدأ الأمة " و تبعه بعد ذلك العديد من الباحثين الاقتصاديين بشكل يعكس الأهمية الكبرى التي يعبر عنها النمو الاقتصادي من عدة جوانب.

### الفرع الأول : تعريف النمو الاقتصادي

إن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس النمو الاقتصادي، وكذا تحديد الفترة التي من خلالها نرغب في تحديد و قياس قيمة هذا المتغير. و على هذا الأساس، يعرفه فيليب بيرو: " هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي"<sup>1</sup>. أما كوسوف فيقول: "أن النمو الاقتصادي هو المتغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي"<sup>2</sup>

و يؤكد بونيه: " أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمد مدحت مصطفى ، سهر عبد الظاهر أحمد: النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية ، مصر ، 1999، ص39  
<sup>2</sup> أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار ال ارية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2013 ، ص63



و من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نستنتج التعريف التالي للنمو الاقتصادي: " هو الارتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي".

و يبرز لنا من هذا التعريف و التعاريف السابقة الأخرى أن النمو الاقتصادي هو:

- متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام.
- متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، و لهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية و التوسع الاقتصادي.

و يعتبر الارتفاع و الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي معبرا في الغالب عن تحسن أو تدهور في النشاط الاقتصادي و لا يعبر ذلك بتاتا عن تخلف أو تقدم اقتصادي، فالملاحظ أن الدول المتقدمة مثلا مقارنة بالدول النامية تكاد معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في اقتصادياتها تنخفض و ذلك يرجع بالأساس إلى اقترابها من حالة التشغيل الكامل، عكس الدول النامية و بحكم حالة التخلف الاقتصادي فإنها تسجل معدلات نمو اقتصادية عالية في المراحل الأولى لتطورها الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير في حجم الناتج القومي من سنة لأخرى بغض النظر عن كون أن حجم هذا الناتج يلبي الاحتياجات العامة أم لا.

### 1. النمو الاقتصادي و حجم الناتج:

يعبر النمو الاقتصادي على درجة تطور الناتج القومي من خلال نسبة التغير في قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث ينقسم الناتج القومي إلى مفهومين:

أ. **الناتج الداخلي الخام:** هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، و ذلك من طرف عوامل الإنتاج المقيمة و التي تتشكل من عوامل وطنية و أخرى خارجية.

<sup>1</sup> مصطفى احمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الدار الجامعية للنشر، مصر، سنة 2011، ص156

- ب. الناتج الوطني الخام: هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة من طرف عوامل الإنتاج ذات الجنسية الوطنية سواء الموجودة في الاقتصاد المحلي أو الموجودة في الخارج.
- و يكمن الفرق بين الناتج الداخلي الخام و الناتج الوطني الخام في الفرق بين عوامل الإنتاج من و إلى الخارج، حيث أن النمو الاقتصادي المعبر عنه بالتغير النسبي في قيمة الناتج الداخلي الخام يعبر عن درجة تطور حجم الناتج في الاقتصاد المحلي، إلا أنه يعتبر مقياسا غير كاف لحجم الناتج في الاقتصاد المحلي و ذلك بسبب مايلي:<sup>1</sup>
- الناتج الداخلي الخام يقيس فقط قيمة السلع و الخدمات التي تباع و تشتري فقط، و بالتالي هناك إهمال لقيمة السلع و الخدمات التي تتداخل على المستوى العائلي أو على مستوى الأصدقاء فيما بينهم.
  - الناتج الداخلي الخام يقيس فقط السلع و الخدمات المتداولة بصفة قانونية و مشروعية، في حين أنه لا يقيس قيمة السلع و الخدمات المتداولة في إطار الاقتصاد الخفي، و الذي أصبح في نمو مستمر و يشكل نسبة كبيرة في اقتصاديات عديد الدول، و بالتالي فهناك قيمة كبيرة من السلع و الخدمات لا يعبر عنها و هذا ما يضعف من قيمة الناتج الداخلي الخام كمقياس لحجم الناتج القومي.
  - عدم الأخذ بعين الاعتبار لحجم الخدمات و السلع المنتجة في المزارع و المستهلكة من طرف الفلاحين أنفسهم و هي ذات قيمة حقيقية، إضافة إلى خدمات ربات البيوت في المنازل المجانية.

<sup>1</sup> قويدري كريمة، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،-20102011 ص37.38

- الناتج الداخلي الخام لا يأخذ بعين الاعتبار حساب التغير الإيجابي أو السلبي في نوعية المنتجات.

## 2. النمو الاقتصادي و الرفاهية:

تعمل مختلف الدول على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي عن طريق سياستها الاقتصادية من جهة، و على الرفع من رفاهية الأفراد و تحسين مستويات المعيشة من جهة أخرى في نفس السياق.

و الرفاهية هي مفهوم مركب تشمل الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية في حياة الأفراد، و تقوم على أساس عدة مؤشرات متكاملة فيما بينها، حيث أنه إذا صاحبت عملية النمو الاقتصادي اتجاهها واحدا لهذه المؤشرات يمكن حينها القول أن رفاهية أفراد المجتمع قد تحسنت حسب اتجاه هذه المؤشرات، أما اختلاف توجه هذه المؤشرات فيصعب من الحكم على مدى تحسن أو انخفاض مستوى رفاهية أفراد المجتمع<sup>1</sup>.

و تظهر الرفاهية في شكل مؤشرات نقدية تصب في الجانب الاقتصادي لها، و ذلك من خلال مؤشر "نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام" و الذي يعتبر من أهم المؤشرات المعبرة عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع، بحكم أنه يأخذ بعين الاعتبار النمو السكاني و مدى تأثيره على حصة كل فرد من الناتج، كما تظهر مؤشرات أخرى ترتبط بهذا المؤشر و تعتبر هامة ورئيسية و هي<sup>2</sup>:

-الراحة: بالنسبة للأفراد فإن عطل العمل و انخفاض الحجم الساعي للعمل تعتبر مؤشرا إيجابيا عن تحسن رفاهيتهم بشرط أن لا يواكبها انخفاض في مستوى الدخل نتيجة لذلك، و بهذا المعنى تظهر الراحة و كأنها سلعة و لكن تداولها في السوق و لا تدخل في حساب

<sup>1</sup> -محمد الحسن خليفة، النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية بين المتغي ارت المحلية والعالمية، ورقة بحثية مقدمة إلى المجلة المصرفية واقتصادية، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي-السودان، العدد(69) ، سبتمبر 2013 ، ص4

<sup>2</sup> -نفس المرجع. ص8

الناتج القومي، إذ أن الراحة تتناسب عكسيا مع عدد ساعات العمل للأفراد، إذ يختلف ذلك من دولة لأخرى و ينتج عنه اختلاف نصيب الفرد من الناتج كذلك، و عليه فإن الدول التي يرتفع فيها نصيب الفرد من الناتج و يقل فيها الحجم الساعي للعمل تعتبر ذات رفاهية أعلى لأفرادها.

- **عدالة توزيع الدخل:** يعتبر هذا المؤشر عاملا مهما و ضروريا جدا في قياس رفاهية الأفراد، بحكم أنه الأكثر ارتباطا بمؤشر "نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام"، إذ أن هذا الأخير لا يكون له معنى إذا لم تكن هناك عدالة في توزيع الدخل بين الأفراد، و عليه فكلما ارتفعت العدالة في توزيع الدخل بين الأفراد كلما زادت أهمية مؤشر "نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام" كمقياس لرفاهية الأفراد.

و إضافة إلى المؤشرات النقدية، تظهر هناك مؤشرات أخرى غير نقدية و هي<sup>1</sup>:

- **مؤشرات اجتماعية:** بحكم أن الجانب الاجتماعي يمثل أهمية كبيرة في رفاهية الأفراد لا تقل عن أهمية الجانب الاقتصادي، فحرية الفرد و مستوى الرعاية الصحية و الحماية الاجتماعية تعتبر معايير أخرى لتقييم مستوى رفاهية الأفراد.

- **المؤشر البيئي:** لا تكتمل رفاهية الأفراد بدون وجود محيط نظيف و بيئة نظيفة، بحكم أن البيئة تؤثر على مستوى معيشة الأفراد على المدى القصير و المتوسط و يعتبر المؤشر البيئي ذو أهمية كبيرة في العصر الحالي خاصة مع تزايد الانعكاسات السلبية لعمليات الإنتاج على البيئة.

فوضعية البيئة تؤثر على رفاهية الأفراد بحكم تأثيرها على الجانب الصحي لهم و للأجيال المستقبلية، حيث يعتبر التلوث البيئي أحد أهم الظواهر السلبية المصاحبة لعملية النمو

<sup>1</sup> - عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004. مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2006-2007. ص22

الاقتصادي، وهذا ما يشكل تحديا كبيرا أمام الدول التي عملت على الحد من الآثار السلبية لعملية الإنتاج على البيئة من خلال إصدار آليات فعالة سواء كانت الضرائب البيئية أو الرخص القابلة للتداول، ولكن ذلك لم يمنع من تواصل الارتباط الطردي بين التلوث و النمو الاقتصادي.

و عموما فإن للنمو الاقتصادي مقاسا بالنتاج الداخلي الخام ورغم النقائص التي ينطوي عليها، أهمية كبيرة كمتغير اقتصادي شامل وذلك من خلال مايلي<sup>1</sup>:

- يعبر الناتج الداخلي الخام عن إنتاجية كل من عاملي العمل ورأس المال و مدى تطورها.
- يبين الناتج الداخلي الخام مدى مساهمة مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني في الناتج المحلي.
- يعبر الناتج الداخلي الخام عن مدى إمكانية توفر فرص العمل و الحد من البطالة.
- يعطي حجم الناتج الداخلي الخام نظرة للسلطات العمومية حول مدى إمكانية التوسع في الضرائب و الاقتطاعات الإجبارية اللازمة لتمويل النفقات العامة للدولة.
- يعتبر تطور حجم الناتج الداخلي الخام تراكما للثروة و ضمانا كبيرا لمستقبل الأجيال على المدى الطويل.

### الفرع الثاني : نظرة تاريخية حول النمو الاقتصادي في العالم.

شهد الاقتصاد العالمي معدلات نمو إيجابية و متصاعدة طوال الزمن، فخلال القرون الخمسة الماضية كان الاقتصاد العالمي يعيش مرحلة ركود و ضعف في النمو الاقتصادي حتى القرن 19 أين دخل الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي شهدت ارتفاعات في معدلات النمو الاقتصادي، حيث بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج 18% بين سنة

<sup>1</sup>- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001، ص23.

1500 و سنة 1820 و حوالي 750% بين سنة 1820 و سنة 2005، و شهدت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعا منذ بداية القرن 19، لكنها عاودت الانخفاض خصوصا في الفترة من 1913 الى 1950 بسبب الحرب العالمية الأولى و الثانية، لكنها عاودت الارتفاع و بشكل كبير خلال الفترة من 1950 إلى سنة 1973<sup>1</sup>، لكن هذا الارتفاع و الذي استمر لمدة 30 سنة متتالية في معظم دول العالم تحول إلى انخفاض شديد في معدلات النمو الاقتصادي ابتداء من سنة 1973 إلى غاية نهاية القرن 20 كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 5: النمو الاقتصادي لمدة قرن من الزمن



Source: Murat yildizoglu: croissance économique, Université Montesquieu Bordeaux IV, 2001, France, p5, consulter le 15/02/2010.  
(<http://www.vcharite.univ-mrs.fr/pp/yildi/croissance/croissance web/index.html>).

<sup>1</sup> - وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها" حالة الجازنر، مصر، السعودية "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة 2014، ص 13

والملاحظ من خلال الشكل 7 أن الفترة من **1950-1970** تعتبر استثنائية في تاريخ تطور معدلات النمو الاقتصادي بحكم الارتفاع الكبير الذي بلغته و الذي اعتبر آنذاك ظاهرة اقتصادية، لأنه لأول مرة تصل فيها معدلات النمو الاقتصادي إلى تلك المستويات في جميع أنحاء العالم تقريباً، وهذه الفترة تسمى بـ: "السنوات الثلاثين الساطعة" أو "العصر الذهبي للنمو الاقتصادي"، وهي الفترة التي تمتد بالضبط من سنة **1946** إلى سنة **1975** و أول من تناولها بالتحليل كان الاقتصادي الفرنسي "جين فوراسيتي" سنة **1979** في كتابه "السنوات الثلاثين الساطعة أو الثروة الخفية من **1946** إلى **1975**" و الذي أشار فيه إلى تلك الظاهرة، حيث يقول الاقتصادي "بول سامويلسون" بعد زوال تلك الفترة من الازدهار الاقتصادي: "إن النمو الاقتصادي المسجل في سنوات الستينات أبرز لنا معجزة اقتصادية، والسؤال المطروح هو ليس لماذا تسير الأمور بشكل سيء الآن و لكن السؤال المطروح هو كيف العمل للعودة إلى تلك الفترة".

و تميزت تلك الفترة التي امتدت تقريباً على **30** سنة من سنة **1946** إلى سنة **1975** على ثلاث خصائص رئيسية جعلتها فترة غير مسبوقه و استثنائية في التاريخ الاقتصادي و هي:

- الارتفاع غير المسبوق في معدلات النمو الاقتصادي، إذ وصل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج **5%** في فرنسا، **6%** في ألمانيا، و **9%** في اليابان، بعدما كانت لا تتجاوز **2.5%** في عز الثورة الصناعية، و هذا ما يبرز كثافة النشاط الاقتصادي الذي تميزت به تلك الفترة.

- الثبات و النظامية، بحكم أن معدلات النمو الاقتصادي استمرت في ذلك المستوى المرتفع الذي شمل معظم دول العالم كما يوضحه الشكل **8**.

- الاستمرارية وطول المدة، إذ أن هذا الارتفاع الكبير في معدلات النمو الاقتصادي استمر لمدة **30** سنة عرف فيها العالم ازدهارا اقتصاديا كبيرا.
- و جاء هذا الارتفاع في المعدلات النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة لأسباب عديدة منها<sup>1</sup>:
- أن هذه الفترة جاءت بعد مرور حربين عالميتين دمرت من خلالها العديد من الدول ولحقت أضرار كبيرة بدول أخرى، و سجل أثناء تلك الفترة التي شهدت الحربين العالميتين انخفاضا في معدلات النمو الاقتصادي، و ذلك بالخصوص نتيجة تعرض مخزون رأس المال إلى الدمار خاصة في أوروبا، و بالتالي فإن نهاية الحرب العالمية الثانية سمحت بعودة الانتعاش الاقتصادي الذي انطلق من مستويات منخفضة لحجم الناتج القومي في معظم دول العالم.
- ظهور مؤسسات "بريتون وودز" في شكل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي و الذي ساهم في تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية كما كانت عليه من قبل، حيث ساهمت قرارات و برامج صندوق النقد الدولي في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية لعديد الدول و ذلك أعطى دعما قويا لعملية النمو الاقتصادي.
- مشروع مارشال الذي أقرته الولايات المتحدة الأمريكية لدول أوروبا الغربية و الذي بلغت قيمته **13** مليار دولار آنذاك و الذي امتد من **1948** إلى سنة **1951**، و الذي أدى إلى ارتفاع حجم الاستثمار بشكل ساهم في إعادة بناء ما دمرته الحرب من بني تحتية ومصانع كان لها الأثر الكبير في النمو الاقتصادي المسجل في تلك الفترة في أوروبا الغربية.

<sup>1</sup> - وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها" حالة الحج ا زئر، مصر، السعودية "مرجع سابق



- تحرير التجارة الخارجية من خلال ظهور " الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفات الجمركية"، حيث أن ذلك ساهم في فتح باب المنافسة الخارجية التي تشجع على الإبداع و الابتكار و بالتالي زيادة الإنتاج، و كذا تسهيل انتقال التكنولوجيا بين الدول و التي تعد من أهم عوامل النمو الاقتصادي لما لها من تأثير كبير على إنتاجية عوامل الإنتاج، و هذا ما أدى إلى استفادة الدول الفقيرة من تكنولوجيا الدول الغنية في تطوير عملية الإنتاج.

- ازدياد تدخل الدولة في الاقتصاد خاصة و أن تلك الفترة جاءت بعد أزمة الكساد الكبير الذي نجح الفكر الكينزي في معالجتها من خلال إبراز دور الدولة الفعال في دعم النمو الاقتصادي من خلال نفقاتها التي تعتبر حافزا مهما للطلب الكلي و من ثم للنتائج المحلي.

**المطلب الثاني: تقدير و قياس النمو الاقتصادي.**

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الاقتصادي، و تتوضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، و من هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي و التي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفر البيانات و الإحصائيات، و كذا كيفية بناء المؤشرات و الأساس المعتمد في ذلك. و تقديرات النمو الاقتصادي هي انعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد، بحكم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج، و بالتالي تبرز ثلاث طرق لتقدير حجم الناتج ترجع بالأساس إلى التساوي حجم الناتج مع حجم الدخل و حجم الإنفاق.

**الفرع الأول : طريقة القيمة المضافة:**

تعرف القيمة المضافة أنها: " ذلك الارتفاع في القيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج"<sup>1</sup>، أما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي:

**القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي - قيمة المنتجات الوسيطة**

حيث أن :

المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات أو المؤسسات إذا كانت في شكل معدات و تجهيزات.  
المنتجات الوسيطة: و هي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج.

<sup>1</sup> - علي مكيد و عماد معوشي، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو

الاقتصادي في الجزائر - مرجع سابق، ص 174

وتعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة و تعبيراً عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج، كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث أنه تبعاً لهذه الطريقة يكون:

**الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي**

أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، وليس إلى إجمالي القيم النهائية للسلع و الخدمات في الاقتصاد المحلي، لأن ذلك يؤدي إلى تكرار قيم المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين: مرة كقيمة نهائية، و مرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية أخرى، و لهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام.

### الفرع الثاني: طريقة الدخل.

يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، حيث أن هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي، و بالتالي نخلص إلى نتيجة مفادها أن:

**الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني**

حيث:

الناتج الداخلي الخام: هو مقدر بتكلفة عوامل الإنتاج.

الدخل الوطني: مجموع الأجور + مجموع الفوائد + مجموع الأرباح + مجموع الربوع.

و بالتالي فإن مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع عوائد عوامل الإنتاج يتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني و الذي يحسب كمجموع للقيم المضافة المتولدة في المؤسسات

والنشاطات الإنتاجية المختلفة، و للحصول على تقدير إجمالي الناتج الوطني بسعر السوق نجد.

الناتج الوطني الخام بسعر السوق: الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل

الإنتاج+ضرائب غير مباشرة +قيمة الاهتلاك

### الفرع الثالث: طريقة الإنفاق.

يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي، و تفسير ذلك ينطبق من أساس أن أي عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين، يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل<sup>1</sup> ، و بالتالي فبما أن الإنفاق يساوي الدخل ، و الدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فإن:

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي.

حيث أن الإنفاق الكلي :

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots \dots \dots (1)$$

Y: يمثل الدخل الوطني.

C: يمثل إنفاق القطاع العائلي ( الاستهلاك).

I: يمثل إنفاق قطاع الأعمال ( الاستثمار الخاص).

G: إنفاق القطاع الحكومي.

( X - M ): يمثل إنفاق القطاع الخارجي.

<sup>1</sup> Gregory Mankiw: Macroéconomie, 3<sup>ème</sup> édition, édition de Boeck ,Belgique 2003, p21.

## المبحث الثاني: أساسيات النمو الاقتصادي

انطلاقاً من كون النمو الاقتصادي كما رأينا سابقاً بأنه التغير النسبي السنوي في الناتج الداخلي الخام، فإن عوامل الإنتاج تنعكس بصفة مباشرة على عوامل النمو الاقتصادي، و يبقى استغلال هذه العوامل بالشكل التوازني و الأنسب هو العامل الأهم في الاقتراب من حالة التشغيل الكامل.

### المطلب الأول: عوامل النمو الاقتصادي.

تعتبر العملية الإنتاجية بمثابة تحويل للموارد إلى استخدامات عن طريق تركيبة من العوامل، و يكون حصيلة هذه العملية عبارة عن ناتج مساهمة هذه العوامل فيما بينها. تتمثل عوامل الإنتاج في ثلاث عوامل رئيسية:

#### 1. عنصر العمل:

يعتبر عنصر العمل عاملاً مؤثراً بشكل كبير في عملية الإنتاج و ذلك من ناحيتين: الأولى و تتمثل في أثر النمو الديموغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشطة و بالتالي زيادة مورد من موارد الاقتصاد، و الثانية تتمثل من خلال الحجم الساعي للعمل، إذ أنه كلما زاد حجم العمالة النشطة و من ثم زيادة الحجم الساعي للعمل أمكن ذلك من ارتفاع حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج<sup>1</sup>.

لكن في السنوات الأخيرة و في النصف الأخير من القرن 20، ساد التوجه نحو الحد من الحجم الساعي للعمل، لكن ما أدى إلى تدعيم مساهمة عنصر العمل في حجم الناتج، هو تفعيل مشاركة المرأة في العمل و هو ما رفع من حجم العمالة النشطة، و في إطار عنصر العمل طرح ما يسمى بـ: " رأس المال البشري " وهو عبارة عن المخزون المعرفي للأفراد وروح

<sup>1</sup>- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001، ص 81

الإبداع التي يتمتعون بها ، و ذلك من خلال ما يتلقاه من تعليم و تكوين يسمح لهم بالحصول على ناتج أكبر في عملية الإنتاج باستخدام نفس المستوى من رأس المال، و هذا ما يبين ارتباط إنتاجية عنصر العمل بالعامل التكنولوجي الذي سنطرق له لاحقا. و تبرز أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال مايلي<sup>1</sup>:

إذا كانت الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تعبر عن حجم الناتج الإضافي نتيجة زيادة عنصر العمل بوحدة واحدة و بالتالي: فإن ارتفاع عنصر العمل بـ  $\Delta L$  يؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج بالمقدار:  $PML \cdot \Delta L$  حيث:

$PML$  : الإنتاجية الحدية لعنصر العمل.

و إذا كانت مثلا : الإنتاجية الحدية لعنصر العمل:  $PML = 2$ ، و التغير في عنصر العمل:  $\Delta L = 10$  فإن :

$$\Delta Y = PML \cdot \Delta L \rightarrow 10 \cdot 2 = 20 \dots \dots \dots (2)$$

أي أن زيادة عنصر العمل بـ **10** وحدات تؤدي لزيادة الناتج بـ **20** وحدة.

## 2. عنصر رأس المال :

يعتبر عنصر رأس المال بمثابة عامل تراكمي، يتكون من آلات و تجهيزات مباني و أراضي وغيرها من الأصول المادية التي تدخل في عملية الإنتاج، إذ كلما زاد حجم مخزون رأس المال بوجه عام و نصيب الفرد من رأس المال بوجه خاص أدى ذلك إلى الرفع من حجم الناتج، لكن تعرض رأس المال إلى الاهتلاك مع مرور الزمن يتوجب وجود مستوى معين من الاستثمار يغطي ما اهتلك من رأس المال و يزيد عليه، كما أن زيادة حجم العمالة يتطلب أيضا الرفع من مستوى الاستثمار قصد الحفاظ على مستوى نصيب الفرد من رأس

<sup>1</sup> Gregory Mankiw:op\_cit,p273.

المال، الذي يعتبر العامل المؤثر في عملية الإنتاج كونه يربط بين أهم عاملين من عوامل الإنتاج.

و تبرز أهمية عنصر رأس المال في عملية الإنتاج كما يلي:

$\Delta K$ : التغير في مخزون رأس المال.

PMK: الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال.

فإن زيادة المخزون من رأس المال بالمقدار  $\Delta K$  يؤدي لزيادة حجم الناتج بالمقدار

$\Delta K \cdot PMK$  حيث :

إذا كانت مثلاً:  $PMK = 0.2$  و  $\Delta K = 10$  فإن:

$$\Delta Y = PMK \cdot \Delta K \rightarrow 0.2 \cdot 10 = 2 \dots \dots \dots (3)$$

أي أن زيادة عنصر رأس المال بمقدار **10** وحدات أدى لزيادة حجم الناتج بـ **2** وحدات.

إذا واکب عملية الإنتاج تغير في كلا عمليتي الإنتاج : العمل ورأس المال نجد :

$$\Delta Y = (PML \cdot \Delta L) + (PMK \cdot \Delta K) \dots \dots \dots (4)$$

أي أن التغير في حجم الناتج هو عبارة عن مجموع التغير في مساهمة عنصر العمل ومساهمة

عنصر رأس المال في الناتج بقسمة المعادلة (4) على (Y) نجد<sup>1</sup> :

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{(PML \cdot \Delta L)}{y} + \frac{(PMK \cdot \Delta K)}{y} \dots \dots \dots (5)$$

$$\rightarrow \frac{\Delta y}{y} = \frac{(PML \cdot \Delta L)}{y} \cdot \frac{L}{L} + \frac{(PMK \cdot \Delta K)}{y} \cdot \frac{K}{K} \dots \dots \dots (6)$$

$$\rightarrow \frac{\Delta y}{y} = \left[ \frac{(PML \cdot L)}{y} \right] \cdot \frac{\Delta L}{L} + \left[ \frac{(PMK \cdot K)}{y} \right] \cdot \frac{\Delta K}{K} \dots \dots \dots (7)$$

حيث تشير المعادلة (7) إلى أن معدل النمو الاقتصادي  $\left[ \frac{\Delta y}{y} \right]$  هو مجموع التغير في الإنتاجية

لكل من عنصر العمل و عنصر رأس المال.

<sup>1</sup>-مرداسي حمزة، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص40.

$\frac{\Delta y}{y}$  : تشير إلى معدل التغير في عنصر العمل.

$\frac{(PML.L)}{y}$  : و تشير إلى نسبة إنتاجية العمل (PML . L) إلى حجم الناتج (y)

$\frac{\Delta K}{K}$  : تشير إلى معدل التغير في عنصر رأس المال.

$\frac{(PMk.k)}{y}$  : تشير إلى نسبة إنتاجية عنصر رأس المال (PMK . K) إلى حجم الناتج (y).

و إذا كانت  $\alpha$  : نسبة انتاجية عنصر رأس المال إلى الناتج.

فإن :

(1- $\alpha$ ) : تشير إلى نسبة إنتاجية عنصر العمل الناتج منه نجد من خلال المعادلة (8):

$$\frac{\Delta y}{y} = \alpha \cdot \frac{\Delta K}{K} + (1 - \alpha) \cdot \frac{\Delta L}{L} \quad \dots\dots\dots(8)$$

### 3. عنصر التكنولوجيا:

في الواقع العملي فإن دالة الإنتاج تتغير مع مرور الزمن نتيجة تأثير العامل التكنولوجي، إذ أنه يمكن بتواجد نفس الكمية من عنصري الإنتاج: العمل ورأس المال، إنتاج كمية أكبر بإضافة العامل التكنولوجي وفق دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y=AF ( K.L) \dots\dots\dots(9)$$

حيث  $A$  : يمثل المستوى الحالي للتكنولوجيا.

فحجم الناتج لا يرتفع فقط نتيجة ارتفاع حجم عنصري العمل ورأس المال فقط ، و إنما لتطور العامل التكنولوجي الذي يساهم في حجم الناتج من خلال ما يسمى بـ: "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج"، و هي عبارة عن حجم الناتج المتبقي الذي لا يفسره لا عنصر العمل و لا عنصر رأس المال، و هو نتيجة أبحاث الاقتصادي " روبرت صولو".



و على هذا الأساس يتواجد العامل التكنولوجي، يكون معدل النمو الاقتصادي على الشكل التالي:

$$\frac{\Delta y}{y} = \alpha \cdot \frac{\Delta K}{K} + (1 - \alpha) \cdot \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta A}{A} \dots\dots\dots(10)$$

أي أن:

**نمو الإنتاج = مساهمة عنصر العمل + مساهمة عنصر رأس المال + الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج**

و المعادلة (10) تلعب دورا كبيرا في تفسير عملية النمو الاقتصادي، إذ تظهر تواجد ثلاثة مصادر للنمو الاقتصادي، و تتأثر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج " بعدة عوامل، حيث أن التحكم الجيد و المهارة العالية في إدارة و تنظيم عملية الإنتاج يعتبر عاملا رئيسيا في تحسينها، إضافة إلى أهمية التعليم و البحث العلمي الذي يرفع من المستوى المعرفي و التأهيلي لليد العاملة، و بشكل عام فإن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تتأثر بجميع العوامل المؤثرة في العلاقة بين عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) وحجم الناتج.

و إضافة إلى عوامل الإنتاج الرئيسية، هناك عوامل أخرى تؤثر بشكل هام على عملية الإنتاج و من ثم على عملية النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج وهي:

**النظام المالي:** يلعب النظام المالي دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي و ذلك يمثل مفتاحا لعملية التراكم الرأسمالي من جهة، و أساسا للتطور التكنولوجي من جهة أخرى، إذ أنه يعمل على تعبئة المدخرات و توفير السيولة للاقتصاد الوطني، كما أنه يزيد من خلق الثقة و الضمان للأفراد و المؤسسات ، و هذا كله في تطور الاستثمار المحلي بشكل ينعكس إيجابا على الإنتاج و النمو الاقتصادي.

**الوضع السياسي:** يعتبر استقرار الوضع السياسي في البلد المحلي عاملا مؤثرا في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنه يؤثر بصفة مباشرة على الوضع الاقتصادي و ذلك من ناحيتين:

- يؤثر على فعالية القرارات المتخذة في الجانب الاقتصادي، إذ أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى تغليب المصالح الشخصية و الخاصة لجهة معينة على المصالح الاقتصادية و هو ما يؤثر على فعاليتها الاقتصادية.
- يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما في تحفيز الاستثمار في الاقتصاد المحلي، لأنه يزيد من ثقة المتعاملين الاقتصاديين و يوفر أفضل الظروف المناسبة التي تمكن من تحقيق نمو اقتصادي مقبول.

**حقوق الملكية:** انطلاقا من الدور الأساسي لعملية الاستثمار في النمو الاقتصادي، فإن نظام حقوق الملكية يعتبر من محددات النمو الاقتصادي، إذ أن وجود ضوابط و قوانين تكفل للمنتجين بشكل عام حقوقهم الفكرية يشجع من عمليات الاستثمار، كما يشجع من تطور العامل التكنولوجي و بروز اختراعات و اكتشافات جديدة يكون لها الأثر الإيجابي على عملية النمو الاقتصادي.

**التضخم :** إن المبدأ الرئيسي لضرورة وجود معدلات تضخم ثابتة في مستوى منخفض هو في أن ذلك يخفض من حالة الشك وعدم الاطمئنان في الاقتصاد و يزيد من كفاءة آلية السعر في تحقيق التوازن في سوق السلع و الخدمات، إذ أن التضخم يعتبر بمثابة ضريبة على الاستثمار، حيث أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي بالضرورة إلى رفع معدل الفائدة الاسمي كما يقول فيشر، و هذا ما يؤثر سلبا و من ثم على النمو الاقتصادي<sup>1</sup>، و بالتالي فإن الدور السلبي الذي يلعبه ارتفاع معدلات التضخم على أحد أهم عوامل الإنتاج و النمو الاقتصادي و هو التراكم الرأسمالي يزيد من توجه السياسات الاقتصادية نحو محاربة هذه الظاهرة.

<sup>1</sup> Ibid: p64.

**القطاع العام:** يلعب القطاع العام دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنه يشكل إضافة أساسية للطالب الفعال، و لم يعد الجدل يدور حول ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد من عدمها، بل أن الجدل قائم حول حجم القطاع العام في الاقتصاد، إذ أن القطاع العام من خلال السياسة المالية للدولة يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو.

### المطلب الثاني : تكاليف الإنتاج و النمو الاقتصادي.

تعتبر تكاليف النمو الاقتصادي بمثابة التضحيات و الأضرار التي يتحملها المجتمع بجميع جوانبه مقابل الرفع من حجم الناتج وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

#### 1. التكاليف البيئية و الصحية:

يعتبر التلوث البيئي السمة المصاحبة لعملية النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، خاصة الدول المتقدمة و الدول التي ترتفع فيها معدلات النمو الاقتصادي، فخلال الربع الأخير من القرن **20** شهدت النمر الأسيوية الأربعة: تايلندا، ماليزيا، سنغافورة و أندونيسيا معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بلغت كحد أدنى **5%**، كما أن عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر انخفض بحوالي **50%** إلى **70%**، و نفس الشيء شهدته دول: اليابان، كوريا الجنوبية و الصين التي شهدت تطورا اقتصاديا كبيرا، لكن في نفس الوقت شهد الوضع البيئي تدهورا كبيرا في هذه الدول، حيث أن الدول التسع الأولى من بين أكبر **15** دولة ملوثة في العالم تقع في القارة الأسيوية وتضم هذه الدول في قائمتها، حيث أثبت التجارب أن النمو الاقتصادي السريع يصاحبه تلوث بيئي مرتفع<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>بوددخ كريم، أثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة دالي إب ا رهم، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2009-2010. ص86.

و يعتبر التلوث البيئي أحد أهم الآثار الخارجية السلبية لعملية النمو الاقتصادي و السبب الرئيسي الذي يدعو إلى مزيد من تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي، بحكم أنه نتيجة التضارب بين مصالح المجتمع و مصالح الأفراد الخواص الذين يهدفون إلى الربح و تعظيم العوائد بغض النظر عن آثار ذلك، حيث ساد التوجه في العديد من الدول إلى الاهتمام أولاً بعملية النمو الاقتصادي و العمل على الرفع من حجم الناتج بشتى الطرق و التقنيات، ثم في مرحلة ثانية بعد تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، يتوجهون نحو العمل على كيفية إزالة الآثار السلبية لنشاطاتها الاقتصادية، و هو أمر غير منطقي بحكم أن آثار النشاط الاقتصادي على البيئة تؤثر في الوقت الحالي و في المستقبل و تزيد من تردي الأوضاع الصحية للأجيال الحالية و المستقبلية، بحكم تعرض الجو إلى غازات سامة تؤثر على عملية التنفس، إضافة إلى تلوث المياه بشكل يضر بالأفراد و بنشاطاتهم الزراعية أيضاً، إذ شهدت معظم دول العالم نمواً كبيراً في نفقات الصحة بشكل يضر بالأفراد و بنشاطاتهم الزراعية أيضاً، إذ شهدت معظم دول العالم نمواً كبيراً في نفقات الصحة بشكل فاق معدلات النمو الاقتصادي و ذلك نتيجة انطلاق الدول من مبدأ: "أمو أولاً و أنظف أخيراً".

## 2. التضحية بالاستهلاك:

يعتبر عامل ترشيد الاستهلاك مهماً في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنه يتعلق مباشرة بالتراكم الرأسمالي الذي يعد أساس النمو الاقتصادي، فالتضحية بالاستهلاك يعني زيادة التوجه نحو الاستثمار و بالتالي الرفع من مخزون رأس المال قصد زيادة الناتج في المستقبل، لذلك فمن المهم على الأجيال الحالية التضحية بحجم معين من الاستهلاك حتى تنعم الأجيال المستقبلية بنوع من الرفاهية الاقتصادية التي تتجلى في ارتفاع حجم الدخل الوطني من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

### 3. التضحية بالراحة الآنية:

إن الرفح من حجم الناتج و من ثم معدل النمو الاقتصادي يعني زيادة استغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع، و ذلك يكون بزيادة حجم العمالة و كذا زيادة الحجم الساعي للعمل بشكل يمكن من رفع حصيلة عملية الإنتاج.

و بالتالي فإن كلفة زيادة الحجم الساعي للعمل بالخصوص تعني التضحية بالراحة في الوقت الحالي، و الراحة هنا يقصد بها الوقت ما عدا ساعات العمل، إذ أن الأفراد قد يفضلون الاشتغال لعدد من الأيام و الراحة في أيام أخرى، أو يفضلون الاشتغال لعدد معين من الساعات في اليوم و الراحة في الساعات المتبقية، و بالتالي فإن الرغبة في رفع حجم الناتج تتطلب زيادة في الحجم الساعي للعمل و هو بمثابة تضحية بالراحة الآنية للأفراد، و التي يمكن قياس قيمتها بحجم الدخل الذي يمكن تحقيقه لو استغل ذلك الوقت في العمل لقاء أجر معين.

### المبحث الثالث: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي

عرف النمو الاقتصادي باعتباره أهم التغييرات الاقتصادية و أكثرها دلالة و تعبيراً على الأداء الاقتصادي اهتماماً كبيراً من طرف الاقتصاديين، الذين طوروا في هذا الإطار عدة نماذج و نظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي من خلال إبراز عوامله و محدداته، و جاءت هذه النظريات و النماذج المختلفة حول النمو الاقتصادي نتيجة التطور الذي يشهده النمو الاقتصادي بجميع جوانبه مع مرور الحقب الزمنية، إذ يقول "جيمس توبين"<sup>1</sup>: "إن مشكل النمو لم يطرأ عليه جديد، فالاقتصاديون دوماً يعملون على مقارنة الحاضر

<sup>1</sup> Gregory Manki: op-cit,p212.

والمستقبل"، و ذلك يعني أن التطلع إلى مستقبل اقتصادي أحسن هو الذي يدفع إلى تطور نظريات النمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي

يعتبر الفكر التقليدي بشقيه: الكلاسيكي و النيوكلاسيكي من أهم أوائل اتجاهات الفكر الاقتصادي تطرقا للنمو الاقتصادي، إذ أبرز المعالم الأولى لقيام نظرية النمو الاقتصادي وتطورها، و فتح المجال واسعا أمام بروز اتجاهات جديدة لنظرية النمو الاقتصادي.

### الفرع الأول: النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك

ترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي إلى كل من "آدم سميث" سنة 1776، "دافيد ريكاردو" سنة 1817، "طوماس مالتوس" سنة 1798 وصولا إلى كل من "فرانك رامزي" سنة 1928 و"فرانك نايت" سنة 1944، و الذي يرجع لهم الفضل في إبراز المفاهيم الأساسية لنظريات النمو الاقتصادي الحديث: كقانون تناقص غلة الحجم و أثر ذلك على عملية تراكم رأس المال المادي و البشري، دور العامل التكنولوجي في عملية الإنتاج، فعالية الاحتكار في تطوير العامل التكنولوجي و غيرها من المفاهيم و المبادئ التي اعتبرت نقطة انطلاق لمدارس فكرية أخرى في تطوير نظرية لنمو اقتصادي<sup>1</sup>.

#### 1. نظرية " آدم سميث":

يرى "آدم سميث" أن أساس عملية النمو الاقتصادي يكمن في "تقسيم العمل" الذي تبرز أهميته الأساسية في أنه يحد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، كما أن تقسيم العمل يعد شكلا من أشكال الإدارة و التنظيم في قيام عملية الإنتاج و هو ما يعتبر عاملا إيجابيا، حيث يعتبر آدم سميث أن مسألة النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية، وهو بذلك

<sup>1</sup> أفريديريك م. شرر، ترجمة علي أبو عمشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكان، سنة 2002، ص 18-19.

يستند إلى التحليل الديناميكي في عملية التوازن، إذ أن تراكم رؤوس الأموال المنتجة و الذي يعتبر كفاءض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة، و هو بذلك يعتبر أن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك و الكلاسيك بذلك يدعون إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى متقدم من الادخار يساهم في الدفع من الاستثمار<sup>1</sup>.

و يرى آدم سميث أنه و قصد إعطاء الفعالية الكافية لخاصية " تقسيم العمل"، و يجب تسويق فائض الإنتاج إلى الخارج و من ثم بعث حافز إضافي على الرفع من الإنتاجية التي تؤدي بشكل مباشر إلى زيادة الدخل الوطني و من ثم زيادة عدد السكان، و هذا الأخير موهون بزيادة الدخل، و هو يعتبر أمراً إيجابياً بحكم أنه يساعد على توسيع الأسواق و انخفاض معدل تكلفة عوامل الإنتاج.

و حسب "آدم سميث" فإن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاث عناصر رئيسية: الأرض، العمل ورأس المال، لذلك تكون دالة الإنتاج حسبها كما يلي:

$$Y=f(K,L,N).....(11)$$

حيث:

Y : الإنتاج ، K : رأس المال ، L : العمل ، N : الأرض.

و يرى "آدم سميث" أن معدل النمو السنوي لناتج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج و يمكن الوصول إليه بإجراء عملية تفاضل للمعادلة (11) بالنسبة للزمن (T) كما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup>فتح الله و لعلو الاقتصاد السياسي : مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع ، لبنان، 1981، ص108.  
<sup>2</sup> سالم توفيق النحفي و محمد صالح تركي القرشي: مقدمة في اقتصاد التنمية: دار الكتاب للطباعة و النشر، جامعة الموصل ، العراق، 1988، ص51.

$$\frac{Dy}{DT} = \frac{DF}{DL} \times \frac{DL}{DT} + \frac{DF}{DK} \times \frac{DK}{DT} + \frac{DF}{DN} \times \frac{DN}{DT} \dots\dots\dots(12)$$

حيث :

$\frac{Dy}{DT}$ : معدل نمو الناتج السنوي.

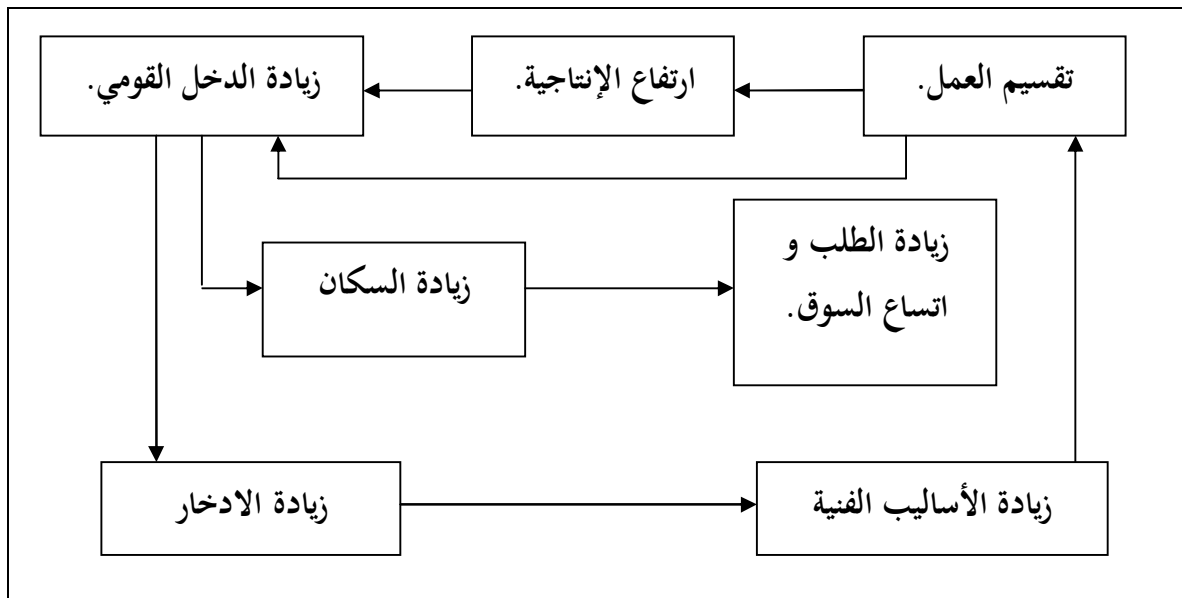
$\frac{DF}{DL}$ : الإنتاجية الحدية للعمل.

$\frac{DF}{DK}$ : الإنتاجية الحدية لرأس المال.

$\frac{DF}{DN}$ : الإنتاجية الحدية للأرض.

و يشير آدم سميث إلى مسألة تراكم النمو الاقتصادي بأنه نتيجة لتقسيم العمل ترتفع الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج، لاسيما عند توافر قدر كاف من الطلب و الحجم المناسب من رأس المال، و ارتفاع الناتج يزيد من الدخل و يرفع من المعدلات السكانية للنمو، مما يزيد من الطلب الإجمالي في السوق الذي يزيد اتساعه، و نلخص تصورات و أفكار آدم سميث في الشكل التالي:

الشكل 6: تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي.



المصدر : سالم النجفي و محمد القريشي ، ص61.



## 2. نظرية "طوماس مالتوس":

لا تعتبر أفكار "طوماس مالتوس" حول النمو الاقتصادي أقل شأنًا منها لدى "آدم سميث"، إذ أبرز أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي و بين أنه وجب أن يزيد نمو الناتج في الاقتصاد المحلي على نمو عدد السكان حتى يكون هناك نمو إيجابي حقيقي و ليس مجرد نمو ظاهري لو زاد معدل نمو السكان على معدل نمو الناتج في الاقتصاد المحلي .

و يعتبر "طوماس مالتوس" أول من أدرج النواحي الأخلاقية و العوامل الدينية ضمن عوامل النمو<sup>1</sup>، حيث التمسك بتعاليم الدين يؤثر على الأفراد و يدفعهم إلى العمل و الجد و بالتالي ارتفاع إنتاجية عنصر العمل، كما يؤكد على أهمية عامل الاستقرار السياسي في الدولة، بحكم أنه يخلق الأمان و الاطمئنان لدى الأفراد و ينصب تركيزهم على العمل فقط.

و يؤكد "مالتوس" أن النمو السكاني يكون تأثيره إيجابيا على النمو الاقتصادي إذا كان يخلق زيادة في الطلب الفعال، و للوصول إلى معدلات عالية من النمو الاقتصادي يبرز "مالتوس" أنه يوجد معدل للادخار الذي لا يؤثر سلبا على الاستهلاك من جهة، و يعتبر مقابل أقصى مستوى للاستثمار من جهة أخرى و هو " المعدل الأمثل للادخار" لكن زيادة معدل الادخار عن هذا المستوى تؤدي إلى الحد من الإنفاق الاستهلاكي بشكل يحول من نمو جانب العرض و بالتالي الحيلولة دون تطور مستوى الاستثمار.

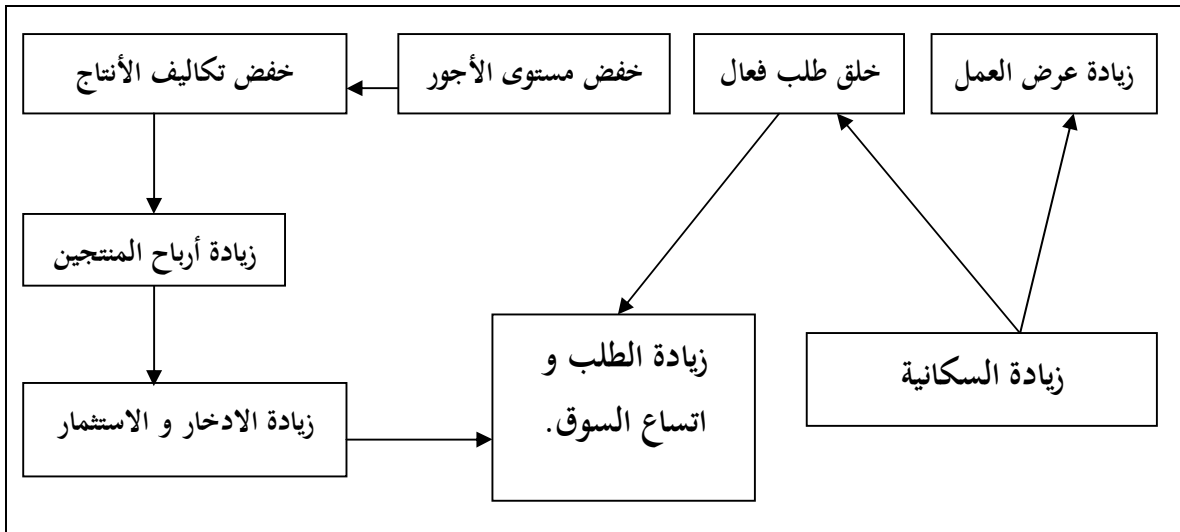
كما أنه يشير أنه بحكم أن عامل الأرض ثابت، فإن الزيادة السكانية تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية لعنصر العمل بحكم زيادة اليد العاملة في الأراضي الزراعية و بالتالي انخفاض الإنتاج الزراعي، وعلى هذا الأساس فهو يدعو إلى استغلال العامل التكنولوجي

<sup>1</sup> عائشة مسلم اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2007 ص29.

الذي من شأنه تحسين ورفع إنتاجية عنصر العمل، و بالتالي تواصل عملية الإنتاج رغم ارتفاع عدد السكان.

و يعتبر "مالتوس" بأفكاره السابقة الذكر من أبرز مساهمي الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي، إذ أضاف أن زيادة عدد السكان ترفع من عرض العمل الذي يؤدي إلى خفض الأجور إلى مستوى الكفاف، هذا الأخير الذي يدفع عجلة النمو الاقتصادي بحكم أنه يعتبر تخفيضاً لتكلفة عنصر العمل، و يلخص نموذج "مالتوس" في الشكل التالي:

الشكل 7: نموذج "طوماس مالتوس" حول النمو الاقتصادي.



المصدر : سالم النحفي و محمد القرشي ، ص63.

### 3. نظرية " دافيد ريكاردو ":

يعتبر "دافيد ريكاردو" أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، و انطلاقاً من ذلك يرى أن القطاع الزراعي هو مكمّن أهم نشاط اقتصادي و هو الزراعة، لأنه يعتبر بمثابة الدعامة التي توفر موارد العيش للسكان. و اهتم ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي، ورأى بأن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة ، ومن هذا المنطلق فكر في كيفية استخدام تقنيات

حديثاً في عملية الإنتاج، لكنه رأى أن ذلك يكون ممكناً في القطاع الصناعي أكثر منه القطاع الفلاحي<sup>1</sup>.

و قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث (3) طبقات رئيسية و هي:

- الرأسماليون.

- العمال.

- ملاك الأراضي.

فحسب ريكاردو فإن الرأسماليين يلعبون الدور الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي بصفة عامة، إذ أنهم يتولون البحث عن أسواق واسعة وزيادة الأرباح، مما ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي من خلال إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة، أما العمال فهم الأداة و الوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج لكنهم حسب ريكاردو أقل أهمية من الرأسماليين، أما ملاك الأراضي فتكمن أهميتهم في كونهم يوفرون أساس عملية الإنتاج و هي الأرض.

و قسم ريكاردو الدخل الوطني إلى ثلاث (3) أقسام و هي :

- أرباح الرأسماليين.

- أجور العمال.

- ريع ملاك الأراضي.

و بما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول، فقد ركز ريكاردو على الرأسماليين كون أن تحقيق الأرباح يسمح بإعادة استخدامها في العملية الإنتاجية و هكذا يستمر التوسع الإنتاجي و يزيد التراكم الرأسمالي.

<sup>1</sup>لبناني فتيحة، مرجع سابق، ص 13.

و ور ريكاردو نظرية الريع و التي تنص على تزايد النمو السكاني بشكل أكبر يؤدي إلى استعمال الأراضي الأقل خصوبة في عملية الإنتاج، و هذا ما يؤدي إلى تناقص الدخل المكون من أرباح، أجور و ريع و هذا ما يؤثر سلبا على عملية الإنتاج و بالتالي النمو الاقتصادي، و هو ما يؤكد التأثير السلبي لنمو السكان المتزايد لدى الكلاسيك<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك

على غرار الكلاسيك لم يتوان الاقتصاديون النيوكلاسيك في محاولة تفسير كيفية سير آلية النمو الاقتصادي، فانطلاقا مما جاء به سابقوهم من الكلاسيك، طور النيوكلاسيك آليات جديدة للنمو الاقتصادي تخلت عن الجمود و النطاق الضعيف الذي كانت تدور فيه أفكار الكلاسيك، حيث أدخلوا بالخصوص العامل التكنولوجي و الابتكارات في سير العملية الإنتاجية.

#### 1. النموذج النيوكلاسيكي "صولو - صوان" :

جاء هذا النموذج بناء على أبحاث كل من الاقتصادي "روبرت صولو" في كتابه "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1956، و الاقتصادي "تريفور صوان" التي جاءت في كتابه "النمو الاقتصادي و تراكم رأس المال" سنة 1956، و ذلك محاولة منهما لتفسير الشواهد التاريخية لمعدلات النمو الاقتصادي في العالم، و التي اشتملت على مايلي:

- هناك تفاوت كبير في دخول الأفراد بين أقطار العالم، إذ يبلغ متوسط دخل الفرد في أفقر الدول الفقيرة حوالي 0.05% متوسط دخل الفرد في أغنى الدول الفينة.
- معدلات النمو الاقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن.

<sup>1</sup> ليلقة إبراهيم، آليات تنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر -مذكرة لنيل ماجستير، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. سنة 2008، ص 49-50

- المكانة النسبية للدولة في التوزيع العالمي للدخل يمكن أن تعدل، بحيث يمكن أن تصبح الدولة الغنية فقيرة و العكس.
- و يقوم النموذج النيوكلاسيكي "صولو - صوان" على جملة من الفرضيات كالتالي:
- الاقتصاد مغلق و بالتالي فالدخل يساوي الناتج و الاستثمار يساوي الادخار.
- الاقتصاد متكون من قطاعين: قطاع العائلات و قطاع المؤسسات وتسوده المنافسة الكاملة بين المتعاملين الاقتصاديين.
- ثبات عوائد الإنتاج و اهتلاك رأس المال بقيمة  $\delta$  حيث:  $\delta > 0$ .
- ثبات معدل نمو السكان، و اعتبار معدل الادخار ثابت.
- الادخار و تكنولوجيا الإنتاج متغيران خارجيان.

#### أ. التراكم الرأسمالي:

يعتبر هذا النموذج أن حجم الناتج متعلق بصفة أساسية بالتراكم الرأسمالي، و ينطلق من فكرة أن التراكم الرأسمالي يتحدد انطلاقاً من طلب و عرض السلع و الخدمات في الاقتصاد المحلي المغلق، و كخطوة أولى نهمّل العامل التكنولوجي للتبسيط.

#### \*عرض السلع و الخدمات:

يرتكز عرض السلع و الخدمات في النموذج النيوكلاسيكي "صولو- صوان" على دالة الإنتاج النيوكلاسيكية من الشكل:

$$Y = F(K, L) \dots \dots \dots (13)$$

و هي دالة تتميز بالخصائص التالية:

1. الإنتاجية الحدية لكل من عاملي الإنتاج: العمل  $L$  ورأس المال  $K$  موجبة و متناقصة

حيث:

بالنسبة لرأس المال  $K$  :

$$\frac{df}{dk} > 0, \frac{d^2 f}{d^2 k} < 0 \dots \dots \dots (14)$$

بالنسبة للعمل  $L$  :

2. ( . ) تدل على ثبات عوائد الانتاج حيث :

$$F (\lambda K, \lambda L ) = \lambda F ( K, L ) \lambda > 0 \dots \dots (16)$$

3.

$$\dots \dots \dots (17)$$

أن الإنتاجية الحدية للعمل  $L$  ( أو رأس المال  $k$  ) تتوول إلى مالا نهاية إذا كان العمل  $L$  (أو رأس المال  $k$  ) يتوول إلى الصفر، و تتوول الإنتاجية الحدية للعمل  $L$  (أو رأس المال  $k$  ) إلى الصفر إذا كان العمل  $L$  (أو رأس المال  $K$  ) يتوول إلى مالا نهاية.

و استنادا إلى فرضية ثبات عوائد الإنتاج، فإن دالة الإنتاج يمكن كتابتها كما يلي :

$$\frac{Y}{L} = F \left[ \frac{K}{L}, \frac{L}{L} \right] \rightarrow \frac{Y}{L} = F \left[ \frac{K}{L}, 1 \right] \dots \dots (18)$$

و لكتابة المعادلة (18) على أساس حصة الفرد من العمل، حيث :

$$y = \frac{k}{L} , \quad k = \frac{Y}{L}$$

و باعتبار العدد 1 ثابت لذا يمكن إهماله فنجد : (19)  $y=f(k) \dots \dots$

\*الطلب على السلع و الخدمات:

يشير النموذج النيوكلاسيكي إلى نصيب الفرد من الناتج يوجه إما إلى استهلاك أو إلى استثمار كما يلي:

$$Y=c+i.....(20)$$

و أن دالة الاستهلاك تكون على النحو التالي:

$$C= (1-s)y.....(21)$$

و بتعويض المعادلة (21) في المعادلة (20) نجد :

$$Y= (1-s) y + i \rightarrow i=s y.....(22)$$

و يتوضح لنا من المعادلة (22) أن الاستثمار يساوي الادخار.

و بتعويض المعادلة (19) في المعادلة (22) نجد :

$$I= s f (k ).....(23)$$

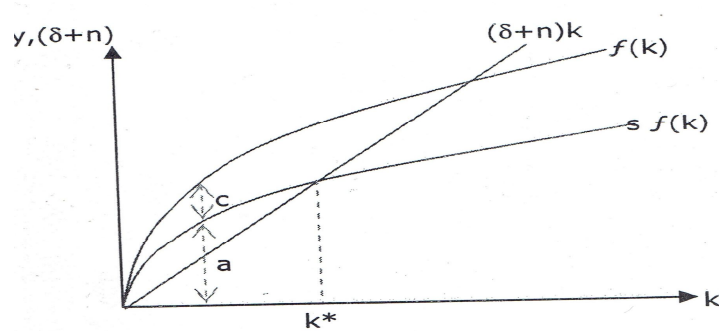
و باعتبار أن رأس المال يهتك بالمقدار  $\delta$ . و أن عدد السكان ينمو بمعدل ثابت  $n$  ،  
بالتالي فإن رأس المال المهتك الفعلي يقدر بالمقدار:  $(\delta + n)k$  ، و أن التغير في مخزون رأس المال يعبر عنه كما يلي:

و بتعويض المعادلة (23) في المعادلة (24) نجد :

و المعادلة (25) هي المعادلة الأساسية في النموذج النيوكلاسيكي "صولو - صوان" ، و تشير إلى أن حصة العامل من رأس المال ( الجانب الأيسر من المعادلة ) تتحدد على أساس عاملين (في الجانب الأيمن من المعادلة ) و هما :حصة العامل من الاستثمار  $(sf(k))$  ، و ذلك الاهتلاك الفعلي لرأس المال  $((\delta + n)k)$ .

و ذلك كما يوضحه الشكل التالي:

## الشكل 8: نموذج "صولو - صوان"



Source :Robert Barro,Xavier Sala-I-Martin:op-cit,p21.

و يبرز الشكل 12 بأنه يوجد مستوى واحد من مخزون رأس المال وهو  $k^*$  حيث يتساوى لأجله الاستثمار و الاهتلاك الفعلي لرأس المال، حيث يكون  $\Delta K = 0$  أي ثبات مخزون رأس المال، و هذا المستوى التوازني من  $k$  يحدد ما يسمى بـ " الحالة المستقرة للاقتصاد"<sup>1</sup>.

و تعتبر الحالة المستقرة للاقتصاد التي يعبر عنها  $k^*$  بأنها حالة التوازن على المدى الطويل للاقتصاد، إذ أن كل اقتصاد له مستوى معين من مخزون رأس المال يمثل "الحالة المستقرة"، وهذا يعتبر أحد عوامل اختلاف النمو و درجة التقدم بين الدول، لأنه كلما كان رأس المال الموافق للحالة المستقرة مرتفعا كلما زاد حجم الناتج.

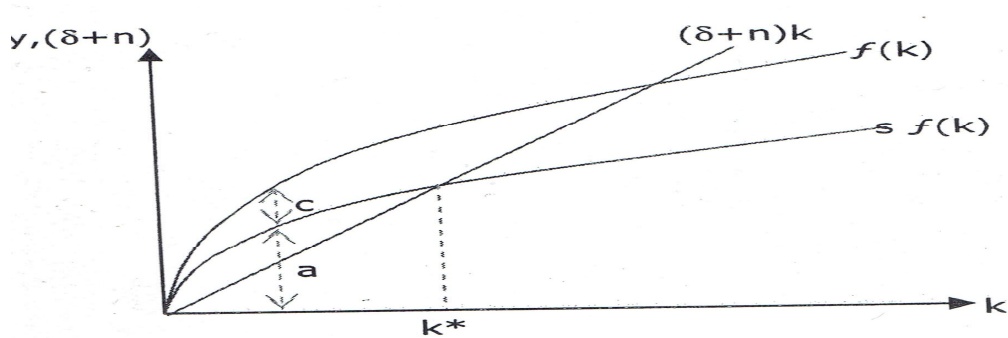
فإذا كان حجم رأس المال أقل من مستوى رأس المال للحالة المستقرة، فذلك يعني وجود حالة تشديد على التراكم الرأسمالي في الاقتصاد، و بالتالي يكون حجم الاستثمار أكبر من الإهلاك الفعلي لرأس المال، و هذا ما يزيد من مخزون رأس المال في الزيادة حتى يصل إلى المستوى الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد  $k^*$  حيث يكون:  $sf(k^*) = (n + \delta)k^*$ ، أما إذا كان حجم رأس المال أكبر من مستوى رأس المال الموافق لحالة التوقف فذلك يعني

<sup>1</sup> Gregory Mankiw:op\_cit,p219.



وجود حالة توسع للتراكم الرأسمالي، ينتج عنها أن الاستثمار يكون أقل من الاهتلاك الفعلي لرأس المال مما يؤدي إلى انخفاض مخزون رأس المال حتى يصل إلى المستوى الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 9: الحالة المستقرة للاقتصاد



Source : Gregory Mankiw: op-cit,p236.

### \* أثر الادخار على التراكم الرأسمالي:

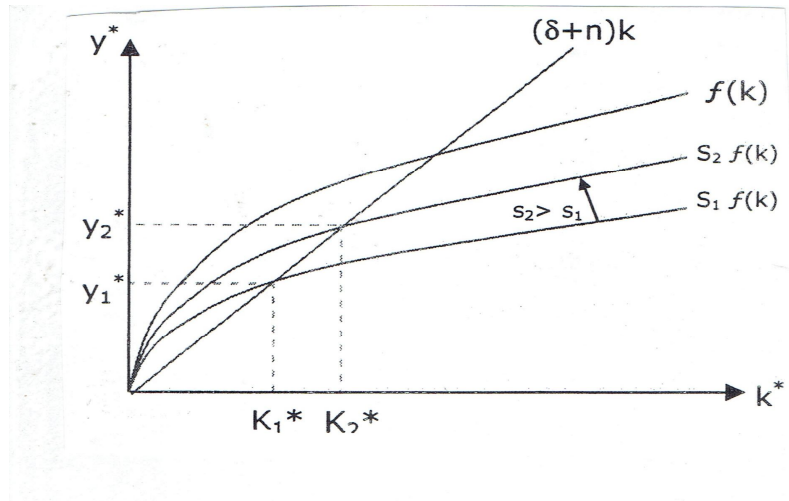
إن تغيرات معدل الادخار لها تأثير مباشر على عملية التراكم الرأسمالي بحكم تأثيرها على حجم الاستثمار، وهذا ما يعني الادخار يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي بحكم أن حجم الناتج هو دالة في رأس المال كما توضحه المعادلة (3)، إذ أن ارتفاع معدل الادخار من  $s_1$  إلى  $s_2$  فذلك يعني ارتفاع حجم الاستثمار من  $s_1 f(k)$  إلى  $s_2 f(k)$  حيث يكون  $s_2 f(k) > s_1 f(k)$ .

و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع مخزون رأس المال إلى غاية الوصول إلى مستوى توازني من  $k$  يدل على الحالة المستقرة الجديدة للاقتصاد حيث يكون  $s_2 f(k^*) = (\delta + n)k^*$ ، إذ أنه توجد علاقة طردية بين مخزون رأس المال و الاهتلاك الفعلي لرأس المال، و بالتالي فإن زيادة الاستثمار عن الاهتلاك الفعلي لرأس المال يزيد من

تراكم رأس المال الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاهتلاك الفعلي لرأس المال إلى غاية الوصول إلى مستوى جديد من  $k$  حيث يكون :

مستقرة للاقتصاد إلى حالة مستقرة أعلى يؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج، وهذا ما يفسر ارتفاع معدلات النمو في الدول المتقدمة التي ترتفع فيها معدلات الادخار بشكل يزيد من عملية التراكم الرأسمالي.

الشكل 10: أثر ارتفاع معدل الادخار على التراكم الرأسمالي و النمو الاقتصادي



Source: Ibid, p12.

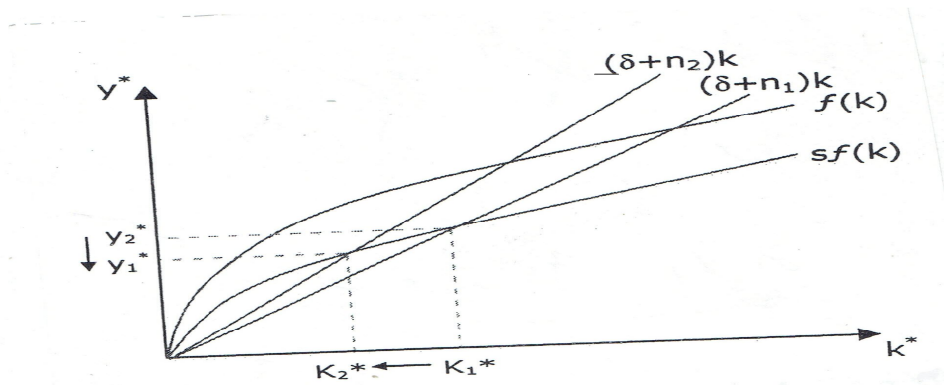
و يعتبر ارتفاع معدلات الادخار في ألمانيا و اليابان السبب الرئيسي في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في كلا البلدين خلال الفترة من 1948 إلى 1972 أين بلغت 8.2% في اليابان و 5.7% في ألمانيا مقابل 2.2% في الو.م.أ، و جاء نموذج "صولو - صوان" مفسرا لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في كلا البلدين، إذ أنه و بسبب الحرب العالمية الثانية و تدمير مخزون رأس المال في كلا البلدين، أدى ذلك إلى انخفاضه على المستوى الموافق

للحالة المستقرة، وهذا ما خلق عملية تقارب تلقائية نحو الحالة المستقرة للاقتصاد كما تم توضيحه في الشكل 12 بفعل ارتفاع حجم الاستثمار على حجم الاهتلاك الفعلي لرأس المال، وزيادة على ذلك فإن ارتفاع معدلات الادخار في كلا البلدين أدى إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

### \*أثر النمو السكاني على التراكم الرأسمالي:

إن ارتفاع معدلات النمو السكاني لدول مقارنة بدول أخرى يعتبر من بين العوامل المفسرة لفقر هذه الدول مقارنة بنظيرتها الأخرى، إذ أن ارتفاع معدل نمو السكان من  $n_1$  إلى  $n_2$  كما يبرزه الشكل 14 يؤدي إلى ارتفاع الاهتلاك الفعلي لرأس المال بشكل ينتج عنه انخفاض مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد من  $k_1^*$  إلى  $k_2^*$ ، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الناتج من  $y_1^*$  إلى  $y_2^*$ ، وهو ما يؤكد أن ارتفاع معدلات النمو السكاني من سنة لأخرى يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

### الشكل 11: أثر ارتفاع معدل النمو السكاني على تراكم الرأسمالي و النمو الاقتصادي



Source: Murat yildizoglu: op-cit: p14.

<sup>1</sup> Gregory Mankiw: op-cit, p222.

يشير النموذج النيوكلاسيكي " صولو-صوان " أنه في ظل ثبات معدل الادخار  $S$  و معدل نمو السكان  $n$ ، فإن الاقتصاد إذا كان يملك مستوى مخزون رأس المال أقل أو أكبر من مستوى مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد فإنه تحدث عملية تقارب تلقائية تؤدي إلى ازدياد تراكم مخزون رأس المال إذا كان  $k(0) < k^*$  أو تؤدي إلى انخفاض تراكم مخزون رأس المال إذا كان  $k(0) > k^*$  وصولاً إلى المستوى من مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد.

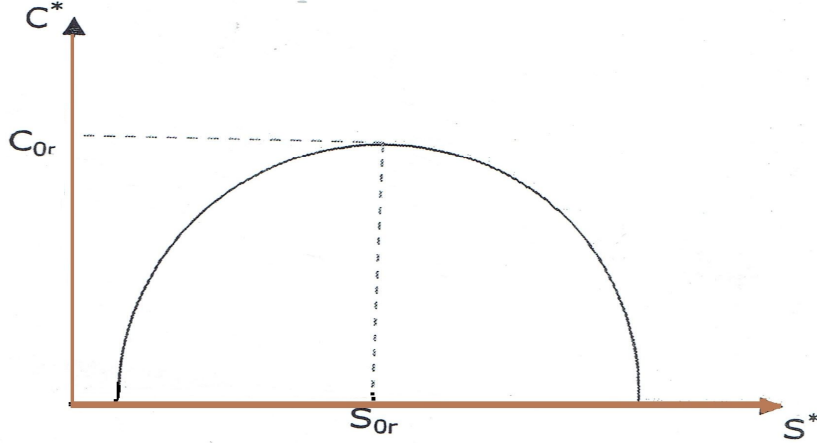
و عند الحالة المستقرة للاقتصاد يعتبر معدل الادخار متغيراً خارجياً يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على مستوى مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد، إذ كلما زاد معدل الادخار كلما زاد ذلك من النمو الاقتصادي، إذ كلما ارتفع النمو السكاني كلما أدى ذلك إلى انخفاض مستوى مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة وبالتالي انخفاض حجم الناتج و العكس صحيح.

### ب. القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال:

إن اختلاف معدلات الادخار يؤدي إلى تعدد مستويات مخزون رأس المال المشيرة إلى الحالة المستقرة للاقتصاد، وهذا ما يطرح أمام واضعي السياسات الاقتصادية مشكلة اختيار الحالة المستقرة المثلى للاقتصاد، والتي تعبر عن أقصى رفاهية اقتصادية ممكنة لأفراد المجتمع، و على هذا الأساس فإن الحالة المستقرة المثلى للاقتصاد هي تلك الحالة التي تعبر عن أقصى مستوى ممكن للاستهلاك، إذ يطلق على رأس المال الموافق للحالة المستقرة المعبرة عن أقصى استهلاك ممكن بـ " القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال " و يرمز له بـ  $k^*$  و هو نتيجة لاقتصادي " ادموند فيلبس " سنة 1966.

و التوصل إلى  $k^*$  يكون من خلال معدل أوحد للادخار يسمى بـ "معدل ادخار القاعدة الذهبية" ويرمز بـ  $S_{or}$  و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل 12: معدل ادخار القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال



و حسابيا يمكن إيجاد قيمة  $C_{or}$  كما يلي :

$$C = y - i \rightarrow c = f(k) - sf(k) \dots \dots \dots (26)$$

و لدينا من المعادلة الأساسية لنموذج "صولو - صوان" :  $sf(k^*) = (\delta + n)k^*$  منه نجد:

$$C^* = f(k^*) - (\delta + n)k^* \dots \dots (27)$$

و لإيجاد القيمة العظمى لـ  $C$  يجب أن يكون مشتق هذه المعادلة يساوي إلى الصفر أي:

أي لإيجاد قيمة القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال  $k_{or}$  و يجب أن تكون الإنتاجية الحدية

لرأس المال  $f(k)$  مساوية للاهتلاك الفعلي للمال  $(\delta + n)$

### ج- ديناميكية انتقال الاقتصاد من الحالة المستقرة الموافقة للقاعدة الذهبية لتراكم رأس المال:

رأينا أنه توجد في الاقتصاد حالة مستقرة مثلى تحقق أقصى رفاهية اقتصادية ممكنة لأفراد المجتمع، والتي يسعى واضعو السياسات الاقتصادية إلى استهدافها، من خلال استهداف معدل ادخار القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال.

بالتالي فإن استهداف كل اقتصاد للحالة المستقرة المثلى يعني أنه يكون إما في وضعية الانطلاق بمخزون رأس مال  $k$  من مخزون رأس المال  $k^*$ ، أو الانطلاق بمخزون رأس مال  $k$  أقل من مخزون رأس المال  $k^*$ ، وعلى هذا الأساس سوف نحاول إبراز ديناميكية هذا التحول نحو الحالة المستقرة المثلى للاقتصاد الموافقة للقاعدة الذهبية لتراكم رأس المال.

بالتالي فإن استهداف كل اقتصاد للحالة المستقرة المثلى يعني أنه يكون إما في وضعية الانطلاق بمخزون رأس مال  $k$  أكبر من مخزون رأس المال  $k^*$ ، وعلى هذا الأساس سوف نحاول إبراز ديناميكية هذا التحول نحو الحالة المستقرة المثلى للاقتصاد الموافقة للقاعدة الذهبية لتراكم رأس المال، أي ما تأثير ذلك التحول على كل من حجم الناتج  $y$ ، الاستهلاك  $c$ ، والاستثمار  $i$  في كلتا الحالتين:

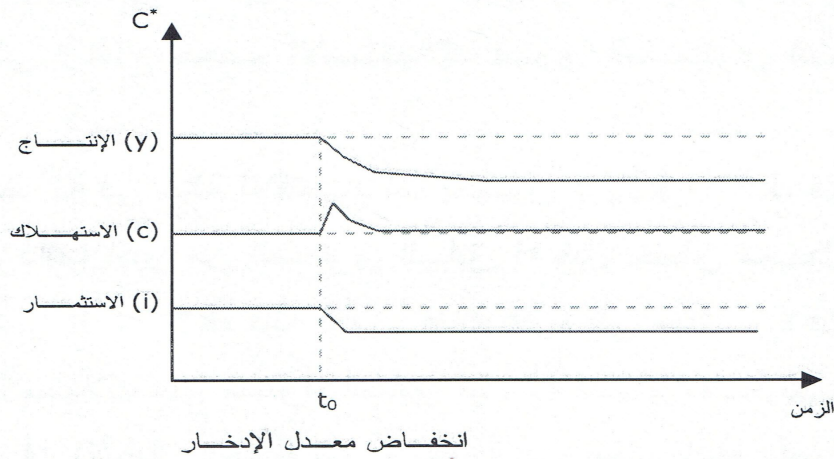
#### \*- الانطلاق من مستوى مخزون رأس مال $k^*$ حيث $k^* > k^*$ :

إن استهداف السياسة الاقتصادية للقاعدة الذهبية لتراكم رأس المال  $k^*$  عن طريق تغيير معدل الادخار  $s$  انطلاقاً من كون  $k^* > k^*$ ، يعني ذلك التوجه نحو خفض معدل الادخار حتى ينخفض مخزون رأس المال  $k^*$  إلى مستوى  $k^*$ .

و نفترض أنه عند الزمن  $t_0$  يتم تخفيض معدل الادخار إلى مستوى معدل ادخار القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال، إذ أن أول أثر لانخفاض معدل هو ارتفاع الاستهلاك و بالمقابل

انخفاض مستوى الاستثمار، هذا الأخير الذي يصبح أقل من مستوى الاهتلاك الفعلي لرأس المال  $k(\delta + n)$  و هذا ما يؤدي إلى تناقص مخزون رأس المال  $k^*$  حتى يصل إلى المستوى  $k^*_{or}$  كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 13: أثر انخفاض معدل الادخار على الناتج، الاستهلاك و الاستثمار



Source : Ibid : p232.

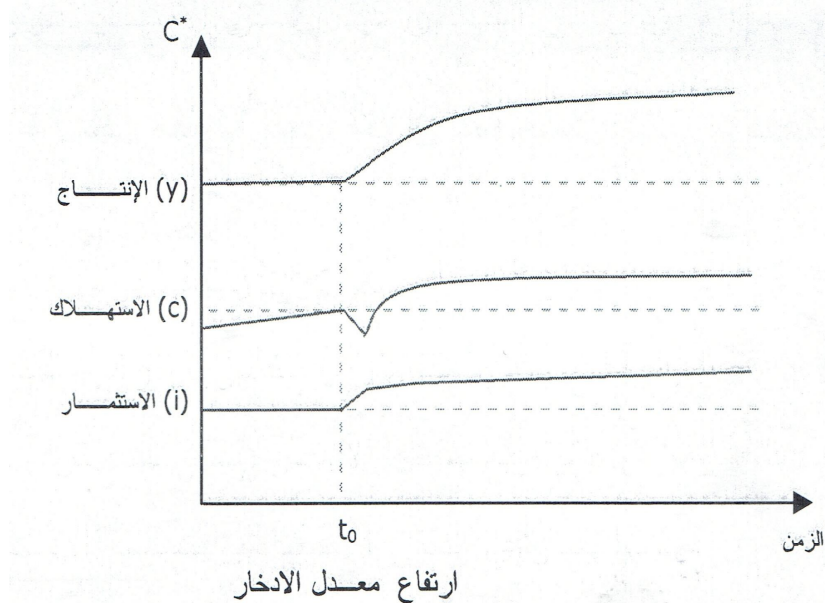
حيث أنه عند اللحظة  $t_0$  عند خفض معدل الادخار  $s$  مباشرة ينخفض حجم الاستثمار ويرتفع حجم الاستهلاك، لكن مع مرور الوقت فإن انخفاض كل من الاستهلاك والاستثمار، لكن مع بقاء مستوى الاستهلاك أعلى من المستوى السابق قبل  $t_0$ .

ج-2- الانطلاق من مستوى مخزون رأس مال  $k^*$  حيث:  $k^* > k^*_{or}$  :

إن تواجد الاقتصاد في وضعية يكون فيها  $k^* > k^*_{or}$  يدفع بوضعي السياسة الاقتصادية إلى الرفع من معدل الادخار قصد الرفع من مستوى مخزون رأس المال  $k^*$  إلى المستوى  $k^*_{or}$ ، إذ أنه بافتراض أنه عند الزمن  $t_0$  يتم رفع معدل الادخار إلى مستوى معدل ادخار القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال فهذا يؤدي إلى انخفاض حجم الاستهلاك و ارتفاع حجم

الاستثمار، وهذا ما يؤدي إلى ازدياد التراكم الرأسمالي نتيجة زيادة حجم الاستثمار عن حجم الاهتلاك الفعلي لرأس المال حتى يكون مساويا إلى  $k^*_{or}$  كما يبرزه الشكل التالي:

الشكل 14: أثر ارتفاع معدل الادخار على الناتج، الاستهلاك و الاستثمار



Source : Ibid : p233.

ففي اللحظة  $t_0$  يؤدي ارتفاع معدل الادخار إلى انخفاض حجم الاستهلاك و ارتفاع حجم الاستثمار، لكن مع مرور الوقت فإن ارتفاع مخزون رأس المال يؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع حجم الاستهلاك فوق المستوى السابق و ارتفاع في مستوى الاستثمار أيضا.

بالتالي نلاحظ أنه في حالة الاقتصاد لما يكون  $k^* > k^*_{or}$ ، فإن حجم الاستهلاك خلال عملية الانتقال يكون دائما أكبر من المستوى السابق له قبل خفض معدل الادخار، لكن في حالة الاقتصاد لما يكون :  $k^* > k^*_{or}$ ، فإنه تكون هناك فترة تلي مباشرة فترة رفع معدلات الادخار ينخفض فيها حجم الاستهلاك السابق قبل  $t_0$  ثم يرتفع بعدها مستقبلا إلى مستويات أعلى، و هذا ما يعني أن الأجيال الحالية تكون ملزمة بالقبول بانخفاض



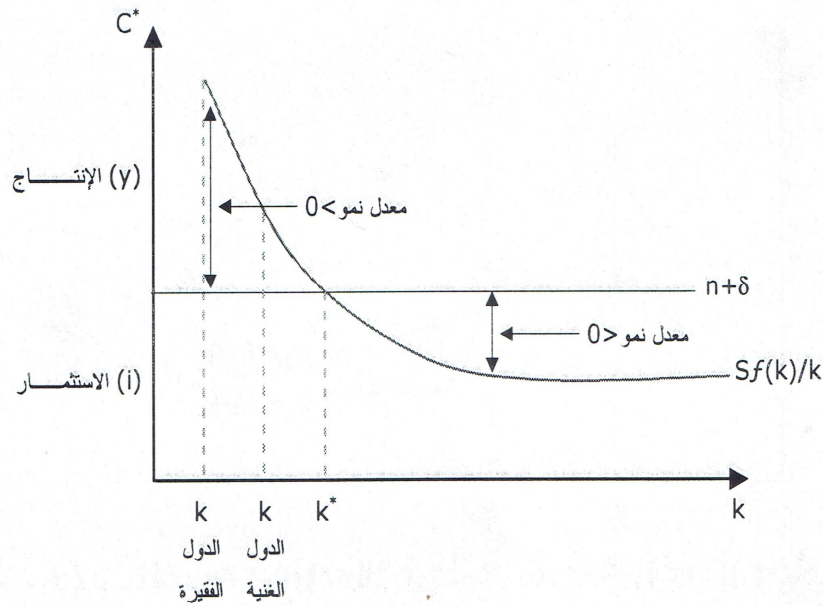
مستويات استهلاكها حتى تنعم الأجيال الحالية تكون ملزمة بالقبول بانخفاض مستويات استهلاكها حتى تنعم الأجيال المستقبلية برفاهية اقتصادية أعلى من خلال وصول الاقتصاد إلى الحالة المستقرة الموافقة للقاعدة الذهبية لتراكم رأس المال

#### د-فرضية التقارب:

تعتبر فرضية التقارب من أهم ما توصل إليه النموذج النيوكلاسيكي "صولو-صوان" بحكم أنها تفسر إلى حد كبير الاختلاف في معدلات النمو الاقتصادي و مستويات المعيشة بين الدول.

و تشير فرضية التقارب إلى الدول الفقيرة تنمو بسرعة مقارنة بالدول الغنية و ذلك نتيجة لأثر التراكم الرأسمالي، إذ أن الدول الفقيرة ذات المخزون الضعيف من رأس المال ترتفع فيها مستويات الاستثمار على مستويات الاهتلاك الفعلي لرأس المال مقارنة بالدول الغنية ذات المخزون المرتفع من رأس المال التي ترتفع فيها مستويات الاهتلاك الفعلي لمخزون رأس المال المرتفع من رأس المال التي ترتفع فيها مستويات الاهتلاك الفعلي على الدول التي يكون لها نفس معدل الادخار، نفس معدل نمو السكان و نفس معدل اهتلاك رأس المال و بالتالي يكون لها نفس المستوى من مخزون رأس المال الذي يشير إلى الحالة المستقرة للاقتصاد، لكن الاختلاف فقط يكون في مستوى مخزون رأس مال عند الانطلاق  $k(0)$ ، إذ أن الدول التي يكون لها مخزون رأس مال أقل مقارنة بدول أخرى تنمو بشكل أسرع منها كما يوضحه الشكل التالي:

## الشكل 15 : التقارب المطلق



Source : Robert Barro, Xavier Sala-i-Martin : op-cit, p27.

حيث بأنه بقسمة المعادلة الأساسية للنموذج "صولو-صوان" على  $k$  نجد:

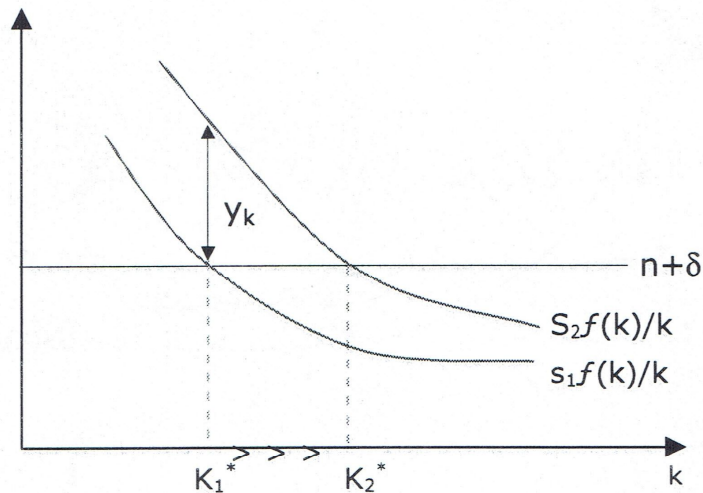
$$\frac{dk}{k} = \frac{sf(k)}{k} - \frac{(\delta+n)k}{k} \rightarrow yk = \frac{sf(k)}{k} - (n + \delta) \quad \dots\dots\dots(29)$$

حيث تعبر المعادلة (29) عن معدل نمو نصيب من رأس المال.

لكن الوقائع الاقتصادية لا تؤكد فرضية التقارب المطلق، وذلك راجع إلى كون الدول تختلف في معدلات الادخار و في معدلات نمو السكان، وكذا في معدلات اهتلاك رأس المال، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى الاختلاف في مستوى مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد بين الدول، وهذا ما يؤدي إلى بروز مفهوم "التقارب المشروط"، والذي يشير إلى أن كل بلد يتقارب إلى حالته المستقرة. وأن البلد الذي يبتعد عن حالته المستقرة يحقق معدل نمو أكبر من البلد الذي يكون قريبا منها، كما أن الدول ذات معدلات الادخار المنخفضة، حيث أن ارتفاع معدل الادخار يؤدي إلى خلق حالة مستقرة جديدة للاقتصاد

تتطلب أن يتقارب إليها، بحكم أن ارتفاع معدل الادخار يجعل من مخزون رأس المال أقل من مخزون رأس المال أقل من مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة الجديدة ، و هذا ما يؤدي إلى عملية تقارب هي نتيجة ارتفاع حجم الاستثمار على حجم الاهتلاك الفعلي لرأس المال، و هذا ما يؤدي إلى ازدياد معدل التراكم الرأسمالي بشكل يزيد من معدلات النمو الاقتصادي.

الشكل 16: أثر ارتفاع معدل الادخار على معدل نمو رأس المال



Source : Robert Barro, Xavier Sala-I-Martin : op-cit, p29.

لإبراز أثر العامل التكنولوجي في عملية الإنتاج ننتقل من دالة الإنتاج المبرزة في المعادلة (1)

ف نجد :

$$Y=F(K,L,E).....(30)$$

حيث :

**E** : توضح ما يسمى بـ "كفاءة عنصر العمل" و التي ترجع إلى المستوى المعرفي و التأهيلي

الذي يتمتع به عنصر العمل في إطار عملية الإنتاج.

(L,E) و يعبر عن حجم العمالة الكفؤة:

و دالة الإنتاج الموضحة في المعادلة (30) تبرز أن حجم الناتج ( $y$ ) هو دالة في عنصر رأس المال ( $k$ )، و في عدد العمال الأكفاء ( $L, E$ )، حيث أن أثر العامل التكنولوجي الذي يبرز من خلال كفاءة عنصر العمل ( $E$ ) هو نفسه أثر ارتفاع وحدات عنصر العمل ( $L$ )، و بافتراض أن كفاءة عنصر العمل تنمو بالمقدار ( $g$ )، ومعدل نمو السكان ب ( $n$ )، نجد أن عدد العمال الأكفاء ينمو بالمقدار ( $n+g$ )، و منه لإيجاد الحالة المستقرة للاقتصاد بوجود العامل التكنولوجي كعامل خارجي نجد:

نقسم المعادلة (30) على المقدار ( $L, E$ ) نجد:

$$\hat{Y} = F\left(\hat{k}, 1\right) = f\left(\hat{k}\right) \dots \dots \dots (31)$$

حيث :

$$\frac{y}{L.E} = \hat{Y} \text{ : نصيب العامل الكفاء من الناتج.}$$

$$\frac{k}{L.E} = \hat{k} \text{ : نصيب العامل الكفاء من رأس المال.}$$

و بالتالي نجد من المعادلة (25):

$$s_{\hat{k}} = SF\left(\hat{k}\right) - (\delta + n + g)\hat{k} = 0 \dots \dots \dots (32)$$

$$\Rightarrow SF\left(\hat{k}\right) = (\delta + n + g)\hat{k} * \dots \dots \dots (33)$$

و المعادلة (33) هي المعادلة الأساسية لنموذج " صولو - صوان " بوجود العامل التكنولوجي كعامل خارجي، و التي من خلالها تتحدد الحالة المستقرة للاقتصاد.

و كخلاصة عامة حول ما جاء به النموذج النيوكلاسيكي " صولو - صوان"، فإن الاقتصاد يملك مستوى واحد من مخزون رأس المال و الذي يوافق الحالة المستقرة، و التي تعني الحالة التي تكون فيها المتغيرات الاقتصادية: الناتج، رأس المال و الاستهلاك تنمو بمستويات مستقرة، و أنه عند مستوى الحالة المستقرة للاقتصاد، يعتبر العامل التكنولوجي و هو عامل خارجي المؤثر الوحيد في هذا المستوى من مخزون رأس المال و بالتالي الذي يؤثر سواء بالسلب أو الإيجاب

على النمو الاقتصادي بحكم أنه دالة في التراكم الرأسمالي، و لم يولي هذا النموذج أي أهمية لدور الدولة في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنه يرى أهداف هذه الأخيرة تتحدد بفعل عوامل خارجية، و يمكن القول أن نموذج "صولو - صوان" هو نموذج للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، و يأتي ذلك من خلال أهم ما جاء به هذا النموذج و هو عملية التقارب نحو الحالة المستقرة للاقتصاد و التي تعبر عن التوازن الاقتصادي في المدى الطويل<sup>1</sup>.

## 2- تحليل شومبيتر:

يصنف تحليل شومبيتر حول النمو الاقتصادي من ضمن المساهمات النيوكلاسيكية، إذ يرى أن المنظم له دور كبير و هام جدا في عملية النمو الاقتصادي من خلال عملية الإنتاج، و ذلك انطلاقا من التجديد الذي يقوم به للحصول على أفضل النتائج. و يتلخص تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي في النقاط التالية:

### أ- الابتكارات و التجديدات:

- و تأخذ هذه التجديدات و الابتكارات التي يقوم بها المنظم عديد الأشكال مثل:
  - إدخال و إنتاج بضائع جديدة لم يتعود عليها المستهلكون.
  - إدخال طرق و تقنيات إنتاج جديدة.
  - البحث عن أسواق جديدة لتصريف الإنتاج و بالتالي توفير حافز إضافي لعملية الإنتاج.
  - إعادة تنظيم و هيكلية الجهاز الإداري بشكل يزيد من فعالية العملية الإنتاجية.
- و تنفيذ هذه التجديدات من قبل المنظم يكون باللجوء إلى الاقتراض لتوفير الدعم المالي لمشاريعه و خططه، و هذا ما يؤكد على أن العبرة لا تكون بامتلاك رأس المال من قبل المنظم، و إنما تكون بحسن تنظيمه و قيادته و إدارته للمشروع، و تجدر الإشارة إلى أن

<sup>1</sup>أفودري كريمة، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010 ص65.

المنظم لا يقتصر دوره على الإدارة و التنظيم فقط بل يمتد إلى الابتكار و التجديد، أما الإدارة و التنظيم فهو نتاج عمل الجهاز الإداري ككل.

### ب- الأرباح:

إن الدافع الرئيسي لأي نشاط اقتصادي هو تحقيق الأرباح، و بالتالي فإن هدف المنظم لا يخرج عن هذا النطاق، لذا يرى شومبيتر أنه في ظل المنافسة الكاملة فإن الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأرباح هي في الابتكارات، و التي تؤدي إلى تغييرات ديناميكية تعطي الأفضلية لذلك المشروع محل الابتكار مقارنة بباقي المشاريع.

### ج- كسر التدفق الدائري:

يرى شومبيتر أن الابتكار الجديد لمشروع ما لا يلبث أن يصبح في حوزة باقي المشاريع و هذا ما يؤدي إلى انخفاض مردودية المشروع محل الابتكار، لهذا تظهر ضرورة تجديد و ابتكار منتج آخر لأخذ الأفضلية عن باقي المشاريع و بالتالي كسر ذلك الترابط الحاصل بين المشاريع و الذي يتجلى من خلال إنتاج نفس المنتج.

و يشرح شومبيتر تحليته من خلال الربط بين هذه الأفكار، حيث أن لجوء المنظم إلى الائتمان المصرفي لدعم عملية الابتكار و التجديد يزيد من حجم أرباحه نتيجة ظهور المنتجات الجديدة التي يزيد الطلب عليها في مقابل انخفاض الطلب على المنتجات القديمة، و عند بداية تسديد القروض تنخفض الأرباح و التي يواكبها تحول المنتج الجديد إلى منتج قديم.

و هكذا يقول شومبيتر أنه توجد موجات عديدة من المد و الجزر في الدورة التجارية، فكل مرحلة رواج نتيجة اكتشافات تليها مرحلة سكون، تدفع بالمنظمين بالبحث عن ابتكارات جديدة تؤدي إلى الرواج مرة أخرى و هكذا تستمر الدورة التجارية.

## المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث.

عرفت نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث تطورات عديدة، ساهمت إلى حد كبير في مسايرة الواقع الاقتصادي و تفسير عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لم يمنع من اقتباس بعض الأفكار التقليدية بحكم أهميتها في إرساء تصور سليم لعملية النمو الاقتصادي.

### الفرع الأول : النمو الاقتصادي لدى الكينزيين.

شكلت النظرية الكينزية قاعدة هامة من حيث المفاهيم و أدوات التحليل استغلت من طرف العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي، و يعتبر التحليل على المستوى الكلي من أهم ما جاء به التحليل الكينزي عكس ما كان عليه التحليل التقليدي الذي كان يقوم على المستوى الجزئي.

#### 1. التحليل الكينزي:

اعتمد كينز بشكل كبير على دراسة أفكار التقليديين و معرفة مكنم الخلل فيها مقارنة بالواقع الاقتصادي، إذ توصل إلى أن الاقتصاد يقوم على مبدأ " الطلب يخلق العرض"، و بالتالي فمشكلة الاقتصاد تكمن في جانب الطلب و ليس العرض. وفي هذا الإطار أكد كينز على أن " الطلب الفعلي" هو أساس عملية النمو الاقتصادي ، إذ أنه يصدر عن جميع المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفراد، مؤسسات أو حكومات، و هو بذلك يشير إلى إمكانية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و الذي اعتبره ضرورة حتمية لا مناص منها في إطار سياستها المالية بحكم عجز آلية السوق عن الإدارة التلقائية للاقتصاد، إذ يؤكد كينز على أهمية دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي، و هو بذلك يبرز تحولا كبيرا في الفكر الرأسمالي الذي يرفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

و يشير كينز إلى أن عملية النمو الاقتصادي تكون عبر آلية " المضاعف"، و الذي يفسر انتقال أثر تغيرات الطلب على جانب العرض، و هو ما سنوضحه بشكل مفصل في الفصل الثالث، و الذي سنتطرق فيه إلى آلية النفقات العامة على النمو الاقتصادي.

## 2. نموذج " هارود - دومار":

يرجع هذا النموذج إلى أبحاث كل من الاقتصادي "روي هارود" و الاقتصادي "إيفيسي دومار" و يعتبر مزيجاً بين الأفكار الكينزية و أفكار التقليديين، و جاء هذا النموذج بالأساس ليوجه إلى الدول النامية و الدول التي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي، إذ يهدف إلى تحديد معدل الادخار الأنسب الذي من خلاله يتحقق معدل الاستثمار الضروري لاستهداف معدل نمو اقتصادي مرغوب فيه<sup>1</sup>.

و بالتالي من خلال اهتمام كل من هارود و دومار بتحديد معدل الادخار الأنسب، فهما بذلك يؤكدان أنه نتيجة لذلك يعد الاستثمار المحدد الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، و يلعب دوران رئيسيان حيث:

- يعتبر كجزء من الطلب الكلي بحكم أنه يمثل طلباً للموارد الاقتصادية.
- يعتبر الاستثمار بأنه الزيادة في الطاقة الإنتاجية و المتمثلة في مخزون رأس المال.

### أ. معامل رأس المال:

جاء نموذج "هارود - دومار" بصفة أساسية لتحديد حجم التراكم الرأسمالي اللازم لتحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي، و هذا التراكم الرأسمالي هو نتيجة لمعدل استثمار يتحدد تبعاً لمعدل ادخار، هذا المعدل هو الذي يهدف نموذج "هارود - دومار" لتحديده.

حيث باعتبار أن الناتج هو دالة في رأس المال فقط يكون بالتالي:

<sup>1</sup> إيهلول مفران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2010-2011، ص 36.



$$Y = \frac{K}{V} \dots \dots \dots (34)$$

حيث **v**: معامل رأس المال.

و يعتبر **v** معامل ثابت و هو مؤشر هام جدا في نموذج "هارود - دومار"، و تكمن أهميته في أنه يقيس إنتاجية رأس المال أو الاستثمار حيث من العلاقة (34) نجد :

$$v = \frac{K}{y} \dots \dots \dots (35)$$

و بالتالي كلما ارتفع **v** فإن ذلك يدل على ضرورة رفع رأس المال لإنتاج نفس الحجم من الناتج و العكس صحيح، كما أنه يدل على كثافة رأس المال في عملية الإنتاج، إذ أنه يرتفع في الدول المنتجة لسلع ذات كثافة رأسمالية و ينخفض في الدول المنتجة لسلع ذات كثافة عمالية، كما أن معامل رأس المال **v** يدل على مدى فعالية رأس المال لأن ذلك يعني أن وحدات أقل من رأس المال أنتجت حجما معيناً من الناتج.

و ينقسم معامل رأس المال إلى نوعين:

-معامل رأس المال المتوسط  $\frac{K}{y}$ : يعبر عن نسبة مخزون رأس المال **k** إلى حجم الناتج **y**.

- معامل رأس المال الحدي  $\frac{\Delta}{\Delta}$ : و هو يقيس حجم رأس المال الضروري إضافته لرفع حجم الناتج (**y**) بمقدار معين و هذا المعامل هو الأهم في عملية النمو الاقتصادي.

ب. النموذج:

كباقي النماذج الأخرى، ينطلق نموذج "هارود - دومار" من مجموعة فرضيات كما يلي:

-الادخار هو نسبة من الدخل حيث:  $S = s \cdot y$  حيث **s**: الميل المتوسط و الميل الحدي للادخار.

-قوة العمل تنمو بمعدل **n** حيث :

$$n = \frac{\Delta L}{L}$$

- وجود فائض في العمالة و ندرة في رأس المال.

- ثبات معامل رأس المال حيث:

$$- \frac{\Delta k}{\Delta y} = \frac{K}{y}$$

و يقوم هذا النموذج على دالة إنتاج ليونيتيف أو دالة معاملات الإنتاج الثابتة كما يلي:

$$Y = F(K, L) = \min (AK, BL) \dots \dots \dots (36)$$

حيث:  $A > 0$  و  $B > 0$  و هما ثابتان.

هذه المعادلة استعملت من قبل "روي هارود" سنة 1939 و "ايفيسي دومار" سنة 1946، و

هي دالة إنتاج ليس فيها مجال للإحلال بين عنصري رأس المال و العمل، و هذا ماقادها

إلى التأكيد أن ذلك يؤدي إلى ارتفاعات حادة في البطالة و الآلات غي المستعملة<sup>1</sup>.

و يرى نموذج "هارود - دومار" أن حجم الناتج ( $y$ ) هو دالة في رأس المال فقط حيث

دالة الإنتاج خطية في رأس المال كما يلي:

$$Y = \frac{K}{v} = A \cdot K \dots \dots \dots (37)$$

حيث:  $A = \frac{1}{v}$  : معامل رأس المال وهو ثابت بالافتراض.

و إذا كان رأس المال يهتك بمقدار  $\delta$  و السكان بالمقدار  $n$  فإن الاهتلاك الفعلي لرأس

المال هو  $(\delta + n)$  بالتالي نجد:

$$\Delta K = I - (\delta + n)K$$

$$\Rightarrow \Delta K = sy - (\delta + n)k \dots \dots \dots (38)$$

و باعتبار أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير في حجم الناتج نجد انطلاقا من

المعادلة (37):

$$\Delta y = \frac{\Delta k}{v}$$

<sup>1</sup> - ريفيق نازري، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس الجزائر المغرب، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2007. ص 80.

$$\Rightarrow g = \frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta k}{v \cdot y} \dots \dots (39)$$

و بتعويض المعادلة (38) في المعادلة (39) نجد :

$$g = \frac{\Delta y}{y} = \frac{Sy - (\delta + n)k}{v \cdot y} \dots \dots (40)$$

$\Rightarrow$

$$g = \frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{v} - (\delta + n) \dots \dots (41)$$

و تشير هذه المعادلة إلى مايلي:

- إن الادخار هو المعامل الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنه من خلاله يتحدد معدل الاستثمار الذي يوفر التراكم الرأسمالي المحدد لعملية الإنتاج.

- ضرورة الحد من معامل رأس المال الحدي، أي لرفع من كفاءة و فعالية الآلات و المعدات، إذ أن ارتفاعه يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي و العكس صحيح.

- الأثر السلبي لارتفاع معدل نمو السكان و اهتلاك رأس المال.

و يرى كل من هارود و دومار أن تحقيق نمو اقتصادي أي يكون نمو الطلب مساوي إلى نمو العرض غير ممكن، و ذلك الاستثمار المحقق غالبا ما لا يتساوى مع الاستثمار المرغوب حيث أنه:

- إذا كان الاستثمار المحقق أكبر من الاستثمار المرغوب، فذلك يعني أن حجم الناتج يفوق حجم الطلب و ذلك ما يؤدي إلى كساد وهذه حالة نادرة الحدوث بحكم نقص الموارد في غالب الأمر.

- إذا كان الاستثمار المرغوب أكبر من الاستثمار المحقق فذلك يعني أن حجم الناتج يكون أقل من حجم الطلب، و ذلك ما يؤدي إلى تضخم، و هذه الحالة السائدة في معظم الاقتصاديات، و ذلك يرجع إلى نقص الموارد المتاحة مقارنة بالموارد اللازمة و المطلوبة، و هو ما يؤدي إلى ظهور ما يسمى ب " فجوة التمويل " .

و يتبين لنا من خلال نموذج "هارود -دومار" و جود ثلاث (3) أنواع لمعدلات النمو:

### ❖ معدل النمو الفعلي:

و هو يشير إلى معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال سنة معينة و يساوي إلى:  $\frac{\Delta y}{y}$

### ❖ معدل النمو الطبيعي:

و هو عبارة عن معدل النمو المحقق في حالة استغلال تم للموارد الاقتصادية المتوفرة، ويسمى بمعدل النمو الممكن، و قد تطرقنا إليه بالتفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل.

### ❖ معدل النمو المرغوب:

و هو معدل النمو المرغوب تحقيقه و المستهدف من خلال سياسة اقتصادية معينة، و هو المعدل الذي يضمن التوازن في سوق السلع و الخدمات، إذ أن توقعات المنتجين و سلوك المستهلكين تتطابق مع مرور الوقت إذ حقق الاقتصاد معدل النمو المرغوب، و على هذا الأساس يكون معدل النمو الاقتصادي الفعلي مساوي إلى معدل النمو المرغوب.

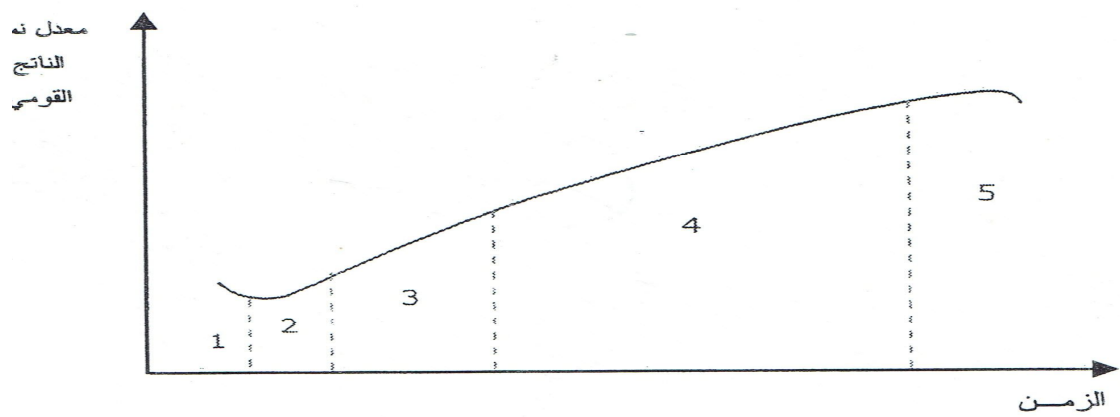
### الفرع الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر.

استفاد الاقتصاديون في الفكر المعاصر بشكل كبير من أفكار التقليديين حول النمو الاقتصادي و كذا أفكار الكينزيين إذا كانت بمثابة القاعدة الصلبة التي انطلقت منها نظريات و أبحاث النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر، و كان القاسم المشترك فيها عدم الفصل بين المفاهيم و الأسس السابقة حول النمو الاقتصادي التي تعد كمنطلق في بناء نظريات جديدة، و بين الواقع الاقتصادي المعاش و ذلك قصد إعطاء قيمة أكبر و دلالة أوضح لهذه النظريات و الأبحاث.

**1. نظرية مراحل النمو لوالث روستو:**

إن أهمية ما جاء به "والث روستو" حول النمو الاقتصادي و ذلك في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" سنة 1960، و هو تقسيم عملية النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل أساسية وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 17: المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن



Source: Maré Nouchi :histoire éconoiqie – édition Dalloz ,France,1996,p66.

و جاءت أبحاث روستو على هذا الشكل حول النمو الاقتصادي لتقدم على حد سواء إلى الدول المتقدمة و الدول النامية، و جاءت لتفسر إلى حد كبير الاختلافات الموجودة بين الدول فيما يخص النمو الاقتصادي و التي ترجع بالأساس إلى وضعية كل دولة بالنسبة لهذه المراحل الخمسة.

أ.مرحلة المجتمع التقليدي:

وتتميز هذه المرحلة أساسا بما يلي:

- محدودية الإنتاج نتيجة الاعتماد على وسائل بدائية.

- الاعتماد بشكل كلي على الناتج الزراعي و الذي يوجه جزء كبير منه للاستهلاك العائلي.

- تركز القوة في يد الإقطاعيين المدعمن من السلطة المركزية.

- كثرة الحروب و الصراعات القبلية.

ب. مرحلة التهيؤ للانطلاق:

و هي مرحلة انتقالية تتميز بما يلي:

- ظهور تحولات هيكلية في القطاعات غير الزراعية كقطاع التجارة و قطاع النقل.

- تطور المعرفة العلمية التي تسمح بإدخال تقنيات حديثة في عملية الإنتاج تسمح بتطور القطاع الصناعي.

- بداية التوسع نحو أسواق خارجية مما يشكل حافزا لعملية الإنتاج.

- ظهور السلطة الفعالة للدولة.

كما أن أهم ما يميز هذه المرحلة هو ظهور و تنامي عمليات الادخار و التي تسمح بتزايد الاستثمارات نتيجة ظهور البنوك و المؤسسات المالية.

ج. مرحلة الانطلاق:

تعتبر مرحلة الانطلاق ذات أهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنها تعتبر تحولا من حالة تأخر اقتصادي نحو حالة تقدم اقتصادي، و تعتبر مرحلة قصيرة نسبيا مقارنة بالمراحل الأخرى و تتميز بما يلي:

- ظهور روح الابتكار و التجديد و التي تتجلى في بداية ظهور منتوجات جديدة و متطورة.

- ارتفاع الناتج الحقيقي للفرد.

- حدوث تغييرات كبيرة في تقنيات الإنتاج.
- ازدهار القطاع لصناعي بشكل يصبح ركيزة الاقتصاد المحلي.

#### د. مرحلة السير نحو النضوج:

و تظهر هذه المرحلة تقريبا بعد 60 سنة من ابتداء الانطلاق و تتميز بما يلي:

- ظهور تكنولوجيات حديثة تسمح بإقامة صناعات أكثر تطورا.
- ارتفاع حجم الناتج بشكل أكبر من نمو السكان.
- تنوع الإنتاج بين سلع استهلاكية و سلع رأسمالية تسمح بتجديد الطاقة الإنتاجية وتراكم رأس المال.
- ارتفاع معدلات الاستثمار سواء في رأس المال البشري أو المادي.
- و يعتبر النضوج بأنه قدرة الاقتصاد على الثبات في المستويات المرتفعة من التقدم في القطاعات المتعددة و خاصة الصناعية منها و ذلك حسب روستو.

#### هـ. مرحلة الاستهلاك العالي:

و تتميز هذه المرحلة بارتفاع حجم الاستهلاك بشكل كبير، إذ تتحول قطاعات الاقتصاد إلى إنتاج السلع الاستهلاكية خاصة مع تحول المجتمعات من النمط الريفي إلى النمط الحضري المتمدن، إضافة إلى اهتمام المجتمعات بالرفاهية و هذا ما زاد في التوجه نحو الاستهلاك، و يرى روستو أن كل من الو.م.أ ، اليابان و أوروبا الغربية قد دخلت هذه المرحلة، أما بلدان العالم الثالث فقسم منها يتواجد في المرحلة الثالثة كالصين، البرازيل و الهند، و قسم آخر يتواجد في المرحلة الرابعة كالنمور الآسيوية الأربعة: اندونيسيا ، سنغافورة ، تايلندا و ماليزيا، و قسم آخر يشكل كل الأغلبية مازال يتراوح في المرحلة الثانية، كما أنه تجدر الإشارة إلى أن عديد دول العالم الثالث تتميز بالازدواجية في المراحل، إذ أنها تتواجد في المرحلة الرابعة مثلا بحكم تقدمها

التقني في القطاع الصناعي بشكل كبير، و لها من خصائص المرحلة الأولى أو الثانية بحكم تخلف و بدائية القطاع الزراعي و غياب سلطة الدولة و تحكمها في الأوضاع.

## 2. نظريات و نماذج النمو الداخلي:

عملت نظريات و نماذج النمو الاقتصادي المتعددة على تفسير اختلاف مستويات النمو و المعيشة المحققة بين الدول، و كان النموذج النيوكلاسيكي "صولو - صوان" أحد أهم النماذج التي جاءت في هذا الصدد و التي أرجعت معدلات النمو الاقتصادي بين الدول إلى العامل التكنولوجي الذي تختلف مستويات تأثيره من دولة لأخرى.

لكن النموذج النيوكلاسيكي "صولو - صوان" لم يبرز مصادر هذا العامل التكنولوجي و اقتصر على اعتباره متغيرا خارجيا، و هذا ما لم يكن مقنعا و متوافقا مع الواقع الاقتصادي، و انطلاقا من منتصف الثمانينات أخذت الأبحاث حول النمو الاقتصادي بعدا آخر و ذلك من خلال أبحاث كل من " بول رومر" سنة **1986** و"وبرت لو كاس" سنة **1988** والتي انطلقت من فكرة أنه حتى مجلدات النمو الاقتصادي على المدى الطويل كالسياسة الاقتصادية مثلا تعتبر عوامل رئيسية للنمو الاقتصادي، كما أنها خرجت عن نطاق ما جاء به النموذج النيوكلاسيكي "صولو - صوان" و خاصة فيما يتعلق بكون العامل التكنولوجي عامل خارجي، و بالتالي فقد كانت مساهمات حديثة تهدف إلى اعتبار أن النمو الاقتصادي على المدى الطويل يتحدد بعوامل داخلية و لهذا السبب سميت بنظريات و نماذج النمو الداخلي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>كويدري كريمه، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص46



## أ. نموذج AK :

يعتبر نموذج AK أحد أهم و أبسط النماذج المفسرة لعملية النمو الداخلي و الذي ينطلق من دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y = A K \dots (42)$$

حيث :

Y : حجم الناتج.

K : مخزون رأس المال.

A : ثابت يرمز إلى أثر العامل التكنولوجي و هو الكمية المنتجة من طرف وحدة واحدة من رأس المال.

و تقوم هذه المعادلة على استبعاد خاصية تناقص غلة الحجم لعنصر رأس المال، و أن كل وحدة إضافية من عنصر رأس المال تعطي ما مقداره A وحدة إضافية من حجم الناتج، إذ أوضح "نايت" أن ذلك يعد معقولا بإضافة عنصر رأس المال البشري، وهذه الخاصية تشكل الفرق بين هذا النموذج ونموذج النيوكلاسيك "صولو - صوان".

و لدينا:

$$\Delta k = sy - \delta k \dots (43)$$

أي أن تغير مخزون رأس المال هو عبارة عن الفرق بين الاستثمار (sy) و اهتلاك رأس المال ، وباعتبار أن حجم الناتج (y) دالة في رأس المال (k) نجد بإجراء بعض الحسابات:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta k}{k} = \frac{SY}{K} - \frac{\delta K}{K} \dots (44)$$

⇒

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta k}{K} = sA - \delta \dots (45)$$

وتوضح المعادلة (45) كيف يتحدد معدل النمو الاقتصادي  $(\frac{\Delta y}{y})$  ، حيث أنه لما يكون:

$\delta > sA$  فإن الاقتصاد يحقق معدل نمو إيجابي بغض النظر عن طبيعة العامل التكنولوجي داخلي أم خارجي.

وكما رأينا في النموذج النيوكلاسيكي "صولو - صوان" حيث أن الادخار يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مؤقت بحكم أنه يستمر إلى غاية وصول الاقتصاد إلى حالته المستقرة الجديدة و فقط، و أن العامل التكنولوجي الخارجي هو الوحيد المؤثر على الحالة المستقرة للاقتصاد و من ثم في النمو الاقتصادي، لكن في هذا النموذج و من خلال المعادلة 45 يتوضح لنا الأهمية الكبرى لعامل الادخار الذي يؤدي ارتفاعه إلى مستويات عالية و دائمة من النمو الاقتصادي.

و يواجه هذا النموذج عدة انتقادات فيما يخص ارتكازه على خاصية غياب تناقص غلة الحجم لعنصر رأس المال، لكن هذا النموذج لا يقوم على المفهوم التقليدي لرأس المال و المتمثل في الآلات و التجهيزات، الأراضي و المباني و الذي يصح عليه قانون غلة الحجم، لكنه يقوم على مفهوم واسع لرأس المال تصح من خلاله خاصية ثبات غلة الحجم من خلال المقدار  $A$ ، و هو مقدار ثابتو إيجابي و حتى قد تصح عليه خاصية تزايد غلة الحجم، حيث أن رأس المال بمفهومه الواسع حسب هذا النموذج يتضمن المعرفة و تقنيات الإنتاج، و هذا ما أمكن اعتبار المعرفة و التأهيل من عناصر رأس المال و بالتالي واقعية انطلاق النموذج من خاصية ثبات غلة الحجم لرأس المال، إذ أن رأس المال على هذا الشكل يتكون من رأس مال مادي ورأس مال بشري.

#### ب. العوامل المفسرة لعملية النمو الداخلي:

انطلاقاً من منتصف الثمانينات، عمل العديد من الاقتصاديين المهتمين بعملية النمو الاقتصادي بقيادة "بول رومر" على توضيح العوامل المؤثرة في عملية النمو الداخلي على المدى الطويل و التي تعتبر عوامل داخلية في النموذج.

### ▪ رأس المال المادي:

يشير رومر إلى أهمية التراكم لرأس المال المادي في عملية النمو الاقتصادي الداخلي، إذ أوضح أنه لا يخضع إلى خاصية ثبات غلة الحجم إذ لم يكن هناك رأس مال بشري، ولكن قد تكون له غلة حجم متزايدة بفعل الأثر الإيجابي لعمليات الاستثمار، إذ أن البنى التحتية تساهم في حركة السلع و الخدمات و بالتالي يكون لها تزايد في غلة الحجم على المدى الطويل.

### ▪ تدخل الدولة:

على عكس النموذج النيوكلاسيكي "صولو-صوان" الذي لم يولي أية أهمية في عملية النمو الاقتصادي، فإن نظريات النمو الداخلي أبرزت الدور الكبير الذي تلعبه الدولة من خلال استثماراتها في البنى التحتية و التي تؤدي إلى رفع إنتاجية القطاع الخاص، إذ أوضح "روبرت بارو" في تحليله سنة 1990 إلى أن البنى التحتية من خلال تسهيلها لنشاط القطاع الخاص تعد بذلك عاملا مهما في عملية النمو الاقتصادي، و هذا ما أكدته عديد الدراسات التجريبية و التي أبرزت الأثر الإيجابي لتدخل الدولة في الاقتصاد من خلال استثماراتها في البنى التحتية، و تعد الدراسة التي قام بها "دافيد أشاور" سنة 1989 من أهم الدراسات في هذا المجال، حيث أبرز في الو.م.أ خلال الفترة 1949-1985 ارتفاع رأس المال العام ب1% يؤدي إلى تحسين إنتاجية القطاع الخاص ب0.4%.

### ▪ عمليات البحث و التنمية:

يرى رومر أن عمليات البحث و التنمية تتميز بغلة حجم متزايدة، و يعتبرها "سلعة لا تزاخمية"<sup>1</sup>.

و هذا ما يزيد من أثرها الإيجابي على النمو الاقتصادي، إذ يشير إلى عملية الإنتاج تتأثر بشكل كبير بعمليات الابتكار و نشاطات البحث العلمي في المخابر و التي يتولى القيام بها

<sup>1</sup>بوددخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزا ئر 2001-2009. مرجع سابق. ص118.

هيئات و مؤسسات هدفها من ذلك تحقيق الربح، كما أن توصل عمليات الابتكار والبحث العلمي إلى ظهور منتج جديد يعطي للمؤسسة المشرفة على هذه النشاطات أفضلية مؤقتة على باقي المؤسسات باعتبارها المنتج الوحيد لهذا المنتج مما يحقق لها عائدا معتبرا و هذا يرجع بالأساس إلى ما جاء به شومبيتر في إشارته إلى دور المنظم بالابتكار والتحديد لتحقيق الربح.

و تجدر الإشارة إلى أن مساهمة العامل التكنولوجي في عملية الإنتاج و الذي يكون نتيجة لعمليات البحث العلمي و التنمية التي تقوم بها مختلف الهيئات و المؤسسات تتجلى كما أوضحناه في المبحث الثاني فيما يسمى بـ " الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج "، و الذي تفسر إلى حد كبير الاختلاف في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول بحكم اختلاف مستوى التقدم التكنولوجي بين الدول و الذي يرجع بالأساس إلى نسبة الإنفاق على عمليات البحث العلمي و التنمية إلى الناتج القومي.

#### ▪ رأس المال البشري:

أبرز "لوكاس" في أبحاثه سنة **1988** بأن رأس المال البشري هو عبارة عن المخزون المعرفي والتأهيل الذي يتمتع به الأفراد، حيث يشير إلى أنه شيء إرادي يخضع إلى رغبة الأفراد في التعلم و الرقي، كما يبرز أن الإنتاجية المتولدة عن رأس المال البشري في القطاع الخاص لها أثر ايجابي، بحكم أن ذلك يزيد من تراكم رأس المال البشري في الاقتصاد المحلي و يساهم في تطور إنتاجية الاقتصاد الوطني.

## خاتمة الفصل:

لا يوجد اختلاف في أن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد، إذ أنه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، و بالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به و لو بشكل نسبي، و من ثم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة.

و من خلال ما سبق فإن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تتركز بالأساس في عوامل الإنتاج: العمل، رأس المال و التكنولوجيا إضافة إلى عوامل و محددات أخرى لها تأثيرها على حجم الناتج و من ثم على عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية و فقط، لأن التكاليف البيئية و الصحية هي في تزايد مستمر، الأمر الذي يجعل عملية النمو الاقتصادي رهينة قدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف و التضحيات في المستقبل.

و انطلاقاً من تطور نظريات و نماذج النمو الاقتصادي و التي اختلفت في نظرتها و تفسيرها لعملية النمو، حيث أعزت النظريات التقليدية النمو الاقتصادي إلى عملية التراكم الرأسمالي، و نفس الأمر بالنسبة لبعض الكينزيين المتمثلين في نموذج "هارود - دومار"، إلا أن التحليل الكينزي و من ثم نظريات الفكر المعاصر أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو، و ذلك من خلال سياستها المالية في شكل الإنفاق العام.



# الفصل الثالث:

أثر السياسة النقدية على

النمو الاقتصادي في

الجزائر

2014-1990

**تمهيد :**

بعد الاستقلال قامت الجزائر بوضع خطة تنموية طويلة المدى من سنة **1965** إلى غاية **1980**، وكان الاهتمام الأكبر بتمويل المشاريع الكبرى (الصناعات الثقيلة)، من أجل الخروج من دائرة التخلف، وكان هذا التمويل بالاعتماد على القروض المصرفية، عن طريق الإصدار النقدي مما أدى إلى رفع معدل التضخم و عدم التوازن الحساب الخارجي مع وجود اختلالات تتعلق بتدفقات الائتمان و الاستثمار و عدم التوازن بين الكتلة النقدية الضخمة و عجز القطاعات الاقتصادية وضعف إنتاجيتها، و في هذا السياق يمكن القول أنه لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة خلال مرحلة الاقتصاد الموجه في الجزائر، و ذلك للتداخل بين الخزينة العامة و البنك المركزي من جهة و ضعف الوساطة المالية من جهة أخرى، و في سنة **1986** و بعد انهيار البترول التي عرقلت عجلت النمو في الجزائر دفع بالدولة إلى اللجوء إلى المؤسسات النقدية و المالية الدولية، و من ثم الدخول في إصلاحات جديدة ابتداء من سنة **1989** إلى غاية **1998** التي اتسمت بالتوجه نحو اقتصاد السوق و إعطاء دور أكبر لسياسة النقدية من خلال قانون النقد و القرض **90-10**، حيث أعطى للبنك المركزي دوره الحقيقي في تحديد السياسة النقدية للبلد، ثم جاءت مرحلة جديدة ابتداء من سنة **1990** إلى **2014** حيث عرفت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا و تحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي. ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **1990 - 2014** باستعمال دراسة قياسية و ذلك بالتطرق في المبحث الأول إلى تطور السياسة النقدية في الجزائر لمختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري عند الاستقلال .



## المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر

من خلال هذا المبحث نسلط الضوء على تطورات السياسة النقدية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث نقسمها إلى ثلاث مراحل، فالمرحلة الأولى تتمثل في الفترة ما بين 1962-1989 و تسمى بمرحلة الاقتصاد الموجه، أما المرحلة الثانية فتمتد من سنة 1990 إلى غاية 1998 و التي تعرف بمرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق كما عرفت فيها الجزائر التوجه إلى المؤسسات المالية و النقدية الدولية، أما المرحلة الثانية ابتداء من سنة 1999 إلى غاية يومنا هذا و التي تميزت بارتفاع أسعار البترول.

### المطلب الأول: مرحلة الاقتصاد المخطط 1962 - 1989

بعد الاستقلال مباشرة تم إنشاء البنك المركزي بتاريخ 13 ديسمبر 1962، لبدأ عمله في جانفي 1963، كما عملت الدولة على إعادة هيكلة النظام المصرفي الموروث عن الاستعمال تدريجيا و في هذه المرحلة من النظام المصرفي بعدة محطات و إصلاحات بارزة أهمها:

#### 1. مرحلة الاستقلال المالي و النقدي و بناء النظام المصرفي الجزائري (1962 -

1970)

و غرض منه تحقيق الاستقرار المالي و النقدي، أعلنت السلطات العمومية الجزائرية فصل تبعة الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة العمومية الفرنسية في 29 أوت 1962، و في 13 ديسمبر 1962 تم إنشاء البنك المركزي الجزائري و في 07 ماي 1963 أنشأ الصندوق الوطني للتنمية، و ما بين 1962 و 1966 واصلت البنوك الفرنسية الموجودة في الجزائر عملها مركزة على التجارة الخارجية ل يتم تأميمها عام 1966، و تم إنشاء بنوك وطنية كالبنك الوطني الجزائري 1966، القرض الشعبي الجزائري 1966 و البنك الخارجي الجزائري 1967، و

تميزت هذه الفترة بالاعتماد الكبير على الخزينة العمومية في تمويل مختلف المخططات الاستثمارية للمؤسسات العمومية بينما اقتصر دور لبنوك على تقديم القروض قصيرة الأجل.

## 2. مرحلة الإصلاحات المالية و النقدية ضمن منظور الاقتصاد المخطط (1971-1989)

و تميزت هذه المرحلة بثلاث محطات أساسية هي: الإصلاح المالي لعام **1971**، الإصلاحات التي جاء بها قانون القرض و البنك لعام **1986**، إصلاحات استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية بما فيها البنوك لعام **1988**.

### 1. الإصلاح المالي لعام 1971:

يعد تحقيق الاستقلال المالي و إنشاء النواة الأولى للنظام المصرفي الجزائري حيث بدأت السلطات العمومية الجزائرية في محاولة معالجة الاختلال الذي أفرزته الفترة الأولى (**1962-** **1970**)، و هذا من خلال جملة من الإجراءات مثل: اللامركزية، السماح بإنشاء فروع البنوك التجارية لتعبئة المدخرات وزيادة القدرة التمويلية لهذه البنوك، تحديد طرق تمويل المؤسسات العمومية، و ذلك لتحقيق الضغط على البنك المركزي الجزائري و الخزينة العمومية في تمويل الاقتصاد الوطني و تشجيع البنوك التجارية الجزائرية على القيام بدورها التمويلي<sup>1</sup>.  
في هذه المرحلة ظل القرار النقدي بيد وزارة التخطيط و المالية بعيدا عن السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي.

### 2. الإصلاحات التي جاء بها قانون القرض و البنك العام 1986:

فقد دفعت أزمة أسعار البترول لسنة **1986** السلطات الجزائرية إلى ضرورة إصلاح النظام المصرفي الجزائري خاصة بعد النمو المفرط الذي عرفته الكتلة النقدية بفعل الإصدار النقدي

<sup>1</sup> بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص174.

غير المبرر في كثير من الأحيان، و في هذا الإطار جاء قانون القرض و البنك لعام **1986** بحملة من الإصلاحات أهمها:

- إعادة الاعتبار للبنك المركزي باعتباره مركز النظام المصرفي و الملجأ الأخير للإقراض.
- تقليص دور الخزينة في تمويل الاستثمارات العمومية.
- إعطاء حرية أكبر للبنوك التجارية في منح ومتابعة القروض.
- تفعيل دور السياسة النقدية لا سيما في تحديد و تنظيم العرض النقدي وفق المتطلبات الاقتصادية.

### 3. إصلاحات استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية:

بما فيها البنوك لعام **1988** ، حيث عرف النظام المصرفي إصلاحات اضطرارية لتتماشى مؤسساته و تنسجم مع قانون استقلالية المؤسسات لعام **1988**، و الذي بموجبه أصبح للبنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية و التوازن المالي و المحاسبي<sup>1</sup>. و كخلاصة لهذه المرحلة "مرحلة الاقتصاد المخطط" و التي كانت أهم معالمها لسياسة النقدية من خلال الإصدار النقدي و لتوضيح أكثر تعتمد على الجدول - 1 - الذي يوضح تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة **1970 - 1989**:

الجدول رقم (01) : تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر (1970 - 1989)

الوحدة : مليار دينار

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الكتلة النقدية M2	13.1	13.9	18.1	20.4	25.8	33.7	43.6	51	67.5	79.7
السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الكتلة النقدية M2	93.6	109.2	137.9	165.9	194.7	223.9	227	257.9	293	308.1

المصدر: من عداد الطالب بالاعتماد على : المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.

<sup>1</sup> الطاهر لطرش- تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الخاصة ، الجزائر 2005، ص194.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة **1970** إلى **1989** كان في زيادة مستمرة حيث تضاعف **23** مرة من سنة **1970** إلى **1989**، مما يعكس مدى الإفراط في إصدار النقود و عدم وجود سياسة نقدية واضحة و قد تميزت السياسة النقدية في هذه المرحلة بما يلي:

- خلال فترة الستينات إلى بداية السبعينات لم تكن هناك سياسة نقدية واضحة المعالم و ذلك لخصوصية المرحلة التي مر بها الاقتصاد الجزائري في المجالين النقدي و المالي بشكل خاص، فقد كان هناك اعتماد كبير على ميزانية الدولة في تمويل مختلف الأنشطة الاستثمارية بما ينسجم و المخططات المركزية، الأمر الذي غيب معها آليات السياسة النقدية طيلة هذه المرحلة، حيث تم تسجيل عدم مرونة سعر الفائدة و تفضيل الاستثمارات الحقيقية على حساب السياسة الائتمانية.

- أما خلال فترة السبعينات و التي ساد خلالها المخططين إلى الرباعين الأول ( **1970-1973**) و الثاني ( **1974-1977** )، و التي تميزت بإخضاع دور النقد لسياسة الميزانية و تم إلغاء الحد الأقصى لمساهمة البنك المركزي في تمويل الخزينة العامة للدولة، فبعد أن كانت السلطات الاقتصادية تتبع سياسة التسيير الإداري للإئتمان لتمويل النشاط الاقتصادي أسند هذا الدور لوزارة المالية التي أخذت على عاتقها سلطة النقد و القرض لضمان تمويل احتياجات المؤسسات العمومية ضمن ما تم تخطيطه مركزيا.

كما تم خلال هذه المرحلة إلزام المؤسسات الاقتصادية العمومية بتوطين جميع عملياتها المصرفية لدى بنك واحد، فضلا عن إلزام المؤسسات المصرفية و المالية بالاكنتاب في سندات الخزينة لتأمين إعادة تمويل هذه الأخيرة، و هو ما بين لنا غياب آليات السياسة النقدية، فقد طلت السلطة النقدية بيد السلطات التنفيذية (وزاري التخطيط و المالية ) بعيدا عن البنك المركزي.

-أما خلال عقد الثمانينات حيث عرف النظام المصرفي بعض الإصلاحات و ما انبثق عن ذلك من اتجاه نحو لا مركزية القرار أحيانا خاصة بصدور قانون القرض و البنك لعام 1986،و الذي فصل بين البنك المركزي كسلطة نقدية و البنوك التجارية كبنوك أولية خاصة في مجال السياسة الائتمانية،حيث انبثق عن ذلك مخطط وطني للقرض،حيث يمكن البنك المركزي من تحديد أهداف التوسع النقدي و تفعيل آلية سعر إعادة الخصم و سعر الفائدة ابتداء من عام 1989،و من تم توضحت معالم السياسة الائتمانية للبنوك التجارية و تعززت بصدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية لعام 1988 القائم على مبدأ المردودية المالية و التجارية لمختلف الاستخدامات بعيدا عن خزينة الدولة لكن رغم كل الجهود المبذولة ظلت السياسة النقدية بأدواتها المختلفة محتشمة إلى حد بعيد.

### المطلب الثاني، السياسة النقدية في ظل إصلاحات 1989- 1999

اتسمت هذه المرحلة بالإصلاح المالي و النقدي و اللجوء إلى صندوق النقد الدولي خلال فترة (1990-1998)،حيث تم إصدار قانون أرجع الاعتبار للجهاز المصرفي (البنك المركزي)بصفته الجهاز المشرف على السياسة النقدية و بين هذا القانون علاقة السلطة النقدية مع الخزينة و عدة مواضيع نقدية و بين هذا القانون علاقة السلطة النقدية مع الخزينة و عدة مواضيع نقدية أخرى،و قد تمثل هذا القانون رقم (90- 10) المتعلق بالنقد و القرض الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990.

### 1.2 قانون النقد و القرض 90 - 10:

يعد قانون النقد و القرض لعام 1990 نقطة تحول جوهرية في إصلاح النظام المصرفي الجزائري،إذ قبل هذا الإصلاح لم يكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة بأتم معنى

الكلمة، و ذلك لتداخل الكبير بين دور الخزينة العمومية و دور البنك المركزي و كذلك لضعف الوساطة المالية و من أهم ما جاء به هذا القانون نذكر<sup>1</sup>:

### 1. الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية:

كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، أي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط و تبعا لذلك لم تكن أهداف نقدية، بل الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الإستثمارية المخططة.

و جاء هذا القانون بمبادئ جديدة تسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها فيما يلي:  
-استعادة البنك المركزي لدوره في قمة هرم النظام المصرفي و النقدي و استعادته لمسؤوليته الكاملة في تسيير السياسة النقدية.

- إرجاع العملة ( الدينار ) لوظائفها التقليدية.

- تحريك السوق النقدية وتبسطها و إعطاء السياسة النقدية مكانتها.

- تسهيل منح القروض بدون تمييز بين المؤسسات العامة و الخاصة.

- إعطاء سعر الفائدة دورا في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض، حيث يسمح هذا القانون بمرونة نسبة في تحديده.

### 2. الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة المالية:

بحيث لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، و قد سمح هذا المبدأ بتحقيق بعض الأهداف أهمها:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضد للخزينة.

- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي، و تسديد الديون السابقة المتراكم عليها.

<sup>1</sup> بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص 187.

- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.
- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

### 3. الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة الائتمان:

كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات لمؤسسات العمومية، حيث همش النظام المصرفي، و كان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من الخزينة إلى المؤسسات فأبعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، و من أهم أهداف هذا المبدأ أن القروض أصبحت تقدم على أساس مفهوم الاقتصادية للمشروع.

### السياسة النقدية في ظل برامج صندوق النقد الدولي

بعد أن وصلت الجزائر إلى حافة الاختناق إلى الانهيار المالي نتيجة انخفاض أسعار النفط وعدم جدوى إصلاحاتها الذاتية قامت باللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم، فأبرمت عدة اتفاقيات عرفت ببرامج التثبيت و التعديل الهيكلي و ذلك خلال الفترة الممتدة من **1989** إلى **1998** و تتمثل هذه الاتفاقيات فيما يلي:

### برنامج الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989 :

يعتبر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في **31** ماي **1989** حيث جرى هذا الاتفاق في سرية تامة مدته **12** شهر تحصلت الجزائر إثره على **200** مليون دولار أمريكي، كما استفادت من تسهيل تمويلي تعويضي للمفاجآت قدره **360** مليون دولار نظرا لانخفاض أسعار البترول سنة **1988** و ارتفاع أسعار الحبوب، و كان الاتفاق يهدف إلى تحقيق شروط لا سيما منها ما تعلق بالسياسة النقدية نذكرها في:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية و تقليص حجم الموازنة العامة.
- تحرير الأسعار و تجسيد الأجور و تطبيق أسعار فائدة موجبة.

- الحد من التضخم و تخفيض قيمة الدينار.
- تحرير التجارة الخارجية و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- إلغاء عجز الميزانية و إصلاح النظام الضريبي الجمركي.
- و قد أدى هذا الاتفاق إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- رفع معدل إعادة الخصم من 7.5 إلى 10.5% بغية التأطير الشامل للقروض.
- رفع سعر الفائدة من 5% إلى 8% بهدف جعل سعر الفائدة الحقيقي موجب، و من ثم رفع حجم المدخرات.
- ارتفاع معدل التضخم من 9.3% سنة 1989 إلى 16.7% سنة 1990.
- ارتفاع حجم النقود المتداولة خارج قطاع البنوك نسبة 12.57% .
- انخفاض معدل صرف الدينار مقابل الدولار من 8 دج سنة 1988 إلى 13 دج سنة 1990.

### برنامج الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991:

اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 27 أفريل 1991 على حزمة من المساعدات مقسمة على أربعة شرائح تنفذ بتاريخ 03 جوان 1991 إلى غاية مارس 1992 بمبلغ 400 مليون دولار أمريكي، و لكن لم يتم سحب الشريحة الرابعة في مارس 1992 نتيجة عدم احترام الحكومة الجزائرية لمحتوى الاتفاقية بسبب الأزمة السياسية و الأمنية و الاجتماعية والاقتصادية آنذاك.

و كان يهدف هذا البرنامج في جانبه النقدي إلى تحقيق ما يلي:

- التحرير التدريجي لسعر الفائدة لإعطاء النقود تكلفتها الحقيقية.
- وضع سقف قصوى للإقراض الموجه للمؤسسات العمومية.



- التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد و تحرير التجارة الخارجية و الداخلية من أجل الوصول إلى قابلية تحويل الدينار.
- و قد وضعت الحكومة مجموعة من الإجراءات التي تتعلق بالسياسة النقدية:
- العمل على الحد من الكتلة النقدية و ذلك يجعلها في حدود **41** مليار دج.
- تخفيض قيمة الدينار.
- تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل إذ تم رفع معدل الخصم ومعدل المطبق على المكشوف من **15%** إلى **20%**.
- تأطير تدفقات القروض للمؤسسات المختلفة غير المستقلة.
- القيام بإجراءات اجتماعية لتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار.
- التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

### برنامج الاستعداد الائتماني الثالث أفريل 1994:

- يهدف هذا الاتفاق إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي تمهيدا لعقد اتفاق موسع في المستقبل ، و قد استهدفت السياسة النقدية خلال هذا البرنامج دعم سعر صرف الدينار و ذلك بالحد من الضغط التضخمي ليقارب مستواه المستويات السائلة في البلدان الشريكة اقتصاديا وهذا بتقليل معدل توسع الكتلة النقدية  $M_2$  إلى **14%** لفترة البرنامج.
- كما يهدف هذا الاتفاق إلى <sup>1</sup> :
- تحقيق نمو مستقر و مقبول بنسبة **3%** في **1994** و **6%** في **1995** مع إحداث مناصب شغل.

- رفع معدل إعادة الخصم إلى **15%**.

<sup>1</sup> المرجع الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي. 2010 ص21-22..

- جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدي عند مستوى **20%** .
  - معدل السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر يعادل **24%** .
  - التخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الاقتصاد في **1994**، تحضيرا للاستعمال التدريجي لوسائل الرقابة غير المباشرة.
  - تخفيض عجز الخزينة إلى **3.3%** من ناتج الداخلي الخام.
  - تحرير المعدلات المدينة للبنوك.
  - رفع المعدلات الدائنة على الادخار لتحقيق أسعار فائدة حقيقية موحية لتشجيع الادخار للمساهمة في تمويل الاستثمار.
  - تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من **10%**.
- و انطلاقا من هذه المرحلة بدأت السلطات النقدية الجزائرية لأول مرة الاعتماد على آليات السوق، و ذلك بتفعيل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال ارتفاع معدلات الفائدة و إلغاء السقوف على الفوائد المدينة و فرض الاحتياطي الإجباري، إضافة لتطبيق سياسة الصرف المرن وتخفيض معدل إعادة الخصم ضمن إعادة التمويل المقدم من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية.

### اتفاق التمويل الموسع 1995-1998 :

- بعد انقضاء برنامج الاستقرار قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق موسع في ماي **1995** يمتد بثلاث سنوات، و قد حدد مبلغ الاتفاق بـ **1169.28** مليون وحدة حقوق سحب خاصة، و بهدف هذا الاتفاق إلى :
- إعادة الاستقرار النقدي من أجل تخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف.
  - السعي لإرساء نظام الصرف و استقراره و كذا إنشاء سوق ما بين للعمولات الصعبة.

- التركيز على التخفيض التدريجي لعجز الميزان الخارجي من 6% سنة 1994 إلى 2.2% سنة 1998.

لقد عملت الحكومة الجزائرية خلال هذا الاتفاق على انتهاج سياسة ميزانية صارمة عن طريق تقليص كتلة الأجور و هذا بالحد من الزيادة في التوظيف العمومي و إقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة و تقليص مجال الإعفاءات الضريبة، و لتحقيق ذلك قررت الحكومة زيادة الإيرادات بنسبة 10.5% نقطة بالنسبة للنتائج الداخلي الإجمالي و النفقات العامة ب 1.80% من ناتج المحلي الخام.

و يمكن تقديم الجدول التالي الذي يوضح أهم المؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي خلال فترة برنامج التعديل الهيكلي:

جدول رقم 2: تطور أهم مؤشرات التوازنات الاقتصادية الكلية 1991-1993 (الوحدة مليار)

1998	1997	1996	1995	1994	1993	
4.5	1.1	4	3.9	-0.9	-2.2	النمو الاقتصادي %
1287.9	1081.5	919.6	799.6	723.6	627.4	M2 دج
2810.1	2780.2	2564.7	2003	1487.4	1189.7	PIB دج
9.5	11	13	14	15	11.5	معدل إعادة الخصم %
5	5.7	18.7	29.8	29	25.9	معدل التضخم %
10.1	13.8	13.2	10.2	8.9	10.4	صادرات دولار
8.6	8.1	9.1	10.4	9.2	7.99	واردات دولار
30.5	31.2	33.7	31.6	29.5	25.7	ديون خارجية دولار
47.5	30.3	30.9	38.8	47.1	82.8	نسبة خدمة الدين %
7	8.3	4.5	2.3	1.1	2.2	احتياطات الصرف دولار
58.8	57.6	54.7	47.6	36	22.5	سعر الصرف دج / دولار
12.9	19.5	21.7	17.6	16.3	17.8	سعر البترول

**المطلب الثالث: السياسة النقدية بعد 1999 في الجزائر:**

في هذه المرحلة عرفت الجزائر تراكم متواصل للسيولة النقدية نتيجة زيادة الإيرادات النفطية، والتي صارت تعتبر معطلة خاصة في ظل غياب سياسة حكومية واضحة لتنوع الاقتصاد وتوسيع قدرته الاستيعابية، فمنذ سنة 2000 ساعد ارتفاع إيرادات المحروقات على تراكم متزايد في الأصول الخارجية لدى البنك المركزي مما ساعد على إيجاد وضع يتميز بسيولة المفرطة و غير المستغلة لدى الجهاز المصرفي مما يسبب التضخم و للحد منه كشف بنك الجزائر عن مجموعة من الإجراءات النقدية المتمثلة في استرجاع السيولة لفترة سبعة أيام و ثلاث أشهر سنة 2006، و التسهيلات الدائمة الخاصة بالوديعة و الرفع من الاحتياطي القانوني.

**الجدول 03 : معدل الاحتياطي الاجباري 2000-2014**

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل احتياطي القانوني	5	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	8	8	8	9	9	11	12	12

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على تقارير بنك الجزائر 2012

و من هنا تبرز أهمية السياسة النقدية في المساهمة في علاج هذه الاختلالات ،حيث أن السياسة النقدية في الجزائر اليوم تجد نفسها أمام مجموعة من التحديات يصعب التعامل معها تتمثل في

- موارد مالية فائضة و ضخمة.
- وجود سيولة ضخمة خارج المجال المصرفي.
- عدم تنوع الاقتصاد مما أدى إلى تدهور الاقتصاد ،و ظهر هذا جليا بعد انخفاض أسعار البترول من سنة 2013.

- انخفاض في الاستثمارات الإنتاجية و يتمثل في ضعف السنة المصرفية و المالية و عدم وجود الائتمان اللازم لذلك بالإضافة إلى أن السياسة النقدية غير متناسقة مع بقية السياسات الاقتصادية الأخرى.

-الضغوط التضخمية.

- عدم إعطاء السياسة النقدية دورها الحقيقي في الاقتصاد.

- ضعف كفاءة السياسة النقدية التي تشرف على النظام المصرفي، حيث معظم القروض التي تمنحها البنوك موجهة للقطاع العام.

يتضح مما سبق أن الوضعية النقدية في الجزائر في غاية التعقيد، فالبرغم من وضوح أهداف السياسة النقدية كما أقرها قانون النقد و القرض و التعديلات اللاحقة عليه، فإنه لا يمكن للسياسة النقدية تجاهل فائض السيولة الهيكلي الذي ميز الاقتصاد الوطني خلال الفترة **2000-2014** بحدوث ضغوط تضخمية بهدف استقرار الاقتصاد، وإن كان عزل آثار هذا الفائض النقدي الضخم على بقية القطاعات الاقتصادية ممكن في الوقت الراهن لكن لن يدوم، لأن أسباب هذا الفائض متعلق بالخلل الهيكلي للاقتصاد ككل و المتمثل في الاعتماد على قطاع واحد و هو المحروقات، فربح النفط هو السبب الرئيسي في فائض السيولة، فاستمرار هذا الوضع سيزيد من تعقيدات التضخم و عدم الإنتاجية و الاعتماد المفرط على الخارج (سعر برميل النفط)، ومنه فإنه من غير المعقول التحويل على السياسة النقدية في حل هذه الاختلالات، بل المطلوب التنسيق بينها و بين السياسات الاقتصادية الأخرى من أجل تنويع الاقتصاد و التقليل من التبعية للخارج سواء في مجال التصدير أو الاستيراد.

## المبحث الثاني: مكونات الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر، 1990-

(2014)

تعتبر دراسة عرض النقود أمرا مهما وربما ضروريا لما له من انعكاسات على الاقتصاد بشكل عام، ولذلك نجد انه هي مختلف الدول تولى السلطات النقدية أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية وهو ما يستدعي أن تتبع السلطات النقدية عرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه (زيادة حجمه أو تقليله) في الاقتصاد الوطني' لان الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد هي ناتج لتداخل عدة قرارات وسلوكيات الوحدات الاقتصادية في المجتمع أو ليست نتاج قرارات وسياسات السلاطة النقدية وحدها، فالسلطة النقدية تقوم بتحديد حجم القاعدة النقدية المتمثلة في النقود القانونية من الأوراق والقطع النقدية ، بينما تقوم البنوك التجارية بخلق نقود الودائع المختلفة ، أما الطرف الأخر في عملية النمو المتزايد في العرض النقدي ، فيتمثل في سلوك الجمهور الذي يقوم بتوظيف أصوله النقدية بين الخيارات المتاحة له من السيولة للمعلومات اليومية والودائع الجارية ، وودائع التوفير، وودائع الاستثمار هذه الخيارات المتاحة لجمهور المتعامين الاقتصاديين نابغة أساسا من حجم أو مستوى النشاط الاقتصادي للبلد الذي يتطلب فعل هذا القدر أو داك من حجم عرض النقود المتداولة في الاقتصاد بمختلف أجزائه أو ومكوناته.

### المطلب الأول: مسار العرض النقدي في الجزائر من 1990-2014.

تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90/10 بارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والظروف العالمية التي أثرت على سياسة عرض النقود وفيما يلي تحليلات لتطوير عرض النقود لهذه الفترة.

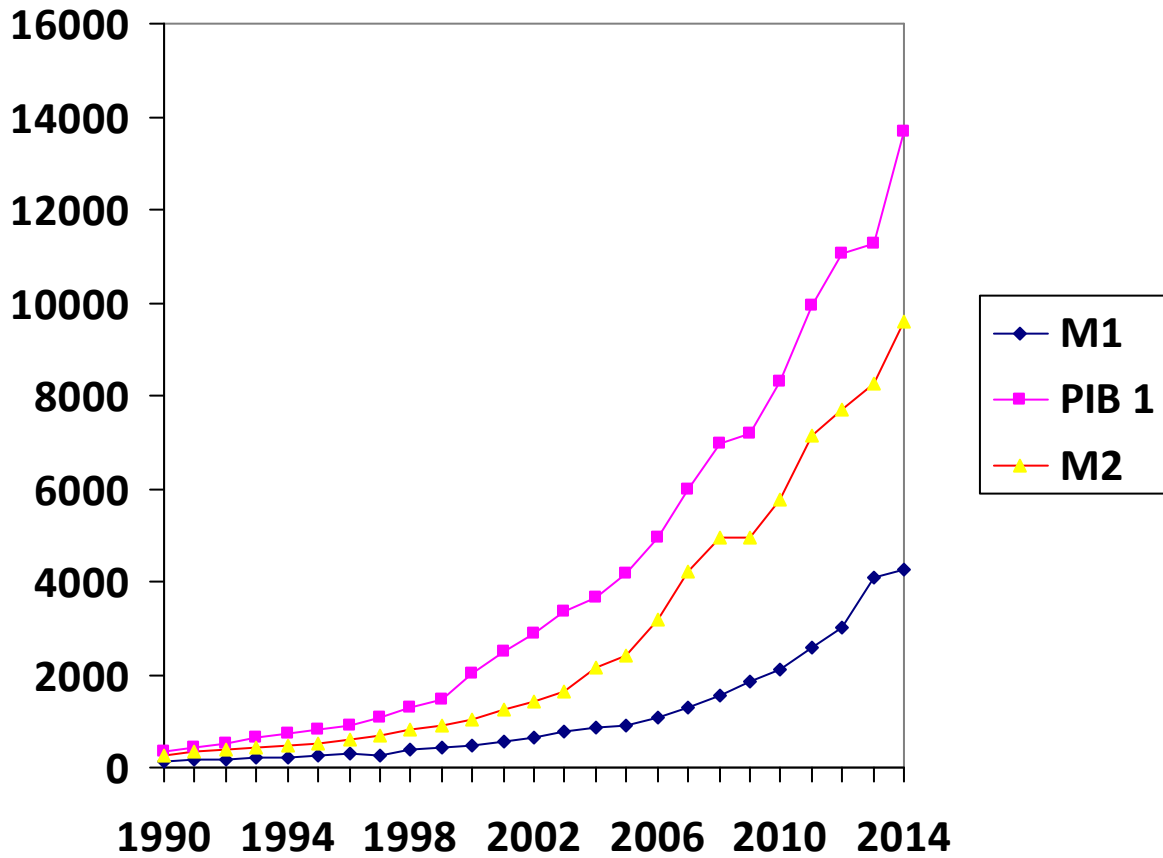
### جدول 4 : تطور الكتلة النقدية 1990-2014

سرعة تداول النقود PIB/ M2	سيولة الاقتصاد M2/PI B	الناتج الوطني	الكتلة النقدية M2	أشبهه النقود	النقود M1	الودائع تحت الطلب	النقود القانونية	
1.62	61.6	556	343	72.92	271.04	136.14	134.9	1990
2.12	47	884	416.0	90.27	325.93	168.73	157.2	1991
2.01	49.4	1045	519.9	14618	370.37	184.9	185.4	1992
1.85	54	1161.7	627.42	180.52	448.58	236.58	212.0	1993
2.03	49.1	1473.4	723.51	247.68	477.14	252.84	224.3	1994
2.45	40.7	1966	799.6	280.5	521.6	269.3	252.3	1995
2.72	36.6	2494.6	915.1	326	591.7	298.2	293.5	1996
2.5	39.9	2716.4	1085.5	409.9	675.6	333.9	341.7	1997
2.15	46.3	2781.6	1287.9	474.2	813.7	422.9	390.8	1998
2.17	46.0	3187.0	1463.4	577.9	885.5	446.0	439.5	1999
2.48	49.04	4123.5	2022.5	974.35	1048.1	563.7	484.52	2000
1.72	58.1	4257.0	2473.5	1235.0	1238.5	661.3	577.15	2001
1.56	63.88	4541.9	2301.53	1485.2	1416.3	751.6	664.68	2002
1.57	63.68	5266.82	3354.42	1724.02	1630.3	849.0	781.4	2003
1.64	63.68	6127.5	3644.3	1577.5	2160.6	1291.3	874.34	2004
1.56	55.00	7564.6	4157.6	1636.2	2421.4	1516.5	921.0	2005
1.7	58.00	8512.2	4933.7	1766.1	3167.6	2096.4	1081.4	2006
1.37	63.7	9408.3	5994.6	1761	4233.6	2949.1	1284.5	2007
1.59	63.00	11042.8	6955.9	1991	4964.9	3424.9	1540	2008
1.4	71.5	10034.3	7173.1	2228.9	4944.2	3114.8	1829.6	2009
1.46	68.7	12049.5	8280.7	2524.3	5756.4	3657.8	2098.6	2010
1.45	69.0	14384.8	9929.2	2787.5	7141.7	4570.2	2571.5	2011
1.46	68.48	16160	11067.6	3329.8	7681.86	4776.3	2997.2	2012

1.48	67.57	16679.2	11258.9	3684.81	8249.8	4687.2	4103.45	2013
1.25	79.41	17235.6	13686	4083.7	9603.0	5340.9	4262.10	2014

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر 1990-2014.

### شكل رقم 18: تطور الكتلة النقدية $M_1, M_2, M_3$ من سنة 1990-2014





لقد عملت الجزائر على تحقيق تنمية اقتصادية على نمط التسيير المركزي , و ذلك عن طريق تمويل برنامج الإستثمارات بالاعتماد على القروض المصرفية , بالإضافة إلى الإصدار النقدي , الشيء الذي أدى إلى دفع معدل التضخم بالإضافة إلى إحداث خلل في توازن الحساب الخارجي مع الإشارة إلى وجود إختلالات بتدفقات الائتمان و الاستثمار و عدم التوازن بين الكتلة النقدية الضخمة و عجز القطاعات الاقتصادية و ضعف إنتاجيتها .

أما بعد مرحلة الإصلاح فقد استعاد البنك المركزي دوره و أصبح في قمة النظام النقدي كما أنه أصبح المسؤول الأول ضبط العرض النقدي في الاقتصاد ، كما تم تحسين أدوات السياسة النقدية و ذلك بإدخال أداة الاحتياطي القانوني , و ذلك بقية تنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية عن طريق إعادة الخصم للبنوك التجارية من طرف البنك المركزي , إلى جانب استخدام وسيلة أرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية و سنحاول من خلال الجدول السابق دراسة تطور الوضعية النقدية في الجزائر من سنة 1990 إلى 2014.

نلاحظ من الجدول أن الكتلة النقدية  $M_2$  عرفت ارتفاعا محسوما وذلك انطلاقا من سنة 1990 وذلك راجع أساسا إلى ارتفاع الاحتفاظ بالنقود المتداول ، والودائع الجارية لدى المؤسسات المصرفية وغير المصرفية بحيث انه كانت تسجل كل سنة نسبة من الارتفاعات المتعلقة بالموجودات النقدية  $M_1$  غي الاقتصاد أما ارتفاع الاحتفاظ بالنقود المتداولة فيرجع تفسيره إلى الإصلاحات المتعلقة برنامج التعديل الهيكلي (1993.1994) وكذلك برنامج الإنعاش الاقتصادي (1995-1998) والذي نتج عنه انخفاض نسبة النقود الانتمائية وذلك انطلاقا من سنة 1990 حيث كانت تقدر نسبتها بـ 39.3% من مجموع الكتلة النقدية إلى أن وصلت 23.95 % سنة 2000.

كما أن نسبة النقود عرفت هي كذلك ارتفاع محسوسا انطلاقا من نسبة 1990 أين كانت تقدر نسبتها بـ 21 % من مجموعة الكتلة النقدية ، لتصل في سنة 2000 إلى ما نسبتها

**37.57%** من مجموع الكتلة النقدية وهي أعلى نسبة في هذه المرحلة مقارنة بالنقود الكتابية التي بلغت ما نسبة **33.17%** من مجموع الكتلة النقدية والنقود القانونية التي بلغت ما نسبته **29.3%** من مجموع الكتلة النقدية ، وهذا راجع أساسا كما سبق وأن اشرنا تأثير الإصلاحات المصرفية على سلوك المدخرين ، بالإضافة إلى السياسة النقدية الصارمة التي أدت امتصاص الفائض النقدي خارج الجهاز المصرفي وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى معظم عمليات التبادل التي تتم بين الأفراد والمؤسسات أصبحت تتم عن طريق الجهاز المصرفي ، والسبب يعود إلى عمالات التطهير المالي النقدي التي قامت بها السلطات عند امتصاص السيولة الفائضة من التداول.

في فترة **2000م-2002م** خلال هذه المدة ونتيجة التزام السلطات الجزائرية بنود الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي فقد انخفض نمو الكتلة النقدية إلى **13%** سنة **2000** مقابل **14.9%** سنة **1998** نتيجة إتباع سياسة التقشف الصارمة، إضافة إلى خفض عجز الميزانية وتجميد أجور العمال ، وتقليص حجم الإنفاق العام.

أما سنة **2001** فقد شهدت أعلى نسبة نمو كتلة النقدية **M<sub>2</sub>** فقد قدرت نسبة نمو الكتلة النقدية بـ **23.3%** أي أن الكتلة النقدية قد زادت بمقدار **414.3** مليار دينار في ظرف سنة واحدة ، ولعل سبب هذه الزيادة في الكتلة النقدية في سنة **2001** يعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي اقراها رئيس الجمهورية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج تنمية الجنوب ، ما أدى إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية بنسبة **M<sub>2</sub>** إلى **2071.8** مليار دج مقابل **1659.3** مليار دج سنة **2000م** أي نمو الكتلة النقدية بنسبة **24.9%** ويرجع ذلك :

\* زيادة الأرصدة النقدية الخارجية.

\* انطلاق تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في ابريل 2001م الذي رصد له حوالي 520 مليار دج من سنة 2001 إلى سنة 2004 م.

\* ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد إلى 68% سنة 2001 م الذي رصد له حوالي 520 أي ببلغ يقدر 107.72 مليار دج موزعة إلى 73.98 مليار دج قروض للقطاع العام و 33.72 مليار دج قروض للقطاع الخاص بينما كانت لا تتجاوز 30% سنة 1993م أي ببلغ 22.02 مليار دج موزعة إلى 12 مليار دج للقطاع العام و 7.712 مليار دج للقطاع الخاص.

الفترة الممتدة من 2005 إلى 2007 م زاد نمو العرض النقدي حسب ما أكدته بنك الجزائر<sup>1</sup>، حيث أكد أن تدفقات النقد القانوني (الأوراق و القطع النقدية بلغ حوالي 200 مليار دج سنة 2007 مقابل 161.8 مليار سنة 2006 أي ما يعادل نمو يفوق 400% من تدفقات النقد القانوني بين 2005 و 2007م، ومن جانب آخر أوضح بنك الجزائر أن قيمة مخزون النقد القانوني المتداول خارج بنك الجزائر بلغ 1242.16 مليار دج خلال شهر سبتمبر 2007 مقابل 1092.1 مليار دج مع نهاية شهر ديسمبر 2006م، مما يكشف عن تزايد الكتلة النقدية و السيولة النقدية لدى البنوك و المصارف، و قد أرجع بنك الجزائر هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة في جانب النقود القانونية إلى<sup>2</sup>:

✓ تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005.2006 و لم تعد إلى المسالك البنكية.

✓ تباطؤ سرعة النقود القانونية حيث تراوحت بين 1.6 و 1.3، كما أنه يبرز فرضية الاكتناز المتزايد للأوراق النقدية، و تداولها خارج المسالك البنكية.

<sup>1</sup> منشور البنك المركزي <http://www.banqueofalgerie.dz> 07/04/2014

<sup>2</sup> بنك الجزائر يجرى تقسيما لحركة النقد متاح <http://www.entv.dz/or/index.php> 22/04/2014.

✓ تنامي السوق الموازية و تهريب العملة الوطنية و عمليات تبيض الأموال.  
هذا و أوضح بنك الجزائر "أنه أمام تزايد حجم السحوبات النقدية و ضعف المداخيل من الأوراق النقدية سيما من يريد الجزائر، إذ سجلت الحركة النقدية ضخما من الأوراق النقدية الجديدة بقيمة **154.638** مليار دج للأشهر الأولى من سنة **2007**<sup>1</sup> و من سنة **2007** إلى سنة **2010**، عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل تغير عرض النقود<sup>2</sup>، حيث بلغ معدل النمو **M<sub>2</sub>** أدنى مستوى له على مدار تطور عرض النقود في الجزائر سنة **2009** بمبلغ **7173.1** مليار دج، و بمعدل نمو **3.2%** عند سنة **2008** و ذلك لسببين رئيسيين السبب الأول و كما أشار إليه بنك الجزائر هو التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية و انخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية إلى **6.23%** سنة **2009** مقارنة بـ **38.18%** سنة **2008**، أما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت من **3424.9** مليار دج سنة **2008** إلى **3114.8** مليار دينار سنة **2009** أي انخفاض بمعدل **9.05%** و هو ما أثر سلبا على قدرة البنوك على خلق الائتمان (أشباه النقود)، ليبدأ بعد ذلك من سنة **2010** العرض النقدي في النمو و الزيادة نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية و استقرار الأزمة المالية في أمريكا و ارتفاع أسعار المحروقات و التي ارتفعت معها صافي الأصول الخارجية، ليبلغ معدل نمو العرض النقدي في نهاية سنة **2010** نسبة **15.4%** بعدما كان **3.2%** سنة **2009**، أي بمبلغ قدره **8280.7** مليار دينار مقابل **7173.1** مليار دينار سنة **2009**، كما تغيرت الودائع تحت الطلب و أشباه النقود بمعدل نمو بلغ على التوالي: **17.43%** و **13.25%** بعدما كان الأول سالب و الثاني منخفض .

<sup>1</sup> [http :www.bilad –maktobb log.com](http://www.bilad-maktobb-log.com)

<sup>2</sup> Banque d'algerie, évolution économique et monetaive, Rapport 2013.p<sup>145</sup>.

-أما السنوات الأخيرة **2011-2014** فيلاحظ نمو حجم العرض النقدي، ونجد مصدر هذا النمو في تحسن أو ارتفاع حجم الودائع بنوعيتها تحت الطلب و لأجل لدى البنوك و هو ما ساهم في خلق الائتمان الذي شكل نسبة **74.10%** من العرض النقدي في الاقتصاد والذي بلغ **9929.2** مليار دج و بزيادة فاقت **1648.5** مليار عن سنة **2010** بينما تراجع معدل نمو العرض النقدي خلال سنة **2012** إذ بلغ مستوى العرض النقدي مبلغ **11067.6** مليار دج، و قد أرجع محافظ بنك الجزائر ذلك إلى التأثير بالأزمة الأوربية و انخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: سيولة الاقتصاد و سرعة تداول النقود.

إذا ما نمت مقارنة الكتلة النقدية بالنتائج المحلي الخام **PIB** للحصول على معدل سيولة الاقتصاد الذي يمثل نسبة الالتزامات السائلة إلى **PIB** و سرعة تداول (حركية) النقود في الاقتصاد الوطني نلاحظ من خلال الجدول رقم 4 لملاحظات التالية:

-ارتفاع معدل سيولة الاقتصاد الناتج عن عدة عوامل أهمها الشروع بعد قانون النقد و القرض سنة **1990** في تطهير المؤسسات العمومية، ما أدى إلى تراكم تكاليف بلغت **1740** مليار دج إلى غاية نهاية **2004م**، و هذا التراكم ناتج عن عدة عمليات متعاقبة أنجزت منذ **1990م**، و من سنة **1990** إلى سنة **1997** تم توفير جزء من تمويل التطهير المالي بفضل إنشاء صندوق للتطهير مما أدى إلى انخفاض في معدل السيولة لسنة **1996.1997** نسبة **36.6%** و **39.9%** على التوالي، و كذلك قيام الخزينة بشراء الديون المنزلية على المؤسسات لدى البنوك بواسطة إصدار سندات لفائدة هذه البنوك نسبة **6%** لمدة **20** سنة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد لكسائي - التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر، مارس 2013.

<sup>2</sup> المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي سنة 2004، ص 28.29

- ومن أسباب ارتفاع معدل سيولة الاقتصاد في سنة **2000**م الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تطلب ضخ أموال جديدة في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل عمليات التنمية، حيث لم تنخفض سيولة الاقتصاد عن مستوى **55** لسنة **2005** و بقي متوسط سيولة الاقتصاد (**2000-2014**) يتجاوز نسبة **60%**.

- هذا الارتفاع في معدل سيولة الاقتصاد ذو دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية، وكذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة و التي تتطلب مبالغ و تعاملات مالية كبيرة، واستمرار نمو الإنتاج النقدي و هو ما يظهر في السنوات الخمس الأخيرة أين بلغت سيولة الاقتصاد نسبة **79.41** سنة **2014**.

- أما فيما يتعلق بسرعة تداول النقود التي ما تزال منخفضة خلال هذه الفترة و هذا بسبب ظاهرة الاكتناز و تسرب الأموال إلى السوق الموازية مما أثر على تداول النقود في الاقتصاد الرسمي<sup>1</sup>، حيث لم نتجاوز **2.72%** منذ **1990** و ما نلاحظه من سنة **2009** إلى سنة **2014** أن سرعة تداول النقود لم تتجاوز **1.5** لهذه السنوات، رغم قيام السلطات النقدية بكل الإجراءات لجذب الأموال المكتنزة و إرجاعها إلى الدورة المصرفية.

- و ما يمكن ملاحظته عموما في نسبة العرض النقدي في الاقتصاد الوطني هو أن في مكوناته تظهر بوضوح الحصة التي تحتلها النقود الائتمانية أو بعبارة أخرى العملة خارج الجهاز المصرفي خلال هذه الفترة مقارنة مع النقود الكتابية حيث قدرت نسبة النقود الائتمانية بالنسبة للكتلة النقدية بـ **39.3%** سنة **1990** لتتخفض **22.2%** سنة **2005** و **2006** و تدل هذه الحالة بكل وضوح على دور السلطات النقدية على تقليص التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي و تشجيع استعمال النقود الكتابية.

<sup>1</sup> مذكرة اعلامية حول تطور النقدي الائتماني، منشور البنك المركزي، مرجع سابق.ص26

**المطلب الثالث : تطور مقابلات الكتلة النقدية.**

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مجموع الأصول و الديون التي تقابلها عملية إصدار و خلق النقود من طرف البنك المركزي و البنوك التجارية، هذه المقابلات هي صافي الأصول الخارجية و القروض الموجهة للاقتصاد، و القروض للخزينة.

و سنحاول من خلال الجدول التالي توضيح تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2014).

**الجدول رقم 5: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر 1990-2014.**

الوحدة : مليار دج

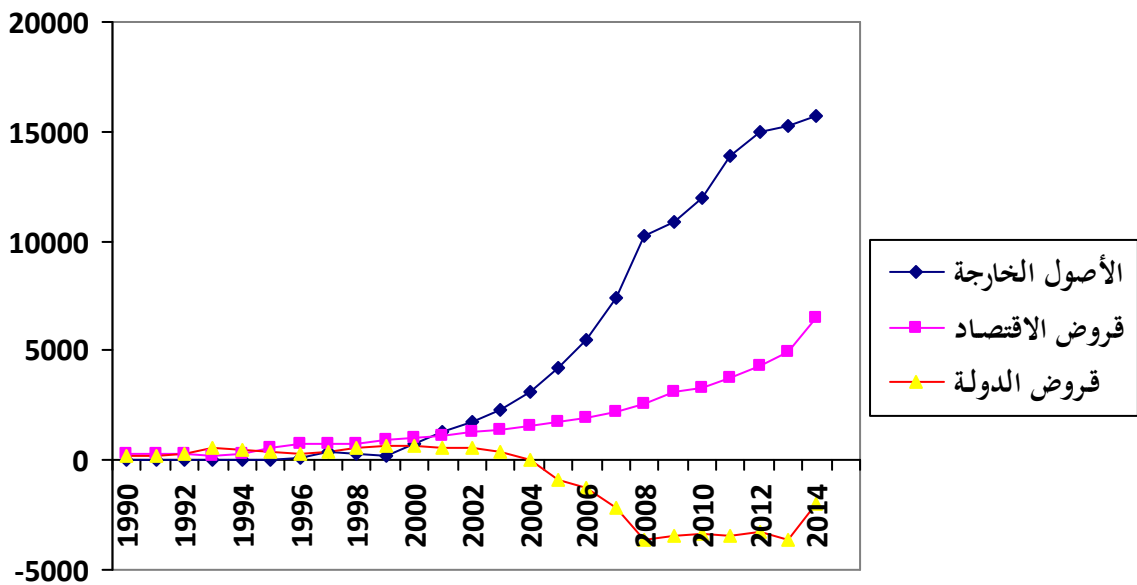
صافي الأصول خارجية	قروض للحكومة	قروض للاقتصاد	
6.535	167.044	246.978	1990
24.284	159.904	325.847	1991
22.641	300.576	335.500	1992
19.618	527.83	226.246	1993
60.399	468.5	3.5.8	1994
26.27	401.6	565.6	1995
133.949	280.5	776.8	1996
350.309	422.3	731.1	1997
280.71	542.3	731	1998
174.5	635.9	966.3	1999
775.9	677.5	993.7	2000
1310.8	569.7	1078.4	2001
1755.7	578.6	1266.8	2002
2342.6		1380.2	2003

3119.2	423.4	1535	2004
4179.7	-20.6	1779.8	2005
5515	-933.2	1905.4	2006
7415.5	-1304.1	2205.2	2007
10246.9	-2193.1	2615.5	2008
10885.7	-3627.3	3086.5	2009
11996.5	-3488.9	3268.1	2010
13922.41	-3392.9	3726.51	2011
14940.4	-3406.6	4297.46	2012
15241.24	-3289.7	4902.5	2013
15734.5	-3600.9	6504.6	2014
	-2015.2		

المصدر: الحسابات من إعداد الطالب اعتمادا علي.

بنك الجزائر التقاربي من 2006-2014 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.

الشكل رقم 19: التمثيل البياني لتطور مقابلات الكتلة النقدية.





## 1. صافي الأصول الخارجية:

تشمل الأصول الخارجية مجموعة وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من ذهب و عملات أجنبية، أما تطورها في الاقتصاد الوطني فكان مرتبطا أساسا بالصادرات من البترول لذلك نلاحظ أنه كلما ارتفعت أسعار النفط ترتفع معها الأصول الخارجية والعكس صحيح.

فقد كان مقدار هذه الأصول سنة **1980** لا يتعدى **16.5** مليار دج ثم أنه شهد تدهورا ملحوظا في سنة **1986**م بسبب الأزمة البترولية و استمرت حتى سنة **1994**م، أين سجل ارتفاعا بلغ **60.4** مليار دج، ثم انخفض سنتي **1998** و **1999** بنسبة **-17.4%** و **37.8%** على التوالي، وكان سبب ذلك دائما انخفاض أسعار البترول، لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا بل عاود الارتفاع سنة **2000**م بـ **4.45** مرة عن سنة **1990**م (في ظرف سنة واحدة) ونتيجة الارتفاع المستمر لأسعار النفط و ارتباط عائدات الجزائر الخارجية به فقد شهدت الأصول الخارجية تسجيل معدلات نمو ايجابية في صافي الأصول الخارجية، حيث بلغت **2342.6** و **3119.2** مليار دج في **2003** و **2004** على التوالي<sup>1</sup>.

و في السنوات التالية عرفت نمو مستمرا بمعدل تقريبي ثابت في مستوى **33%** و بمبلغ **5515.05** و **7402.64** مليار دج سنتي **2007**، **2006** على التوالي بينما كانت أدنى نسبة نمو لهذه الأصول بعد سنة **2000** هي **6.23%** سنة **2009** و **7.31** سنة **2012** و كان ذلك نتيجة الأزمة المالية التي شهدتها كل من الو.م.أ و أوروبا التي رافقهما انخفاض على الطلب على المحروقات و كذلك انخفاض قيمة الدولار<sup>2</sup>، و مازالت هذه الوضعية في السنوات **2013**، **2014** و ذلك نتيجة تراجع أسعار النفط مما أدى في احتياطات الصرف للجزائر و هذا أدى إلى انخفاض في الأصول الخارجية.

<sup>1</sup> بنك الجزائر - التقرير السنوي 2013 ( التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر. ص 56، 55.

## 2. القروض المقدمة للاقتصاد:

القروض المقدمة للاقتصاد هي القروض الممنوحة من الجهاز للأعوان الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم، و تمثل نوعين من القروض هما:

✓ القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتها من السيولة النقدية، في إطار عمليات الاقتراض منه و سياسة إعادة الخصم.

✓ القروض المقدمة من طرف بنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين باستعمال الشيكات .

أما فيما يخص تطور القروض المقدمة للاقتصاد فقد شهدت نموا مستمرا حيث كانت سنة **1993** تقدر بـ **226.246** مليار دج و ذلك راجع أساسا إلى الأوضاع الاقتصادية الحرجة التي عاشتها الجزائر في تلك المرحلة، و لكن مع تحسن الأوضاع الأمنية و الاقتصادية عادت هذه القروض لترتفع لتصل في نهاية سنة **2014** إلى **6504.6** مليار دج و هو ما يؤثر على الطلب المتزايد على القروض المصرفية، إضافة إلى التسهيلات الائتمانية التي اعتمدها بعض البنوك، سواء لتمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أو لتمويل الإنفاق العائلي خاصة في مجال العقار و السيارات.

و قدرت معدلات نمو القروض المقدمة للاقتصاد في المتوسط بـ **12.93%** خلال الفترة **2001-2008** مسجلا ارتفاعا قدر بـ **1537.1** مليار دج لتميل في السنوات الأخيرة إلى نوع من الاستقرار حيث سجل معدل نمو **18%** سنتي **2008** و **2009** ثم انخفض إلى **15%** سنوات **2011-2014** م.

## 3. القروض المقدمة للحكومة (الخزينة):

تتمثل قروض الخزينة في التسبيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخزينة العامة، الاكتساب في سندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية و حتى الأشخاص، ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة و التي منها الحسابات البريدية.

و قد عرفت قروض الخزينة ارتفاعا و انخفاضاً تماشياً مع منهج التمويل و السياسات المتبعة من فترة إلى أخرى، و يرجوع إلى الجدول نلاحظ وجود مرحلتين مرحلة ممتدة من سنة **1990-2003** حيث كانت تتسم هذه المرحلة بقروض مرتفعة متجهة نحو الخزينة و في هذه المرحلة عرفت الفترة الممتدة **1990-1991** رجوعاً معتبراً في تمويل الخزينة العمومية للاستثمارات المخططة و هذا نتيجة لتطبيق الصارم لسلطات القوانين الجديدة **10/90** بالإضافة إلى تخلي الدولة عن التمويل من خلال الإصدار النقدي، و ابتداء من سنة **1993** ارتفعت هذه القروض بنسبة **75%** عن سنة **1990** و يرجع ذلك إلى تحويل الدين المصرفي على المؤسسات العمومية إلى سندات حكومية كجزء من برنامج إعادة الهيكلة، ثم بعد ذلك تلاها انخفاض شديد سنة **1996** بمبلغ **280.5** مليار دج و ذلك لأن الخزينة سجلت فائض قدر بـ **343** مليار دينار جزائري نتيجة الإيرادات من الجباية البترولية<sup>1</sup>، أما من سنة **1997** إلى **1999** ارتفعت من جديد و ذلك بسبب عدة عوامل تتمثل في انخفاض الاحتياطات من العملات الصعبة بالإضافة إلى انخفاض سعر الصرف و أسعار النفط، مما أدى إلى عجز الخزينة العمومية، حيث قامت هذه الأخيرة باستعمال موارد إعادة الجدولة التي بعثت في بنك الجزائر في شكل تسبيقات للخزينة.

و مع تحسن الأوضاع الاقتصادية من سنة **2000** إلى **2014** عرفت معدلات نمو سالبة (باستثناء سنة **2002** أين كانت نسبة النمو موجبة بنسبة **1.67%**، أما قيمتها فقد

<sup>1</sup> شهرزاد نشاشدة، الانتقال إلى الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية، ملكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2012، ص 72.

أصبحت سالبة في المرحلة الثانية الممتدة من **2004-2014** و هذا ناتج عن الوضعية النقدية للخزينة في هذه السنوات حيث حققت فوائض معتبرة أدت إلى التخلي عن الاقتراض، ومن سنة **2009** إلى غاية **2014** نلاحظ معدلات نمو منخفضة و مستقرة نوعا ما لم تتجاوز **-3.8%** و ذلك نتيجة الدور الذي تلعبه الخزينة العمومية في عمليات تمويل بعض السلع الاستهلاكية و القروض الممنوحة للشباب في إطار توفير مناصب الشغل<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

#### (1990-2014)

عرفت المرحلة التي امتدت من **1990** إلى **2014** تغيرات مؤسساتية و هيكلية على مستويات عدة و ذلك نتيجة الإصلاحات الموسعة التي أبرمتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة مع صندوق النقد الدولي بغية تعميق الإصلاحات التي انطلقت في بداية **1986**، أو بالإصلاحات غير المدعومة و التي قامت بها لهدف التخفيف من أثر المديونية الخارجية، و توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية بغية العودة إلى التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال التحكم في

<sup>1</sup> بنك الجزائر التقويم السنوي 2014 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، ص 186.

الكتلة النقدية و استقرار الأسعار، وكذلك التحكم في أسعار الصرف، ورفع احتياطات الدولة من الصرف الأجنبي لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و قد سعت السلطات النقدية في الجزائر إلى محاولة القضاء على الاختلالات الاقتصادية والسعي إلى إعادة الاستقرار للاقتصاد و الرفع من معدلات النمو. و سوف نتناول في هذا المبحث دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014 مع التركيز على بعض المراحل المهمة منها.

### المطلب الأول: استقرار الأسعار و محاربة التضخم.

يعتبر التضخم مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار، فأسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل إن أسبابه هيكلية ومؤسسته كذلك، حيث أنه ومع إصدار قانون النقد و القرض ودخوله حيز التطبيق ابتداء من سنة 1990 بدا اعتبار الأسعار متغيراً أساسياً في الاقتصاد وذلك بإتباع أسلوب التحرير التدريجي لتضخم مكبوت.

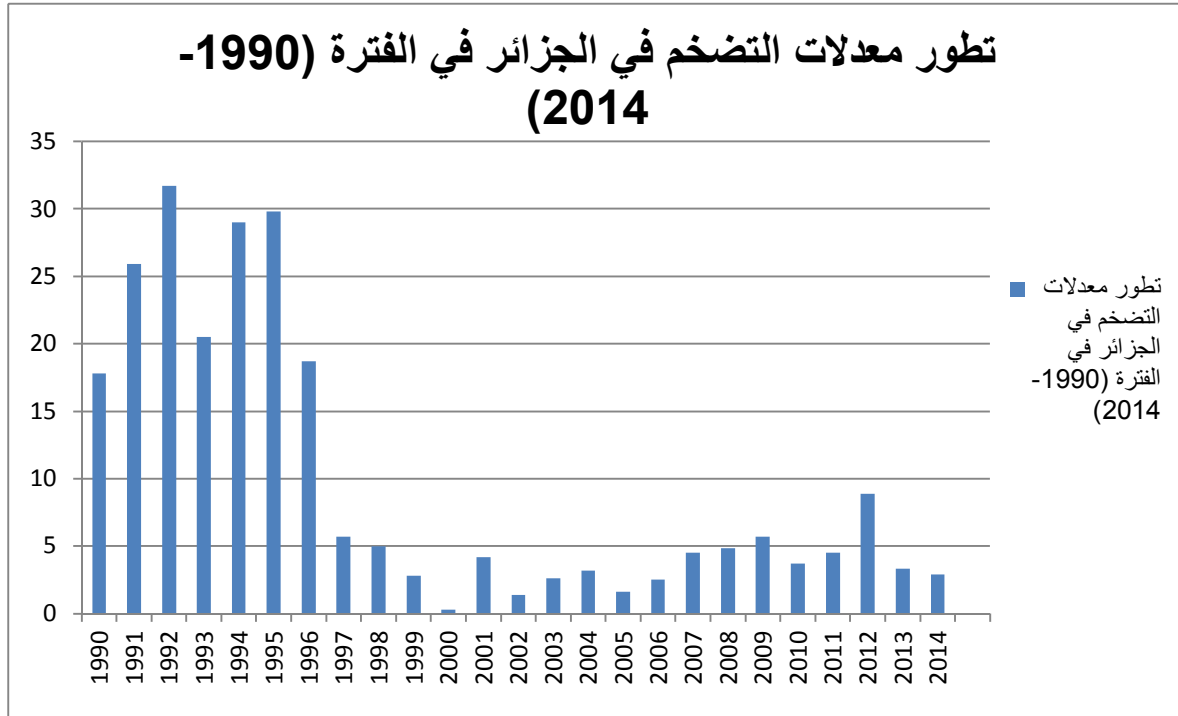
و الجدول أدناه يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (1990-2014)

جدول رقم 6: تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (1990-2014)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل التضخم	17.8	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5	2.8	0.3	4.2	1.4	2.6
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014			
معدل التضخم	3.6	1.6	2.5	4.5	4.86	5.73	3.91	4.52	8.89	3.3	2.9			

المصدر: تقارير بنك الجزائر 1993-1998-2008-2013

## الشكل: 20



يتضح من الجدول أعلاه أن معدل التضخم عرف ارتفاعا مطردا خلال السنوات الثلاث الأولى من الدراسة حيث بلغ أقصى حد له في نهاية سنة **1992** و ذلك بنسبة قدرت بـ **31.7%** حيث يرجع ذلك لعدة أسباب منها ما هو متعلق بالإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج الاستعداد الانتمائي الأول و الثاني، بالإضافة إلى أن السلطات أقدمت في بداية هذه المرحلة على تخفيض العملة الوطنية التي أدت إلى تزايد معدلات التضخم إضافة إلى ارتفاع تكلفة الواردات و تكلفة خدمة الديون الخارجية ما نتج عنه ارتفاع في عجز الميزانية حيث تم تمويل هذا العجز من خلال الإصدار النقدي ما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم، كما أن هناك العديد من الإجراءات التي طبقت من وقت لآخر للحد من التضخم و نخص بالذكر الرفع من معدل إعادة الخصم من **10%** سنة **1990** إلى

**15%** سنة **1994** و ذلك بغية التقليل من القروض المقدمة من البنوك التجارية نظرا لارتفاع تكلفة التمويل، إلا أن هذه السياسة لم تكن ذات فعالية كبيرة حيث لم تخفض من معدلات التضخم بشكل كبير.

كما أن معدل التضخم عاود الارتفاع خلال سنتي **1994** و **1995** حيث بلغ **29%** و **29.8%** على التوالي و يرجع ذلك بالخصوص إلى الإجراءات التي طبقتها السلطات النقدية و على رأسها تخفيض قيمة الدينار بنسبة **40.71%**<sup>1</sup>.

أما خلال الفترة (**1996-2000**) فقد شاهدت معدلات التضخم انخفاضا كبيرا حيث انتقلت سنة **1996** من **18.7%** إلى **0.3%** سنة **2000**، حيث يعتبر هذا الانخفاض قياسيا مقارنة بالسنوات السابقة، و يرجع ذلك إلى عدة أسباب و التي من بينها إرادة الحكومة في مواجهة التضخم بالاعتماد على برنامج التعديل الهيكلي إضافة إلى تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة، و بالإضافة إلى اعتماد آليات السوق و تحرير الأسعار حيث بقي أقل من **15%** فقط من المواد المكونة لمؤشر أسعار الاستهلاك خاضعة لنظام التوجيه بداية من **1996**، و بالإضافة إلى هذه الإجراءات نذكر كذلك ما قامت به السلطات النقدية من خلال لجوئها إلى الأدوات الغير المباشرة ما يفسر رفع معدلات الفائدة ابتداء من سنة **1993**، بالإضافة إلى فرض احتياطي إجباري يطلق على مجموعة الودائع بالعملة الوطنية مهما كانت طبيعتها.

و في سنة **2001** عاد معدل التضخم ليرتفع مرة أخرى حيث بلغ نسبة **4.2%** و يرجع ذلك إلى نمو الكتلة النقدية نتيجة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (**2001-2004**).

<sup>1</sup> صالح تومي، المؤشرات السابقة و الموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر، مجلة علوم الاقتصادية و التجارة، جامعة الجزائر، العدد الثالث، ص 17.

كما أنه بين (2002-2006) عرف معدل التضخم انخفاضا نسبيا مقارنة بسنوات الأخرى و ذلك راجع أساسا إلى الصرامة في تطبيق السياسة النقدية بخفض معدل نمو الكتلة النقدية و الرفع من الاحتياطي الإجباري من 4.5% سنة 2002 إلى 6.5% سنة 2006، ثم ارتفع معدل التضخم بعد ذلك حيث تراوح ما بين 3.91% إلى أن بلغ 8.89% سنة 2012 ويرجع ذلك إلى ارتفاع التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع في أسعار المواد الأولية و خاصة منها المواد الغذائية، وكذلك انخفاض قيمة الدينار و في سنتين 2013 و 2014 انخفض معدل التضخم 3.3 و 2.9 على التوالي و هذا راجع إلى السياسة التقشفية التي قامت بها الحكومة و الخفض من الإنفاق الحكومي، وجذب الأموال الخارجة عن الجهاز المصرفي.

### المطلب الثاني : تحقيق النمو الاقتصادي.

اتسمت فترة الدراسة (1990-2014) بالعديد من التحولات الجذرية في الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، الأمر الذي نتج عنه خلق بيئة غير ملائمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية ملائمة، حيث أنه بدأ العمل بالسياسة النقدية مع مرحلة الاتفاقيات مبرمة مع صندوق النقد الدولي، و لقد أوضحت التجارب على أن تطبيق برامج هذا الأخير ينتج عنها آثار انكماشية في الأجل القصير، و ذلك من منطلق أن عمل السياسة النقدية عندما تكبح التضخم وتقلص من العجز المالي، يؤدي إلى انخفاض في القدرة الشرائية و البطالة بسبب تخفيض العملة الوطنية.

و الجدول أدناه يوضح معدلات النمو الاقتصادي لفترة الدراسة.

جدول 7: معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2014).

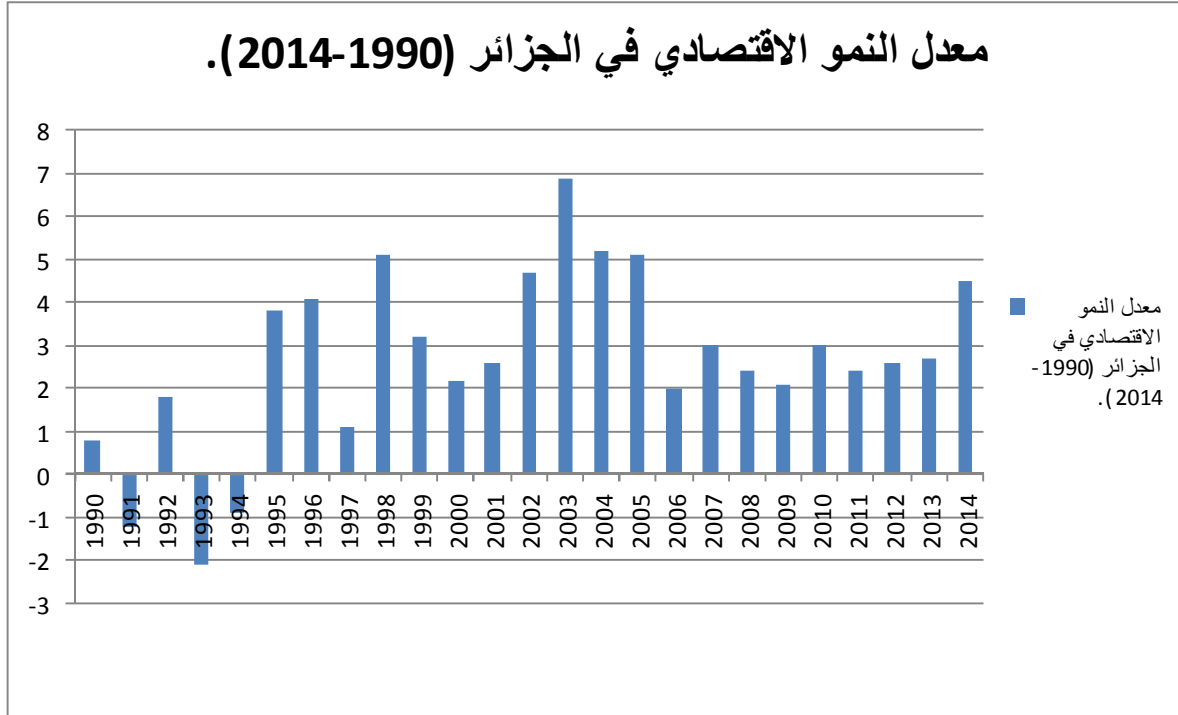
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل النمو %	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.2	2.6	4.7	6.9



السنوات	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
معدل النمو %	4.5	2.7	2.6	2.4	3	2.1	2.4	3	2	5.1	5.2

المصدر: مؤشرات البنك الدولي

الشكل: 21



بناء على معطيات الجدول أعلاه فإنه يمكن القول بأن معدلات النمو الاقتصادي عرفت تذبذبا في الخمس سنوات الأولى من الدراسة حيث أنها لم تعرف نمو موجبا إلا في سنة **1992** و هذا راجع إلى عدة مبررات تؤكد عدم إمكانية الوصول إلى معدلات نمو منتظمة خلال هذه السنوات، و ذلك أن منطلق النمو يأتي من زيادة الاستثمار و تحريك الطاقات الإنتاجية بشكل مستمر، و هذا يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق انتهاج سياسة نقدية توسعية، لكن بلوغ معدل التضخم أعلى مستويات له خلال هذه السنوات (نظر الجدول رقم **03**) استدعى تطبيق سياسة نقدية انكماشية أي تقليص حجم الطلب الكلي، كما أن

جهود الجهاز الإنتاجي و عدم مرونته من شأنه أن يجعل جانب العرض الكلي لا يستجيب بالوتيرة نفسها لزيادة الطلب الكلي الأمر الذي ينتج عنه حدوث التضخم في الاقتصاد. في حين أن معدل النمو ابتداء من سنة **1995** وصولاً إلى **2014** عرف تذبذباً مستمراً لكنه موجب، حيث بلغ متوسطه ما يقارب **3.525%** خلال الأربع سنوات التي استغرقتها برنامج التعديل الهيكلي و بالتالي فإن هذا البرنامج قد صحح المقاييس الأساسية للاقتصاد الكلي. و نلاحظ أنه من سنة **1990-2000** بلغ أكبر معدل نمو **5.1%** سنة **1998**، و ذلك راجع إلى انطلاق قطاع الصناعة في تلك السنة بالإضافة إلى الموسم الفلاحي استثنائي و الجيد آنذاك، كما عرفت الجزائر تحسن من الجانب الأمني و الاجتماعي.

كما سجلت الفترة (**2000-2005**) نمواً منتظماً للاقتصاد الذي ارتفع من **2.2%** سنة **2000** ليصل إلى **6.9%** سنة **2003** و يبقى في حدود **5%** إلى غاية سنة **2005**، و تعد هذه المرحلة الأقوى من حيث متوسط معدل النمو و يرجع السبب إلى تعافي أسعار البترول و ظهور الآثار الحقيقية لبرامج التعديل الهيكلي.

و تجدر الإشارة إلى أننا إذا بحثنا عن مصدر هذا النمو من سنة **2000-2014** فإننا نجد أنه مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بأسعار المحروقات التي عرفت ارتفاعاً ملحوظاً في هذه المرحلة، مما أدى إلى حدوث وضعية اقتصادية مميزة حيث ارتفعت إيرادات مما جعل فائض في ميزان المدفوعات، و شكل ذلك زيادة في احتياطات الأجنبية بالإضافة إلى القيام بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية.

### المطلب الثالث : هدف التشغيل .

تمر مكافحة البطالة عبر إنعاش الاستثمار و النمو، لذا فإن عدم تحقيق هذا الأخير ينعكس سلبا على هدف التشغيل، الأمر الذي يحمل السياسة النقدية انتكاسا كبيرا يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة.

و تجدر الإشارة إلى أن انتعاش الاستثمارات لا يمكن أن يتم إلا في إطار اقتصادي كلي يعطي بشكل كبير للآليات و المؤشرات الاقتصادية دورها لتحقيق الفعالية في دفع و حركية الموارد الضرورية لتحقيق تنمية مستدامة، و هذا يتطلب إعطاء الإصلاحات المالية و المصرفية أهمية كبيرة و ذلك وقف إنشاء سوق مالية قادرة على تعبئة الادخار الداخلي و توجيهه بفعالية نحو المستثمرين لخلق مناصب إضافية للشغل.

و الجدول أدناه يوضح تطور معدلات البطالة خلال فترة الدراسة:

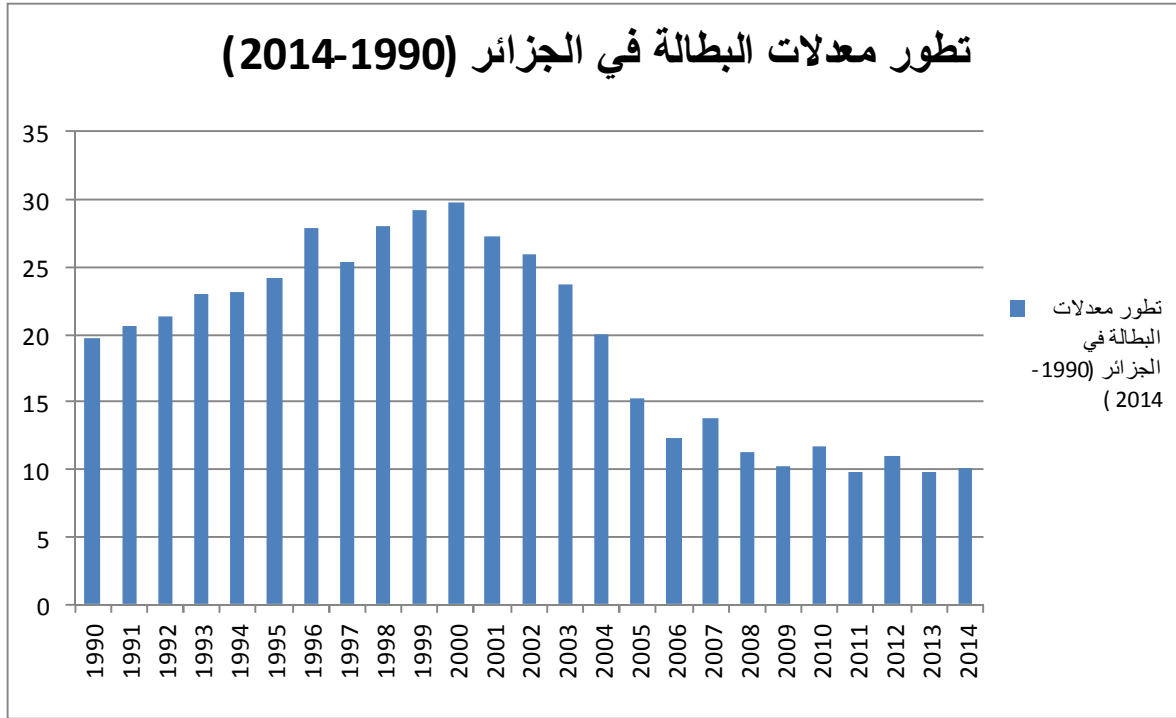
#### الجدول رقم 08: تطور معدلات البطالة في الجزائر (1990-2014)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل البطالة	19.8	20.6	21.35	23	23.2	24.2	27.9	25.4	28.04	29.25	29.8	27.3	25.9	23.7
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014			
معدل البطالة	20.1	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	11.4	9.97	11	9.8	10.1			

المصدر: مؤشرات البنك الدولي.

التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي للجزائر 2014".

الشكل: 22



من خلال تحليلنا للمعطيات الجدول أعلاه يتضح أن معدلات البطالة في الجزائر عرفت تزايد مطردا خلال الفترة (1990-2000) حيث بلغ معدل البطالة خلال بداية هذه المرحلة ما يقارب **19.8%** ليصل إلى أعلى مستوى نهاية سنة **2000** أين بلغت **29.8%**

و يعد ارتفاع هذه المعدلات منطقيا، و ذلك يرجع لعدم وجود استثمارات جديدة هامة من جانب المؤسسات العامة و الخاصة، إلى جانب تسريحات العمال على أثر عمليات إعادة الهيكلة و حل المؤسسات المفلسة، إضافة إلى السياسة الانكماشية المطبقة من طرف السلطات النقدية إلى غاية سنة **2000**، و ذلك ما يلقي بخلاله سلبا على الطلب الكلي و الاستثمار، و من ثم العمالة، إضافة إلى وجود تفاوت بين النمو السكاني و معدل النمو الاقتصادي المتذبذب.

أما ابتداء من سنة **2001** فقد عرفت معدلات البطالة تراجعا محسوسا حيث بلغت في هذه السنة ما يقارب **27.3%** ثم انخفضت بعد ذلك سنة تلو الأخرى لتصل في سنة **2009** إلى

**10.2%** و يرجع سبب هذا الانخفاض إلى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى العديد من التدابير التي من شأنها مكافحة البطالة و المتمثلة في أربع مشاريع موجه لعدة فئات من البطالين و تتمثل في:

- التشغيل المأجور لمبادرة محلية **Esil**.

- الأشغال ذات المنفعة و ذات الكثافة العالية من اليد العاملة **Tuphimo**

- عقود التشغيل المسبق.

- برامج المساعدة على إنشاء المقاولات الصغرى.

و كخلاصة لما سبق فإن معدلات البطالة تبقى مرتفعة رغم أنها لم تتعدى نسبة **12%** ابتداء من سنة **2008**، ما يوجب القول بأن السياسة النقدية لم تستطع تحقيق هدف التشغيل لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات، بالإضافة إلى طول المرحلة الانتقالية لخصوصية المؤسسات العمومية، و عدم توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مضاف إليها عدم تشجيع الاستثمار الخاص بالشكل الذي يساعد على تحقيق النمو و الحد من البطالة بتوفير مناصب الشغل.

### المطلب الرابع : تحقيق التوازن الخارجي.

تقوم السياسة النقدية بدور مهم في تصميم و تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي و بشكل المنهج النقدي لتحليل ميزان المدفوعات عنصرا مهما في الأساس النظري لكافة برامج التصحيح الاقتصادي، و يتميز المنهج النقدي بأنه يحلل ميزان المدفوعات باعتباره ظاهرة نقدية، و فيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري فقد عانى من اختلال التوازن الخارجي الناتج عن اختلال مكونات ميزان المدفوعات و تحديد الميزان التجاري.

و من خلال تحليلنا لهذا المطلب و قبل التطرق إلى ميزان المدفوعات سنقوم أولا بتحليل تطور المديونية الخارجية، سعر الصرف الجزائري.

## أولا : تطور المديونية الخارجية:

أنه و بالنظر إلى الاضطرابات التي كانت تعاني منها الأسواق العالمية جراء التغيرات التي كانت تشهدها أسعار النفط، فإن الجزائر لجأت إلى العديد من الإجراءات و الإصلاحات الشاملة، وذلك مع صندوق النقد الدولي قصد الحصول على المساعدات المالية الضرورية لاستمرار عملية التنمية، و مواجهة العجز في ميزان المدفوعات.

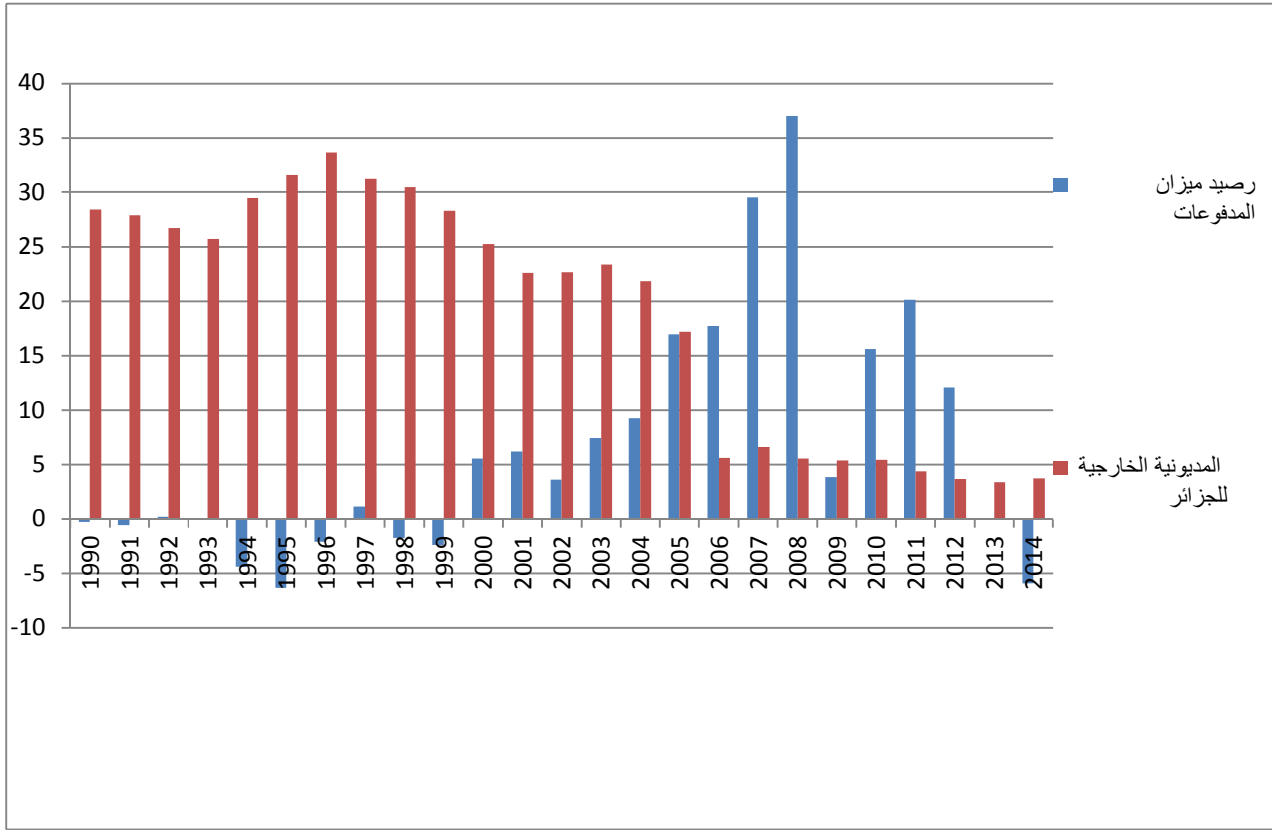
## و الجدول 9 : يمثل تطور المديونية الخارجية للجزائر من 1990-2014.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الديون الخارجية	28.38	27.88	26.68	25.72	29.48	31.57	33.65	31.22	30.47	28.31	25.26	22.57	22.64	23.35
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014			
الديون الخارجية	21.82	17.19	5.61	6.60	5.58	5.413	5.457	4.405	3.676	3.396	3.735			

التقارير السنوية لبنك الجزائر "2002-2006-2008-2014"

## الشكل: 23

تطور رصيد ميزان المدفوعات و المديونية الخارجية للجزائر



من الجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال مرحلة التعديل الهيكلي و الممتدة من (1994-1998) بلغ متوسط حجم الديون الخارجية حوالي 30 مليار دولار، و يرجع السبب الرئيسي لذلك إقدام السلطات النقدية في الجزائر على إعادة الجدولة و ذلك إثر تأجيل سداد حوالي 50% من الديون الخارجية مع كل من نادي باريس و نادي لندن و ذلك وفق ما تنص عليه الاتفاقية المبرمة مع مؤسسات النقد الدولية.

ثم بعد ذلك تقلصت الديون الخارجية حيث بلغت سنة 2001 ما يقارب 22.5 مليار دولار محققة بذلك تراجع قياسيا مقارنة سنة 1998 قدر بحوالي 7.9 مليار دولار، حيث يرجع هذا التراجع في المديونية للبحبوحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات آنذاك أما ابتداء من سنة 2004 فقد بدأت الديون الخارجية في التناقص بمعدلات كبيرة أين بلغت سنة 2006 ما يقارب 5.612 مليار دولار أي بنسبة انخفاض قدرت بـ 67.55% و هذا

راجع بالدرجة الأولى إلى عمليات التسديد المسبقة التي قامت بها الجزائر إلى أن وصلت **3.735** مليار دولار سنة **2014**.

وكخلاصة لما سبق فإن المديونية الخارجية عرفت تحسنا كبيرا ابتداء من **2006**، حيث لم تعد نسبة خدمة الدين تمثل سوى **0.76%** من صادرات السلع و الخدمات، و أصبح قائم إجمالي الدين الخارجي لا يمثل سوى **5%** من صادرات السلع و الخدمات في **2014**<sup>1</sup>.

### ثانيا: تطور سعر الصرف:

عرف سعر الصرف تدهورا مستمرا خاصة مع التخفيض الكبير للدينار الجزائري في سنة **1994** و الذي قدر ب **50%** حيث وصل إلى ما يقارب **35** دينار دولار أمريكي، و هذا سبب الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي و التحول من سعر الصرف الثابت إلى نظام التقويم الموجه.

و الجدول أدناه يوضح تطور معدلات سعر الصرف خلال الفترة **1990-2014**.

### الجدول 08: تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار الجزائري

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل الصرف	8.95	18.47	21.83	23.34	35.05	47.66	54.74
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	
معدل الصرف	57.70	58.73	66.57	75.25	77.21	79.68	
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	
معدل الصرف	77.39	72.06	73.27	72.64	69.29	64.58	
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
معدل الصرف	72.64	74.40	72.85	77.55	79.38	80.56	

<sup>1</sup> د التقرير السنوي - التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، بنك الجزائر ، ص 73-74.



نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الدينار كانت في انخفاض مستمر من سنة **1994** إلى غاية **1996** و هذا نتيجة تغير سياسة الصرف الثابت إلى صرف الموجه ، ثم جاءت من **2001** و **2003** الذي عرفت فيها قيمة الدينار انخفاضا جارفا ثم عاد إلى مستواه التوازني ابتداء من سنة **2004** السنة التي بدء فيها تحسن للوضع المالية الصافية و الذي استمر إلى غاية مجيء الصدمة الخارجية لسنة **2009** نتيجة لتفاقم الأزمة المالية العالمية، و بدأت تظهر نتائج هذه الأزمة على سعر الصرف من سنة **2012** حيث أدى إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية بشكل كبير حيث بلغ سنة **2014** قيمة صرف الدينار **80.56** مقابل الدولار الأمريكي<sup>1</sup>.

### ثالثا: تطور ميزان المدفوعات:

لقد تميزت ميزان المدفوعات من سنة **1990** إلى غاية **1999** بمجموعة من الاختلالات والتي كانت نتيجة عن انخفاض أسعار النفط خلال سنة **1991**، ما نتج عنه كذلك انخفاض في الاحتياطات مع زيادة الاقتراض و لتوضيح أكثر نعتمد على جدول التالي الذي يمثل تطور رصيد ميزان المدفوعات من سنة **1990-2014**.

<sup>1</sup> تقرير السنوي لبنك الجزائر 2013- التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، ص58.

## الجدول 9: تطور رصيد ميزان المدفوعات الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
ميزان المدفوعات	-0.22	-0.52	0.23	-0.01	-4.38	-6.32	-2.09
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	
ميزان المدفوعات	1.16	-1.74	-2.38	5.57	6.19	3.66	
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	
ميزان المدفوعات	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
ميزان المدفوعات	3.86	15.6	20.14	12.06	0.13	-5.88	

كما أن مرحلة **1990** إلى **1999** عرفت ارتفاع الدين الخارجي (نظر الجدول رقم 9) ما نتج عنه نسبة خدمة الدين.

و بحثا من السلطات النقدية عن مخرج من أزمة اختلال ميزان المدفوعات، فقد قامت باتخاذ إجراءات عديدة لتعميق الإصلاحات الاقتصادية بداية من **1994** و ذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج شامل لإعادة جدولة الديون.

بالإضافة إلى اتفاق آخر يمتد من **1995** إلى **1998** حيث يميز الجزء الخاص بإصلاح القطاع الخارجي بخفض خدمة الدين و تحسين وضعية ميزان المدفوعات و البحث على التوازنات الخارجية مما أجبر السلطات النقدية على خفض قيمة الدينار مرتين خلال سنة **1994**<sup>1</sup>.

و كان من المفروض بعد هذه الإصلاحات تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، إلا أنه حدث العكس، إلى غاية سنة **2000** و بالموازاة مع ارتفاع صادرات المحروقات بالحجم و السعر، فقد عرفت مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي نتائج مرضية ابتداء من هذه السنة، و لكن

<sup>1</sup> بلعزوز علي، السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 41، ص 37.

يبقى دائما ميزان المدفوعات يشهد تذبذبا و لم يستقر و ذلك راجع إلى الصدمات الخارجية جراء ارتفاع و انخفاض أسعار البترول في الدولية و يبدو جليا سنة **2014** حيث سجل عجز في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض أسعار النفط، و ترجع هذه التذبذبات كذلك إلى تقلبات في أسعار الصرف.

## الخاتمة

من خلال تتبع مسار السياسة النقدية وكذا معدلات النمو الاقتصادي بالمقابل مع تطور أداء الاقتصاد الوطني نتيجة تغيير التوجه الاقتصادي، من اقتصاد موجه مركزي معتمد على التخطيط تحت رعاية تامة من قبل القطاع العام نحو تبني نظام اقتصاد السوق الذي نادى بضرورة تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية فاتحة المجال أمام الخصوصية والاستثمار الأجنبي في ظل سيادة قانون السوق وفقا لقوى العرض والطلب كأحد دعائم هذا النظام الجديد بالنسبة للسلطات الجزائرية، التي اتخذت خطوة التغيير والتعديل والإصلاح بمشاركة أطراف أجنبية ممثل في صندوق النقد الدولي ولكن ذلك اقتضى العديد من الإجراءات النقدية والمالية على غرار تخفيض قيمة العملة ورفع الدعم على الأسعار وغيرها من الشروط. وكان الهدف من كل ذلك هو سعي السلطات العامة إلى رسم سياسة اقتصادية بمختلف وسائلها وأدواتها تصبوا إلى ضمان الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ومنه الوصول إلى تسجيل معدلات نمو اقتصادية موجبة نوعا ما. ولكن التحدي الذي وقف ولا يزال يمثل الهاجس أمام السلطات النقدية هو إتباع إستراتيجية نقدية تضمن تقليص الفجوة والفارق بين حجم وكمية النقود المصدرة والمتداولة ومستوى النمو الاقتصادي الحقيقي، وهي الإشكالية التي تسعى دوما إلى إيجاد حلول لها.

# الخاتمة العامة

## الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة حولنا توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع، ففي الفصل الأول كانت لنا تغطية لجل مفاهيم السياسة النقدية، و بمختلف نظرياتها، أولها النظرية الكلاسيكية التي ترى أن النقود حيادية و ليس لها تأثير على النشاط الاقتصادي، أما النظرية الكينزية فأقرت بدور النقود في تحديد الدخل ، العمالة و الطلب على النقود.

و تتبعه في ذلك النظرية النقدية لكنها ترى أن هذا الدور يكون على المدى الطويل لا على المدى القصير ، في حين ركزت النظرية النيوكلاسيكية على دور التوقعات العقلانية في التأثير على فعالية السياسة النقدية و أن الجانب الحقيقي (الإنتاج هو الذي يؤثر على الجانب النقدي، و تتمثل أهم الأهداف السياسة النقدية في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة و استقرار في الأسعار و محاربة البطالة و تحسين ميزان المدفوعات أما أهم أدواتها فهي سعر إعادة الخصم الاحتياطي القانوني ،عمليات السوق المفتوح و الإقناع و غيرها.

أما الفصل الثاني كانت لنا تغطية لجل المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، هذا الأخير يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة الدخل الفردي و يقاس النمو الاقتصادي سواء بقياس الناتج الحقيقي لدخل القومي الكلي المتوقع أو متوسط الدخل الفردي، كما أعطينا مختلف النظريات و النماذج المتعلقة بالنمو الاقتصادي.

و الفصل الثالث كانت لنا نظرة عن تأثير السياسة النقدية في الجزائر على المتغيرات الاقتصادية الكلية و من أهمها النمو الاقتصادي، حيث أظهرنا البداية الحقيقية لانطلاق السياسة النقدية في الجزائر عن طريق قانون النقد و القرض لسنة 1990، الذي أحدث نوعية في سياسة النقدية باعطاء الحقوق الكاملة للبنك المركزي في تحديد هذه الأخيرة ، ثم تطرقنا إلى عنصر هام في السياسة النقدية للجزائر و هو العرض النقدي و مقابلتها من سنة

**1990-2014**، و كانت لنا دراسة تحليلية له و مدى تأثيره على التضخم و بالتالي على النمو الاقتصادي، فمعظم الاقتصاديين المهتمين بالموضوع يقرون بتأثير زيادة ضخ الكتلة النقدية على تشجيع النشاط الاقتصادي و بالتالي على النمو الاقتصادي إذا كانت هذه الزيادة معقولة و تتماشى مع طاقات الإنتاج الحقيقي لكن إذا كانت هذه الزيادة كبيرة قد تسبب في ضغوط تضخمية هذه الأخيرة تؤثر سلبا على الادخار و الاستثمار و بالتالي تنخفض معدلات النمو الاقتصادي، كما درسنا تأثير السياسة النقدية على المتغيرات الكلية دراسة تحليلية من سنة **1990-2014** من استقرار للأسعار و محاربة التضخم ، تحقيق النمو ، التشغيل و تحقيق التوازن الخارجي، فقد كانت سياسة النقدية دور نسبي في تحسين هذه المتغيرات رغم وجود إصلاحات كبيرة في السياسة النقدية.

### 1. نتائج البحث:

من خلال قيامنا بهذه الدراسة و على ضوء المعلومات التي تحصلنا عليها توصلنا إلى النتائج التالية:

أ. هناك تأثير حقيقي للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي، حيث أن السياسة النقدية من خلال مختلف أدواتها.. نقوم بالتحكم في الكتلة النقدية و في معدلات لتضخم التي لها علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي، حيث أن ارتفاع معدل التضخم يخفض من قيمة الادخار حيث يوجه الحجم الأكبر من الدخل للاستهلاك الآتي، و بالتالي انخفاض في الاستثمار مما يخفض من معدلات النمو الاقتصادي، فنوعية تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي تتوقف على مدى فعاليتها باعتماد على عناصر موضوعية في ضخ الكتلة النقدية كمرعاة حجم الإنتاج الحقيقي و كذا التحكم في معدلات تضخم معقولة ما بين **2%** و **3%** يكون له أثر ايجابي على معدلات النمو من خلال تشجيع الادخار و الاستثمار.

ب. ضرورة تدخل البنك المركزي خاصة في الدول النامية لدعم عملية النمو من خلال التأثير على معدلات الفائدة لتشجيع الادخار، ودعم إنشاء المنشآت القاعدية لتشجيع الاستثمار.

ت. على السلطات النقدية إتباع إستراتيجية متكاملة في السياسة النقدية، بداية بمعركة جميع المعلومات عن القطاع الحكومي و قطاع العائلات و قطاع الأعمال الخاص و العام، و القطاع المالي و التي تأثر بالسياسة النقدية و تتأثر بها و على السياسة النقدية أن تحتوي على سلسلة أهداف مرتبطة بعضها ببعض حيث تبدأ باختيار هدف أولي مثل هذه القاعدة النقدية، أسعار الفائدة، الاحتياطات، ثم الهدف الوسيط مثل أسعار الفائدة المتوسطة و الطويلة و المجمعات النقدية ، الائتمان الكلي، الناتج الوطني الإجمالي و سعر الصرف و يربط بين الهدف الأولي و الهدف النهائي المتمثل في تحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار، و العمالة الكاملة، و تحقيق معدل النمو و التوازن في ميزان المدفوعات.

ث. إن غياب إستراتيجية تنموية واضحة تعتبر من المعوقات الرئيسية للنمو، و على الرغم من اعتماد منهج التخطيط الاقتصادي فإن الخطط الخماسية التي جاءت لن تكن معبرة عن حاجات تطوير الاقتصاد الجزائري، فقد كانت هذه الخطط مجرد برامج استثمارية هدفها الرئيسي زيادة معدل النمو دون مراعاة ضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد باتجاه بناء آلية ديناميكية ذاتية النمو.

ج. تميزت سياسة العرض النقدي في الجزائر بأنها غير مستقلة عن نوع تسيير و طبيعة نموذج التنمية الاقتصادية المعتمدة ، و قد كانت إصلاحات سنة **1990** بداية التوجه نحو اقتصاد السوق القائم على معايير المردودية و الربح، و يمكن القول أن قانون النقد و القرض **90 - 10** قد أوضح التوجهات في مراقبة و متابعة تطور عرض النقود بشكل أفضل.

ح. اتضح من خلال الدراسة التحليلية أن الجزائر من الفترة **1990-2014** تعتمد بنسبة أكبر على السياسة المالية المدعومة بارتفاع أسعار البترول لتحقيق النمو الاقتصادي أما



السياسة النقدية فكان تأثيرها نسبي يتمحور في محاربة التضخم دون إسهام كبير في الاستثمار. ومنه على الجزائر المزمع بين السياستين و إعطاء دور أكبر لسياسة النقدية.

## 2. التوصيات :

من خلال هذه الدراسة و بناء على النتائج التي توصلنا إليها يمكن إعطاء التوصيات التالية:  
 أ. تفعيل السياسات الكلية وخاصة السياسة النقدية، من خلال وضعها على أسس موضوعية و اقتصادية من طرف متخصصين و خبراء اقتصاديين و ماليين دون إدخال الحسابات السياسية، و ذلك التحكم في معدلات التضخم من جهة و توفير الكتلة النقدية اللازمة لتنشيط الاقتصاد من جهة أخرى.

ب. هدف النمو الاقتصادي يتحقق بأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة فيه لذلك و جب دراسة نظريات و نماذج النمو الاقتصادي قبل وضع أي سياسة لتحقيق هذا الهدف خاصة فيما يتعلق بنماذج النمو الداخلي.

ت. ضرورة استكمال إصلاح المنظومة المصرفية و المالية و كذا متابعة تطوير كل من السوقين النقدي و المالي بوصفهم أحد أهم ركائز تطبيق سياسة نقدية فاعلة.

ث. العمل على دعم القطاعات الإستراتيجية خارج المحروقات من خلال استخدام الأدوات الانتقائية للسياسة النقدية.

ج. ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية و المالية و أن يكون هذا الانسجام عاملا يحقق الاستقرار النقدي و المالي و يدفع باتجاه تحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادي، على أن يدعم ذلك تنسيق السياسة الضريبية مع العالم الخارجي.

### ❖ الكتب باللغة العربية:

- جلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 2010.
- صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، 2005.
- عبد المجيد قادي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات، النقود و البنوك، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.
- د. ميغاد غددير، السياسة المالية و النقدية، منشورات الهيئة العامة السورية، 2010،
- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- عباس كاظم حاسم الدعيمي، أثر السياسة النقدية و المالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2008.
- عقيل جاسم عبد الله، مفاهيم و نظم اقتصادية، دار وائل للنشر، للأردن، 2006.
- عوض اسماعيل الدليمي، النقود و البنوك، دار الحكمة للطباعة و النشر، الموصل، 1990.
- د. محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة التقنية، دار غيداء، عمان، 2009.
- سامي الخليل، نظرية الاقتصاد الكلي، دار الكتب، الكويت، 1994.
- بول ساموبلسيون، الاقتصاد، مكتبة لبنان للنشر و التوزيع، بيروت 2006.
- مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية و السياسة)، ترجمة محمد ابراهيم، دار المريخ، 1989.
- رحيم حسين، النقد و السياسة النقدية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2002.
- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الاولى، الجزائر، 1996.
- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد: النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999.
- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار ال ارية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2013.
- مصطفى احمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الدار الجامعية للنشر، مصر، سنة 2011.
- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001.

## قائمة المصادر و المراجع

- فريديريك م. شرر، ترجمة علي أبو عمشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكان، سنة 2002 .
- سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القرشي: مقدمة في اقتصاد التنمية : دار الكتاب للطباعة و النشر، جامعة الموصل ، العراق، 1988.
- ❖ **المجلات:**
- محمد الحسن خليفة، النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية بين المتغي ارت المحلية والعالمية، ورقة بحثية مقدمة إلى المجلة المصرفية واقتصادية، الإدارة. العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي- السودان، العدد( 69 ) ، سبتمبر 2013
- المرجع الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي. 2010
- محمد لكسائي - التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر ، مارس 2013.
- صالح تومي ، المؤشرات السابقة و الموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر، مجلة علوم الاقتصادية و التجارة، جامعة الجزائر ، العدد الثالث
- بلعزوز علي ، السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر ، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 41

### ❖ المقالات الإلكترونية:

- منشور البنك المركزي <http://www.banque of algerie.dz.07/04/2014>
- بنك الجزائر يجرى تقسيما لحركة النقد متاح. [http:// www.entv dz/or/index.php.22/04/2014](http://www.entv dz/or/index.php.22/04/2014).
- [http :www.bilad -maktobb log.com](http://www.bilad -maktobb log.com)
- Banque d'algerie, évolution économique et monetaive, Rapport 2013
- Gregory Mankiw:Macroéconomie,3<sup>ème</sup> édition,édition de Boeck ,Belgique 2003
- 

### ❖ المذكرات و البحوث:

- قويدري كريمة، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير/منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، -2011/2010
- الشيخ أحمد ولد الشباني، فعالية السياسة المالية و النقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة فرحات عباس سطيف 2012 .

## قائمة المصادر و المراجع

- عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004. مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2006-2007
- وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها" حالة الجزائر، مصر، السعودية "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة 2014.
- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2009-2010.
- بلقلة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر - مذكرة لنيل ماجستير، غير منشورة، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. سنة 2008.
- قويدري كريمة، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010.

## المـلـخـص:

شكلت التطورات السريعة والهامة التي يشهدها الاقتصاد العالمي و التحولات العميقة التي تعيشها الصناعة المالية والمصرفية عوامل بالغة التأثير على السياسات الاقتصادية من جانب تحقيق نمو اقتصادي مستقر .  
على هذا الأساس حاولت هذه الدراسة بحث دور السياسة النقدية ومدى فعاليتها في الوصول إلى الأهداف الرئيسية للاقتصاد ، حيث قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، ففي الفصل الأول نتطرق إلى السياسة النقدية بمفهومها العام وفي الفصل الثاني نتناول النمو الاقتصادي، وفي الفصل الثالث نتناول السياسة النقدية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر من سنة 1990-2014، حيث توصلنا إلى أن اثر السياسة النقدية نسبي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وان واضعي هذه السياسة لا يتخذون النمو الاقتصادي كهدف رئيسي، وبالتالي فان السياسة النقدية لم تعطى دورها الكامل في بناء الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية، النمو الإقتصادي، العرض النقدي، المتغيرات الإقتصادية.

## Abstract:

Formed a rapid and important developments in the global economy and the profound changes experienced by the financial and banking industry is highly influential on the economic policies of particular countries by achieving stable economic growth factors .

On this basis, I tried this study examined the role of monetary policy and its effectiveness in reaching the main objectives of the economy, where the study was divided into three chapters. In the first chapter we address the monetary policy general sense In the second chapter we address economic growth, and in the third quarter we address monetary policy and its impact on economic growth in the Algeria of the year 1990-2014, where we determined that the impact of monetary policy relative to economic growth in Algeria, and that the authors of this policy does not make economic growth as the primary goal, and therefore, the monetary policy has not given a full role in the construction of the Algerian economy.

**Key words:** monetary policy, economic growth, money supply, and economic variables.

## Résumé :

Formé d'une évolution rapide et importante dans l'économie mondiale et les changements profonds vécus par l'industrie financière et bancaire est très influent sur les politiques économiques des pays en particulier en réalisant des facteurs de croissance économique stable .

Sur cette base, j'ai essayé cette étude a examiné le rôle de la politique monétaire et de son efficacité pour atteindre les principaux objectifs de l'économie, où l'étude a été divisée en trois chapitres. Dans le premier chapitre, nous abordons la politique monétaire de façon générale Dans le second chapitre, nous abordons la croissance économique, et dans le troisième trimestre, nous abordons la politique monétaire et son impact sur la croissance économique dans l'Algérie de l'année 1990-2014, où nous avons déterminé que l'impact de la politique monétaire par rapport à la croissance économique en Algérie, et que les auteurs de cette politique ne fait pas la croissance économique comme objectif principal, et par conséquent, la politique monétaire n'a pas donné pleinement son rôle dans la construction de l'économie algérienne.

**Mots clés:** politique monétaire, la croissance économique, l'offre de monnaie, et les variables économiques.